الأمم المتحدة

A/79/398

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البنود 9 و 11 و 13 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 26 و 27 و 34 و 35 و 38 و 42 و 49 و 50 و 53 و 58 و 59 و 65 و 68 و 69 و 70 و 72 و 75 و 78 و 123 و 124 و 127 و 139 و 140 و 141 و 143 و 144 و 154 من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

291024 211024 24-18151 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الاجتماعية

النهوض بالمرأة

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

المسائل المتصلة بالإعلام

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى خطة عام 2063: التقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة في أفريقيا والدعم الدولي

حقوق الشعوب الأصلية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

المحيطات وقانون البحار

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري والإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء مجموعة الـ 77 اللذين اعتمدا خلال الاجتماع السنوي الثامن والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين (انظر المرفقين) الذي عقِدَ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 27 أيلول/سبتمبر 2024.

وباسم مجموعة الـ 77 والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 9 و 11 و 13 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 26 و 27 و 34 و 35 و 38 و 42 و 49 و 50 و 53 و 58 و 59 و 65 و 68 و 69 و 70 و 72 و 75 و 78 و 123 و 124 و 127 و 139 و 140 و 141 و 143 و 144 و 154 من جدول الأعمال.

(توقيع) أدونيا **أيباري**
السفير الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ 77

المرفق الأول للرسالة المؤرخة 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء مجموعة الـ 77

الاجتماع السنوي الثامن والأربعون لوزراء خارجية مجموعة الـ 77

نيويورك، 27 أيلول/سبتمبر 2024

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، المجتمعون في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء المجموعة، نعلن رسميا ما يلي:

نعيد تأكيد وحدتنا وتضامننا اللذين استرشدنا بهما منذ اعتماد الإعلان المشترك أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في 15 حزيران/يونيه 1964.

كما نعيد تأكيد التزامنا الثابت بالمثل العليا والمبادئ التي تقوم عليها المجموعة، بما في ذلك مبادئ الوحدة والتكامل والتعاون والتضامن فيما بين البلدان النامية.

ونحن فخورون بالإرث والإنجازات العظيمة التي حققتها المجموعة في الدفاع عن مصالح البلدان النامية وتعزيزها وفي السعي لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك.

ونعيد تأكيد احترامنا الكامل لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

كما نعيد تأكيد ضرورة احترام مبادئ المساواة بين الدول، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ونعيد كذلك تأكيد ضرورة احترام حق تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي وغيره من أشكال السيطرة الأجنبية.

ونظل مصممين على السعي بصورة فردية وجماعية لتحقيق التنمية المستدامة، مع التأكيد على مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف.

ونكرر دعوتنا إلى تعزيز التعاون الدولي والتعددية والتضامن الدولي باعتبار ذلك أفضل وسيلة للتصدي للتحديات العالمية.

ونلتزم بمواصلة القيام بعملنا الجماعي وتكثيفه من أجل تحقيق الرفاه والازدهار لبلدان الجنوب وشعوبها، وإرساء التعاون ذي المنفعة المتبادلة، وإنشاء نظام عالمي يتسم بالعدالة والإنصاف والاستقرار والسلام.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري

الاجتماع السنوي الثامن والأربعون لوزراء خارجية مجموعة الـ 77

نيويورك، 27 أيلول/سبتمبر 2024

1 - التقى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين يوم 27 أيلول/سبتمبر 2024 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك لعقد الاجتماع الوزاري السنوي الثامن والأربعين بمناسبة الذكرى السنوية الستين التاريخية لتأسيس المجموعة، حيث أعربوا عن اقتناعهم التام بضرورة مواصلة العمل في تضامن ووحدة من أجل عالم سلمي ومستدام ومزدهر يستجيب لتطلعاتهم، وأعادوا تأكيد التزامهم بروح ومبادئ مجموعة الـ 77 والصين، وبالدفاع عن مصالحهم الجماعية وتعزيزها في إطار التعاون الدولي الحقيقي من أجل التنمية، واعتمدوا هذا الإعلان الوزاري.

2 - وبعد مناقشة تداعيات التوترات الجيوسياسية الراهنة، واستعراض الوضع الاقتصادي العالمي، ومناقشة الآثار الطويلة الأجل المترتبة على جائحة كوفيد-19، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن عقد هذا الاجتماع الوزاري الثامن والأربعين في سياق دولي يتسم بأزمات متعددة الأبعاد وتحديات جديدة يتيح فرصة أمام المجموعة لرسم مسار جديد نيابة عن شعوبنا.

3 - ورحب الوزراء بالوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر قمة الجنوب الثالث الذي عُقد في كمبالا، أوغندا، خلال الفترة من 21 إلى 22 كانون الثاني/يناير 2024، وأعادوا تأكيد التزامهم بتنفيذها بالكامل. وهنأوا جمهورية أوغندا، حكومةً وشعبًا، على نجاحها في استضافة مؤتمر قمة الجنوب الثالث، الذي مثّل أكبر تجمع تاريخي لبلدان الجنوب.

4 - ورحب الوزراء بالاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء مجموعة الـ 77 في 15 حزيران/يونيه 1964، وذكّروا بالمثل والمبادئ التي تضمّنها الإعلان التاريخي المشترك للبلدان النامية السبعة والسبعين الذي تم توقيعه في نهاية الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي عُقدت في جنيف.

5 - وذكّر الوزراء بالاجتماع الوزاري الأول لمجموعة الـ 77، الذي عقد في الجزائر العاصمة خلال الفترة من 10 إلى 25 أكتوبر 1964، والذي اعتمدت فيه المجموعة ميثاق الجزائر، الذي أرسى مبادئ الوحدة والتكامل والتعاون والتضامن بين البلدان النامية، وعزمها على السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فرديا أو جماعيا.

6 - وشدد الوزراء على الدور الحاسم لمجموعة الـ 77 والصين، التي تمثل ثلثي دول العالم والإنسانية جمعاء، في تزويد بلدان الجنوب بالوسائل اللازمة للتعبير عن رؤيتنا المشتركة، وتعزيز مصالحنا، وتحسين قدرتنا المشتركة على التفاوض داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن رضاهم عن الإرث والإنجازات العظيمة للمجموعة في الدفاع عن مصالح البلدان النامية وتعزيزها وفي السعي لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك.

7 - ولكن شدد الوزراء على أنه رغم التقدم المحرز، فإن أوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي والافتقار إلى العدالة في هياكل ونواتج نُظم التجارة والنُظم المالية والنقدية والتكنولوجية التي أدت إلى إنشاء المجموعة لا تزال مستمرة حتى هذا اليوم؛ وأكدوا على استمرار أهمية مساعيهم المشتركة في النهوض بنظام دولي عادل على صعيد الاقتصاد العالمي، والدفاع عن تعددية الأطراف واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

8 - وأعاد الوزراء تأكيد احترامهم الكامل لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، أعادوا تأكيد ضرورة احترام مبادئ المساواة بين الدول والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأعادوا التأكيد أيضا على ضرورة احترام الحق في تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي وغيره من أشكال الهيمنة الأجنبية.

9 - وأعاد الوزراء تأكيد أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يظل أكبر تحدٍ عالمي والهدف الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأنه شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

10 - وأعاد الوزراء التأكيد أيضاً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بمناسبة الذكرى السنوية السادسة والسبعين لاعتماده.

11 - وأعاد الوزراء تأكيد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من دون سلام، وأنّ السلام لا يمكن أن يعمّ من دون تنمية مستدامة. وشددوا على أهمية بناء ثقافة سلام من خلال تعزيز تعددية الأطراف القائمة على القانون الدولي، وإقامة علاقات ودية بين الدول، وتعزيز تسوية المنازعات بالطرق السلمية، واتخاذ تدابير أخرى مناسبة من أجل تعزيز السلام العالمي وضمان إعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتعزيزها وحمايتها. وأقروا بأن السلام لا يعني عدم نشوب النزاعات فحسب، بل يتطلب أيضا عملية دينامية وإيجابية تقوم على المشاركة وتشجع الحوار وتُحَلُّ فيها النزاعات بروح التفاهم والتعاون.

12 - وشدد الوزراء على أن تلك المقاصد والمبادئ تحفز الالتزام الكامل بتعددية الأطراف والسعي إلى إرساء نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا يتيح الفرص لرفع مستوى معيشة شعوبنا.

13 - ورحب الوزراء بمبادرة عقد أول اجتماع لوزراء خارجية مجموعة العشرين في مقر الأمم المتحدة تُفتَح أبوابه أمام جميع الدول الأعضاء. ورحب الوزراء كذلك بمبادرة التحالف العالمي ضد الجوع والفقر. وسلط الوزراء الضوء على أهمية تضافر الجهود العالمية للتصدي للتحديات المشتركة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاجتماعية. وأعاد الوزراء تأكيد الدور المحوري للأمم المتحدة في قيادة المناقشات المتعلقة بإصلاحات الحوكمة العالمية والتصدي للتحديات الملحة التي يواجهها المجتمع الدولي، الذي يمكن أن تكمّله مجموعة العشرين. وشددوا على أن الأمم المتحدة لا تزال تمثل أكثر المنتديات شمولاً وشرعية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة ولإصلاح الهيكل المالي الدولي.

14 - وكرر الوزراء التأكيد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ضرورة حتمية أساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وشددوا على ضرورة التصدي للفقر بجميع أشكاله وأبعاده ضمانا لعدم ترك أي أحد وأي بلد بالفعل خلف الركب، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أشد الفئات فقرا وأكثرها ضعفا. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد التزامهم بالعمل بلا كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذا كاملا بحلول عام 2030 بطريقة متوازنة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة منها والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف. وشدد الوزراء على أنه يجب على المجتمع الدولي معالجة التحديات

والاحتياجات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وعلى وجه الخصوص البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات الخاصة التي يواجهها الكثير من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

15 - وأقر الوزراء بأهمية تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الريفية باعتبار ذلك استراتيجية فعالة على الصعيد العالمي للقضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع. وشددوا على أن الفقر، في العديد من البلدان النامية، ما زال يتركز بشكل كبير في المناطق الريفية، وسلّموا في هذا الصدد بأهمية النظر في إطار الخطط والسياسات الوطنية في استراتيجيات وتدابير للقضاء على الفقر ينصب تركيزها على المناطق الريفية، بما يشمل زيادة الاستثمارات التي تعزز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي للاقتصادات الريفية، وسد الفجوة الرقمية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية من أجل الحد من أوجه عدم المساواة.

16 - وذكّر الوزراء بأن أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة ومترابطة وتضفي التوازن على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وشددوا في هذا الصدد على أنه ينبغي التعامل مع جميع أهداف التنمية المستدامة على قدم المساواة عند استعراضها في إطار النتائج المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي.

17 - وأشار الوزراء إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تكرر التأكيد على جميع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام 1992، وخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وأعادوا التأكيد كذلك على أن تنفيذ خطة عام 2030 ينبغي أن يسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة 74 منها.

18 - وظل القلق يساور الوزراء من أنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة، ما زال تنفيذ خطة التنمية لعام 2030 بوتيرته ونطاقه الحاليين بعيدا جدا عن تحقيق التنمية المستدامة للجميع، ولا سيما لأفقر الفئات وأضعفها.

19 - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وأعربوا عن القلق العميق من الارتفاع الحاد في معدلات الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من خطر المجاعة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية.

20 - وذكّر الوزراء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 264/76 المؤرخ 27 أيار/مايو 2022، المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي"، وكرّروا تأكيد مناشدتها المجتمعَ الدولي أن يقدم دعما عاجلا للبلدان المتضررة من أزمة الأمن الغذائي، من خلال اتخاذ إجراءات منسّقة، بما في ذلك توفير الإمدادات الغذائية في حالات الطوارئ، والبرامج الغذائية، والدعم المالي، وزيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه، وأن يشجّع إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، وقائم على القواعد، ومفتوح، وغير تمييزي، ونزيه، وشفاف، ويمكن التنبؤ به، وشامل للجميع، ومنصف، تكون منظمة التجارة العالمية في صميمه. ودعا القرار أيضا المؤسسات المالية الدولية إلى إيجاد حلول عاجلة وميسورة التكلفة في الوقت المناسب لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون، في التصدي لأزمة الأمن الغذائي وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، عن طريق القيام، على سبيل المثال لا الحصر، بتيسير الحصول على تخفيف عبء الديون والتمويل الميسّر والمنح، حسب الاقتضاء.

21 - واتفق الوزراء على أن التنمية المستدامة تتطلب تعزيز فرص الوصول إلى المعلومات والأسواق والتمويل، بالإضافة إلى بناء القدرات، وتوفير حلول رقمية ميسورة التكلفة، وتيسير التجارة غير التمييزية والسلاسل الصناعية وسلاسل الإمداد المستقرة وذات الأداء الجيد. وسلّطوا الضوء على أنه يتعين على البلدان النامية أن تصبح جزءًا من السلاسل العالمية للقيمة، وتضمن دعم قطاعات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان المعنية، فضلاً عن ضمان الأمن الغذائي وتعزيز تيسير التجارة.

22 - وكرر الوزراء دعوتهم إلى تعزيز التعاون في مجالات شتى مثل إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتجهيزها، والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والاكتفاء الذاتي من الأغذية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

23 - ودعا الوزراء إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب يقوم على المساواة ويمكّن البلدان النامية من الاضطلاع بدور أكبر في الحوكمة العالمية وفي دعم تعددية الأطراف مع وجود الأمم المتحدة في صميمها. وأعربوا عن دعمهم لعولمة اقتصادية شاملة ومفيدة للجميع. وشددوا على أن التنمية ينبغي أن تكون شاملة للجميع وأن تعود بالنفع على الجميع، وأكدوا من جديد أهمية احترام المسارات الإنمائية التي تختارها البلدان على اختلافها بمحض إرادتها، واحترام حق جميع البلدان في المشاركة على قدم المساواة مع غيرها في الشؤون الدولية وفي التنمية، وضرورة معالجة الشواغل الإنمائية التي لدى البلدان النامية بإجراءات ملموسة، والحد من عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها، لكي لا يترك أي بلد ولا أي شخص خلف الركب.

24 - وكرر الوزراء الإعراب عن التزام مجموعة الـ 77 والصين الثابت والمستمر بمواصلة ترجمة الطموحات الواردة في خطة عام 2030 إلى إجراءات حقيقية. وشددوا على أن تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يتطلب توفير وحشد وسائل التنفيذ الكافية وتنشيط الشراكة العالمية، وهو ما يجعل التنمية في صدارة وصميم تلك المساعي وفقا للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وشددوا في هذا الصدد أيضا على الحاجة الملحة إلى تهيئة شراكة إنمائية عالمية تكون متوازنة وشاملة للجميع ومتساوية، وأكدوا أنه لا بد من زيادة الدعم المقدَّم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل.

25 - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق من الآثار الكبيرة التي تخلِّفها البيئة العالمية الحالية المليئة بالتحديات على الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030، والتي لا تقتصر على العوامل الاقتصادية، بل تشمل أيضا الكوارث الطبيعية، والأخطار الطبيعية والبشرية المنشأ، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الكتل الجليدية، والتدهور البيئي، والأزمات الإنسانية، والنزاعات. وشدد الوزراء على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية لتهيئة البيئة المؤاتية الضرورية على جميع المستويات لتحقيق خطة عام 2030.

26 - وشدد الوزراء مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى تعزيز وتجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية، استنادا إلى الاعتراف بأن القيادة الوطنية والملكية الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية ينبغي أن تكونا مبدأ تسترشد به الأمم المتحدة في جميع أنشطتها، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القُطري. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها ولمؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية مواءمة برامجها التعاونية مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بغية تقديم المساهمة المثلى في تحقيق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

27 - وشدد الوزراء على أهمية المتابعة والاستعراض الشاملين على الصعيدين العالمي، وعلى الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، مع كفالة أن يتم على

النحو الواجب تحقيق هدفيها العامين المتمثلين في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة. وذكّروا في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة 299/70 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2016 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي، الذي يشدّد على الرؤية التي تتقاسمها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة وعلى التطلعات المشتركة لتلك الدول فيما يتصل بالمسار الحاسم الأهمية المحدد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لعام 2030. وكرروا وأعادوا التشديد على أنه يجب أن يجري، في سياق تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، تناول ومعالجة الصعوبات الشديدة التي تواجهها البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي والسعي إلى إزالة العقبات التي تحول دون إعمالها الكامل لحقها في تقرير المصير وحقها في التنمية، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبيئتها وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تركها خلف الركب.

28 - وأشار الوزراء إلى تأكيد خطة عام 2030 من جديد على ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي.

29 - وأعاد الوزراء تأكيد أن فرض تدابير اقتصادية قسرية، ومنها الجزاءات الانفرادية، على بلدان نامية لا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحوار والتعاون والتفاهم بين البلدان.

30 - وكرر الوزراء تأكيد الالتزام بتكريس العمل الجماعي من أجل تحقيق التنمية العالمية والتعاون المربح للجانبين على أساس مشاورات مكثفة ومساهمات ومنافع مشتركة، بما من شأنه أن يعود على كل البلدان والمناطق في العالم بمكاسب هائلة في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

31 - وسلّم الوزراء بالدور الهام لإمكانية الاتصال الإلكتروني في تعزيز أوجه التآزر بين السياسات وتيسير التجارة والربط بين البنى التحتية والتعاون المالي والتبادل بين الشعوب على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وهي بعض المجالات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

32 - وأقر الوزراء بأن السيناريو العالمي قد تغير بشكل كبير منذ اعتماد خطة عام 2030. فقد استمرت الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية في الاتساع على مدى السنوات الماضية، بل إنها تعمقت نتيجة لجائحة كوفيد-19، مع ما ترتب على ذلك من تدهور في رفاه سكاننا. وفي هذا الصدد، أحاط الوزراء علما بالمبادرات فيما بين بلدان الجنوب الرامية إلى سد الفجوة الإنمائية وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

33 - وأكد الوزراء أن الاستثمار في بنى تحتية مستدامة ومنيعة وموثوقة وجيدة أمر بالغ الأهمية لتحقيق تعاف شامل للجميع ومنصف من آثار جائحة كوفيد-19 والإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فالفجوة الاستثمارية التي تعرقل إنجاز خطة عام 2030 آخذة في الاتساع، وقد تراجع الاستثمار في إقامة بنى تحتية جيدة في البلدان النامية. ودعوا إلى زيادة التمويل العام لتحفيز الاستثمارات الخاصة في إقامة بنى تحتية مستدامة وموثوقة وجيدة ومنيعة تعين على تحقيق خطة عام 2030 وأهدافها، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سنداي، والخطة الحضرية الجديدة.

34 - وكرر الوزراء دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، استنادا إلى الآليات والمرافق القائمة، إلى التركيز على تشخيص الاحتياجات من حيث البنى التحتية والمساعدة في تحديد الثغرات والاحتياجات التمويلية ومعالجتها، ولا سيما في البلدان النامية، وتهيئة بيئة تمكينية تأخذ بعين الاعتبار القدرة على الصمود

والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسلَّموا بأهمية الاستفادة الكاملة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الدولي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات التي تشوب القدرات والتمويل، ووضع مجموعة من مشاريع البنى التحتية المقبولة مصرفيا والمستدامة والجيدة النوعية والقادرة على الصمود. واتفقوا على استكشاف النهج المرتبطة بالمنصات المبتكرة لتنسيق وزيادة وتوجيه التمويل والمساعدة التقنية المقدّمين من المصادر العامة والخاصة من أجل تطوير البنى التحتية الجيدة النوعية التي يمكن التعويل عليها والتي تتوفر فيها مقوّمات الصمود والاستدامة.

35 - وذكَّر الوزراء بإعلان عام 2021 السنةَ الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، واعترفوا بالدور الهام الذي يؤديه الاقتصاد الإبداعي، المعروف باسم "الاقتصاد البرتقالي"، باعتباره محركا لنمو التنمية الشاملة والمستدامة، الذي يمكن أن يساعد البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، أكدوا مجدداً على أهمية تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالاقتصاد الإبداعي، بسبل منها تشجيع الإبداع والابتكار وريادة الأعمال، ودعم تطوير المؤسسات الثقافية والصناعات الثقافية، وتوفير التدريب التقني والمهني للأخصائيين في مجال الثقافة، وزيادة فرص العمل في القطاع الثقافي والإبداعي. وفي هذا الصدد، أحاط الوزراء علما بالتقرير المقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والسبعين عن تنفيذ القرار المعنون "السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، 2021".

36 - وذكّر الوزراء بالسنة الدولية للدُّخن، 2023، وسلَّموا بأهمية مساهمة الدُّخن في زراعة أغذية مغذية ضمن بيئات صعبة من الناحية المناخية، وكرروا تأكيد الحاجة الماسة إلى إذكاء الوعي بقُدرة الدُّخن على التكيف مع تغير المناخ وبمنافعه التغذوية، وإلى الدعوة إلى اتّباع نظم غذائية متنوعة ومتوازنة وصحية من خلال زيادة الاستدامة في إنتاج الدُّخن واستهلاكه، ملاحِظين أهمية ممارسات الزراعة والإنتاج المستدامة في كسب الرزق لملايين الأسر الزراعية الريفية ولصغار المزارعين في جميع أنحاء العالم.

37 - وكرر الوزراء التأكيد على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والخطة الحضرية الجديدة وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، يجب أن تُنفّذ بشكل كامل، وأنه يجب الوفاء بجميع الالتزامات المكرّسة فيها بما يتماشى مع مبدأي تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

38 - وشدّد الوزراء على الأهمية الحاسمة للتعاون الدولي والمتعدد الأطراف باعتبارهما من الأدوات المهمة للتغلب على التحديات التي تواجهها البشرية، وأكدوا من جديد دعمهم الكامل لتعزيز نظام تعددية الأطراف، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة. وشددوا أيضا على الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في الشؤون والمؤسسات والآليات الدولية. وشددوا أيضا على الحاجة إلى إعطاء الأولوية للحوكمة العالمية العادلة والمنصفة؛ وإلى إعطاء الأفضلية لمعالجة شواغل بلدان الجنوب، إلى جانب وفاء الدول المتقدمة أيضًا بمسؤولياتها والتزاماتها.

39 - وسلّط الوزراء الضوء على قيم الأمم المتحدة وإنجازاتها وعلى روح تعددية الأطراف فيها. وأكدوا أن الأهم من ذلك هو ضرورة اعتراف المجتمع الدولي بالأهمية المحورية للأمم المتحدة في مساعدة البلدان على معالجة المشاكل والتحديات التي تواجهها البشرية في الحاضر والمستقبل، والتوصل إلى حلول لها ضمن إطار شامل متفق عليه على أساس تعددية الأطراف، وبطريقة ديمقراطية ومنصفة، مستوحاة من المصالح

المشـــتركة ومن تطلعاتنا "نحن شـــعوب الأمم المتحدة" التي تحتاج إلى العمل والتعاون والتعايش في وئام وتضامن وسلام.

40 - وأعاد الوزراء تأكيد الطابع العالمي لخطة عام 2030 وما فيها من أهداف وغايات شاملة وبعيدة الأثر ومتمحورة حول الإنسان ومُفضية إلى التحوّل، مسترشدة بمبدأ عدم ترك أي أحد أو أي بلد خلف الركب.

41 - ولاحظ الوزراء بقلق أن نسبة 17 في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح لتحقيقها، ونظرا إلى أنه لا تفصلنا عن عام 2030 إلا 6 سنوات، فمن الواضح أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تأخَّر في العديد من البلدان النامية، مما يهدد بشكل متزايد الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بعدم ترك أي أحد أو أي بلد خلف الركب.

42 - وشـــدد الوزراء على أنه يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية للنهوض بالتنفيذ الكامل لخطة عام 2030 من خلال ترجمة الالتزامات المتفق عليها في الإعلان الســياســي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في عام 2023 إلى إجراءات ملموسة تدعم البلدان النامية بشكل كامل في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. ودعوا إلى تعزيز التعاون الدولي وزيادة تمويل التنمية وتعددية الأطراف والتضامن الدولي على جميع المستويات باعتبار ذلك أفضل وسيلة للتصدي للتحديات العالمية التي تواجهها البلدان النامية ولتسريع تنفيذ خطة عام 2030. وشددوا على ضرورة التمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة في السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

43 - وشدد الوزراء على أهمية توفير وتعبئة الوسائل الكافية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها السابقة وإلى الموافقة على مرحلة جديدة من التعاون الدولي من خلال شراكة عالمية معززة وموسعة من أجل التنمية.

44 - وأقرّ الوزراء أيضـــاً بالحاجة إلى نماذج ومســـارات إنمائية جديدة تختارها البلدان النامية تعطي الأولوية للتنمية المستدامة والنمو المنيع والمستدام والمتوازن والشامل، بما في ذلك من خلال سد الفجوة الرقمية، ودعم تطوير البنى التحتية الجيدة النوعية التي يمكن التعويل عليها والتي تتوفر فيها مقوّمات الصمود والاستدامة في بلدان الجنوب.

45 - وشـدد الوزراء على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب مصـادر تمويل جديدة وإضـافية وجيدة وكافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. وفي هذا السياق، أكدوا على أن خطة عمل أديس أبابا تمثل جزءا لا يتجزأ من خطة عام 2030. ودعا الوزراء إلى تنفيذها الكامل والفعال وفي المواعيد المحددة، لأن ذلك أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وأعربوا عن تطلعهم إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المقرر عقده سنة 2025 في إسبانيا لتقييم التقدم المحرز ومعالجة تحديات التمويل الحالية والناشئة.

46 - ورحب الوزراء بالإعلان الوزاري الذي اعتمده المنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 8 إلى 18 تموز/يوليه 2024، وحثوا على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل.

47 - وأثنى الوزراء على جميع البلدان التي قدمت اسـتعراضـات وطنية طوعية لتسـليط الضـوء على الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة عام 2030 في المنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى لعام 2024 المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الاستعراضات الوطنية الطوعية باعتبارها

وسيلة لتيسير تبادل الخبرات، بما في ذلك قصص النجاح والتحديات والدروس المستفادة، بهدف تسريع تنفيذ خطة عام 2030.

48 - وأعرب الوزراء عن تضامنهم مع جميع البلدان في جهودها الرامية إلى التصدي للآثار المتعددة الأبعاد لجائحة كوفيد-19، وأقروا بمساهمة المهنيين في مجال الرعاية الصحية والباحثين في المجال الطبي وغيرهم من العاملين في الصفوف الأمامية وكذلك المتطوعين الآخرين في مجال الصحة الذين يعملون على دعم الوقاية من مرض كوفيد-19 وكشف حالات الإصابة به والإبلاغ عنها. وشددوا على الحاجة إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 وعملية التعافي منها من خلال استجابة عالمية تقوم على الوحدة والتضامن وتجديد التعاون الدولي والمتعدد الأطراف بين الدول والشعوب والأجيال، على نحو يعزز قدرة وعزم الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

49 - وشدد الوزراء على أن البلدان في أنحاء العالم قاطبة لا تزال تواجه أزمات وتحديات متعددة من بينها جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والتوترات الجيوسياسية الراهنة التي أثارت تحديات إضافية على مستوى القضاء على الفقر والأمن الغذائي وأمن الطاقة وتكاليف المعيشة (التضخم) وإمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسَّرة، وقوضت تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأثرت بشكل غير متناسب على جهود الإنعاش وخاصة في البلدان النامية، وعكست مسار المكاسب الإنمائية بما لا يقل عن عقد من الزمان. وفي هذا الصدد، أعادوا تأكيد التزامهم باتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة للتصدي بصورة منسقة وشاملة ومتعددة الأطراف للتحديات الإنمائية والحاجة إلى دعم ما تبذله البلدان النامية من جهود وطنية لبناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

50 - وأعاد الوزراء تأكيد الحاجة إلى ضمان حصول البلدان النامية على الحيز المالي اللازم للانتعاش وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاحظوا ببالغ القلق الفجوة التمويلية المتزايدة، وأكدوا أن سد هذه الفجوة ضروري للمضي قدما نحو الانتعاش. وسيتطلب ذلك تدابير من بينها معالجة الديون، وتحسين آليات التمويل، بما في ذلك التمويل الابتكاري، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية والإعلان عن التزامات جديدة متعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وحصول جميع البلدان النامية على التمويل بشروط ميسَّرة، إضافةً إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، أعادوا تأكيد الحاجة الماسة إلى توجيه الحصص غير المستخدمة من حقوق السحب الخاصة، القائمة والمخصصة حديثاً، من البلدان المتقدمة النمو المتمتعة بمركز مدفوعات خارجية قوي إلى البلدان النامية التي هي أكثر احتياجا من غيرها إلى السيولة المالية ومصارف التنمية الإقليمية. وأحاط الوزراء علما بالتزام مجموعة العشرين بتكثيف جهودها الرامية إلى إعمال آليات ملائمة مثل الإطار المشترك في الوقت المناسب وبطريقة منظَّمة ومنسَّقة.

51 - وتعهّد الوزراء بتحقيق انتعاش سريع وشامل ومستدام وقادر على الصمود من جائحة كوفيد-19 وبناء مستقبل أفضل، فضلا عن التأهب للجوائح والوقاية من أي وباء يتفشى في المستقبل والكشف عنه والتصدي له، ووضع الإنسان في صلب تدابير التصدي المتخذة، وحماية كوكبنا وتحقيق الازدهار بسبل منها اتخاذ تدابير محددة الهدف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر الناجم عن الجوائح أو النزاعات، والانتكاس إلى الفقر، والفقر المتعدد الأبعاد.

52 - وكرر الوزراء دعوةَ المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى زيادة مستوى التعاون وحشد الموارد لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى التخفيف من الآثار المستمرة والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19. فلقد علمتنا جائحة كوفيد-19 درسًا مهمًا للغاية بشأن تعزيز البنية الهيكلية للصحة في العالم. ورحب الوزراء بالقرارات التي اتخذتها جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعون بشأن المجموعة المتفق عليها من التعديلات على اللوائح الصحية الدولية لعام 2005، وأعربوا عن دعم التفاوض على اتفاق منظمة الصحة العالمية بشأن الجوائح في هيئة التفاوض الحكومية الدولية لتعزيز قدرات البلدان في مجال الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

53 - وشدد الوزراء على الحاجة إلى التضامن العالمي والتعاون المتعدد الأطراف لزيادة إنتاج اللقاحات وتوزيعها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وواصلوا الإعراب عن معارضتهم للنزعة القومية في مجال اللقاحات، وعن رفضهم لأي فجوة في اللقاحات، أو أي محاولة لتسييس التعاون في مجال اللقاحات، وأقروا بالحاجة إلى ضمان عدم التمييز والإنصاف للجميع، في ظل محدودية إمكانية الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وعدم التكافؤ في توزيعها. ودعا الوزراء المجتمعَ الدولي أيضا إلى التصدي للمعلومات التضليلية، ومكافحة التردد في أخذ اللقاحات، وتنظيم حملات إعلامية لتوعية الناس بأهمية اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وسلامتها.

54 - وأكد الوزراء أن التعاون الرقمي يمكن أن يسهم في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، أعربوا عن التزامهم بإتاحة الاتصال الرقمي بصورة هادفة وللجميع، وهو أمر هام بالنسبة للبلدان النامية من أجل سد الفجوات الرقمية. واعترفوا أيضا بأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز التعاون الرقمي من خلال تعزيز النهوض بالقدرات التنظيمية والبشرية المتعلقة بالمسائل الرقمية وتحسين قدرتها على تلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجالي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وأحاطوا علما في هذا الصدد بالمبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف الموجهة نحو تحقيق هذا الهدف، وذكَّروا بإنشاء منظمة التعاون الرقمي.

55 - وأعاد الوزراء تأكيد أن القضايا الهامة المتصلة بالتعاون الرقمي لا تزال قائمة، ومنها في جملة أمور: الاقتصاد الرقمي العادل والشامل والمنصف، بما في ذلك إنشاء القدرات للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومنظومات الابتكار المحلية، وبناء القدرات الرقمية، وإتاحة إمكانية الربط بالشبكات الرقمية وإمكانية الاتصال الإلكتروني في العصر الرقمي، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار في البنى التحتية الرقمية، وحماية البيانات، بما في ذلك حماية الخصوصية والبيانات الشخصية، والذكاء الاصطناعي، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، ومكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية، وتجنب التجزئة في الإنترنت، والتصدي لانتشار المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة، وتشجيع التعلم الإلكتروني، وتحديد المبادئ المشتركة لمستقبل رقمي للجميع من أجل تحقيق خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، أحاط الوزراء علما بتقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي".

56 - وسلط الوزراء الضوء على أن حوكمة البيانات بشكل عادل وشامل ومنصف تكتسي أهمية بالغة لتمكين البلدان النامية من تسخير فوائد الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. ودعا الوزراء إلى تصميم إطار عالمي عادل ومنصف لحوكمة البيانات، بما في ذلك تدفقات البيانات عبر الحدود، لتناول مبادئ جمع البيانات وتخزينها واستخدامها ونقلها؛ وضمان قابلية الاستخدام

المتبادل للأطر السياساتية المتعلقة بالبيانات على جميع المستويات؛ وتقاسم المنافع النقدية وغير النقدية التي تتيحها البيانات مع البلدان النامية.

57 - ورحب الوزراء بقرار الجمعية العامة 311/78 المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي"، ودعوا المجتمع الدولي إلى تهيئة بيئة مفتوحة وشاملة ومنصفة وشفافة وعادلة وغير تمييزية من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي. وشجعوا المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على زيادة رأس المال وغيره من أشكال الاستثمار والدعم المالي الطويل الأجل في مجال بناء القدرات المتصلة بالذكاء الاصطناعي من خلال التعاون مع المبادرات الوطنية ذات الصلة لدعم البلدان النامية. وشددوا على أن المشاركة المجدية للبلدان النامية في عملية الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي وصنع القرار ووضع المعايير ذات الصلة، مع وجود الأمم المتحدة في صميمها، مسألة في غاية الأهمية لتعزيز التعاون الدولي في مجال بناء القدرات.

58 - واعترف الوزراء بأن التكنولوجيا يمكن أن تتيح تحولات سريعة لسد الفجوات الرقمية القائمة وتسريع التقدم نحو التنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيقا لهذه الغاية، اتفقوا على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية العامة الرقمية التي يمكن بناؤها والاستفادة منها من قبل القطاعين العام والخاص، بناءً على بنية تحتية مستدامة ومنيعة، يمكن بناؤها على أساس معايير ومواصفات مفتوحة، بالإضافة إلى برمجيات مفتوحة المصدر للتمكين من تقديم الخدمات على المستوى المجتمعي.

59 - وفي إطار بذل جهود تطوعية لجعل البنية التحتية العامة الرقمية قابلة للتشغيل البيني، اعترف الوزراء بأهمية التدفق الحر للبيانات، مع احترام الأطر القانونية المعمول بها لجعل البنية التحتية العامة الرقمية قابلة للتشغيل البيني. وأكدوا مجددا أيضا على العلاقة بين البيانات والتنمية.

60 - وشدد الوزراء على أن المنافع العامة الرقمية، التي تشمل البرمجيات والمنصات والبيانات ونماذج الذكاء الاصطناعي والمعايير المفتوحة المصدر والمحتوى الذي يمكن استخدامه وتكييفه بحرية، تمكّن المجتمعات والأفراد من توجيه التكنولوجيات الرقمية بحيث تلبي احتياجاتهم الإنمائية، كما أنها عوامل تمكينية للاستثمار العام والخاص والتعاون الرقمي ويمكنها أن تدعم تطوير البنية التحتية العامة الرقمية. وسلطوا الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ التدابير المناسبة لحماية المنافع العامة الرقمية من الممارسات وأشكال الاحتكار غير المنصفة.

61 - وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى وضع اتفاق رقمي عالمي من خلال عملية حكومية دولية مفتوحة وشفافة يشارك فيها الجميع. وكرر الوزراء تأكيد الحاجة إلى تطابق وثيق بين القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك عملية الاستعراض العام العشريني للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، والاتفاق الرقمي العالمي.

62 - وشدد الوزراء على أن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) يهدف إلى إبراز دور الزراعة الأسرية في الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

63 - وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم بتعزيز الإدارة البيئية الدولية، وفقاً للفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" من أجل النهوض بالتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على نحو متوازن، وكذلك التنسيق ضمن منظومة الأمم

المتحدة، وسلَّموا بأهمية الوثيقة الختامية المنبثقة عن الدورة الاستثنائية من أجل إحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP@50) التي عُقدت في نيروبي يومَي 3 و 4 آذار/مارس 2022.

64 - ومع أن تقدم الاقتصاد الرقمي العالمي يتيح فرصًا للاندماج بشكل أفضل في السلاسل العالمية للقيمة، أشار الوزراء أيضًا إلى التفاوتات في توزيع الفوائد التي يعود بها توسع الاقتصاد الرقمي. وفي هذا السياق، شددوا على أهمية أن تكون قواعد المنافسة والضرائب ونقل التكنولوجيا مفيدةً للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، من أجل النهوض بالتصنيع الرقمي فيها.

65 - وشدد الوزراء على أن تمويل التنمية عاملٌ رئيسي في التعجيل بالتنفيذ التام لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسلّطوا الضوء على أهمية تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تقف في طريق تحقيق نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، عند الاقتضاء، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها فيما يتعلق بدعم البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية.

66 - ورحب الوزراء بدورة عام 2024 التي عقدها إلكترونيا في الفترة من 22 إلى 25 نيسان/أبريل 2024 منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، وهو منبر أساسي لتمويل التنمية، ودعوا إلى تنفيذ استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تنفيذاً كاملاً.

67 - وكرر الوزراء طلبهم إلى منظومة الأمم المتحدة أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، مقاييس شفافة لتقدير التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز حساب نصيب الفرد من الدخل، وأن تستند في ذلك عند الاقتضاء إلى المبادرات القائمة. وأضافوا أن هذه المقاييس ينبغي أن تراعى فيها الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والفجوات الهيكلية على جميع المستويات. وشددوا في هذا الصدد على أهمية تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

68 - ورحب الوزراء بعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وباعتماد قرار الجمعية العامة 322/78، الذي قررت الجمعية فيه المضي قدما بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

69 - وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى عقد مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية في عام 2025. وشدد الوزراء على أن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ينبغي أن يتابع ما ورد في نتائج المؤتمرات السابقة. ولذلك، ينبغي الحفاظ على جميع الالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدوا أنه ينبغي التفاوض على الوثيقة الختامية للمؤتمر الرابع على المستوى الحكومي الدولي بطريقة شفافة ومفتوحة وشاملة. وشدد الوزراء على أن احترام المجتمع الدولي لالتزاماته السابقة ووفاءه بها ضروري لمساعدة البلدان النامية على تسريع وتيرة إجراءاتها الرامية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من الآن وحتى عام 2030.

70 - وأعاد الوزراء تأكيد الحاجة الملحة إلى الإجراءات التالية:

(أ) إصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك إصلاح الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ولا سيما في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتوسيع

وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي وفي وضع المعايير وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

(ب) تعزيز حصول جميع البلدان النامية على التمويل بشروط ميسَّرة، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل.

(ج) تحسين الهيكل العالمي للديون السيادية بمشاركة هادفة من جميع البلدان النامية.

(د) قيام صندوق النقد الدولي بإلغاء سياسة الرسوم الإضافية.

(هـ) دعوة صندوق النقد الدولي إلى إصدار تخصيص عام جديد لحقوق السحب الخاصة.

(و) إعادة التوجيه الطوعية لحقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان النامية إلى جانب إصدار تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة.

(ز) زيادة مقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقايضة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وحفظ الطبيعة للسماح للبلدان النامية باستخدام مدفوعات خدمة الديون للاستثمارات في التنمية المستدامة، واتخاذ تدابير متعددة الأطراف لتوحيد استخدام هذه الآليات.

(ح) وفاء البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات القائمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك الإعلان عن التزامات جديدة.

(ط) دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، بما في ذلك من خلال تسوية قضايا التفاوض العالقة منذ أمد طويل، مثل الإصلاح الشامل للتجارة الزراعية، والعمل على الإصلاح الضروري لمنظمة التجارة العالمية، وتعزيز المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية كمبدأ متعدد الأطراف، وضمان نقل التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة.

(ي) الإلغاء الفوري لجميع القوانين واللوائح التي يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، وكل الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية. وأكد الوزراء أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل إنها تهدد بشكل خطير أيضا حرية التجارة والاستثمار.

(ك) دعم التحول الهيكلي وتعزيز القدرات الإنتاجية لبناء اقتصادات متنوعة ومرنة ومستدامة قادرة على توليد فرص العمل اللائق والمنتج.

(ل) الاستثمارات في مجالات مثل البنية التحتية والابتكار والتكنولوجيا وتنمية المهارات، فضلا عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(م) منع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف الموارد من البلدان النامية.

(ن) تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية لجعله شاملاً وفعالاً، بما في ذلك من خلال المشاركة البناءة في المفاوضات لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

(س) إحراز تقدم نحو وضع مجموعة من المقاييس لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكمّلة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه للاسترشاد بها في تحديد أهلية الحصول على التمويل بشروط ميسرة والتعاون التقني للبلدان النامية من خلال عملية حكومية دولية تقودها الأمم المتحدة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، الأمر الذي سيتطلب أيضا زيادة الاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية، وفي جمع البيانات، وفي بناء قدرات الوكالات الإحصائية الوطنية.

(ع) زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، وإمكانية الاتصال الإلكتروني، والتعليم، والتدريب على المهارات، وبناء القدرات لضمان إمكانية استفادة البلدان النامية بشكل أفضل من الاقتصاد الرقمي والرقمنة.

(ف) تعزيز وتيسير الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، ودعم بناء قدرات البلدان النامية من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها اتفاقات الاستثمار الدولية.

71 - وأشار الوزراء إلى انعقاد المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ 77 يومي 15 و 16 كانون الأول/ديسمبر 2022 تحت شعار "تحقيق أهداف التنمية المستدامة: التصدي للتحديات الراهنة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية" بمناسبة تولي باكستان رئاسة مجموعة الـ 77 والصين في عام 2022.

72 - وكرر الوزراء دعوة المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، دون المساس بالدعم الجاري، إلى التعاون وتعبئة الموارد والخبرات، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والعينية، وتقديم المعونة المباشرة إلى اللاجئين والبلدان التي تستقبلهم والبلدان التي يأتون منها، بهدف تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين والمشرّدين والتقليل من العبء الثقيل الذي تتحمله، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الرأفة والاستقلال والحياد والنزاهة.

73 - وشدد الوزراء على ضرورة إتاحة نُظُم وتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، تكون مستدامة من الناحية المالية وملائمة للظروف الوطنية ومشفوعة بحدود دنيا، وتكون مصممة جيدا ومطبقة بكفاءة ومتجاوبة مع الصدمات وقابلة للاستمرار على المدى الطويل، وشددوا على أن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة وميسَّرة وميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما يشمل توفير النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطٌ لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف التي نصبو إليها. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام ووثائقه، بما فيها بيان بيجين، الذي عُقد في بيجين، الصين، خلال الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2021، والذي كان يهدف إلى تحقيق النقل المستدام.

74 - وأعاد الوزراء تأكيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل القناة الرئيسية للتعاون الدولي، وشددوا على أهميتها القصوى في دعم تلبية احتياجات التنمية المستدامة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تمر بأوضاع خاصة وتلك التي تواجه تحديات محددة.

75 - ولاحظ الوزراء بقلق أن الهدف المتعلق بتخصيص الدول المتقدمة النمو نسبة 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لم يتحقق ولو مرة واحدة منذ الموافقة عليه رسميًا قبل أكثر من 50 عامًا. وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها غير المنفَّذة المتعلقة بالمساعدة

الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، تمشيا مع تعهداتها السابقة، وعلى تكثيف تلك الجهود للقيام بدور مفيد في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وعلى زيادة تدفقاتها من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية لتصل إلى نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان النامية ونسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً، على النحو المنصوص عليه في الغاية 17-2 من أهداف التنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن البلدان المانحة قامت في السنوات الأخيرة بتحويل المزيد من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أموال توجه لاستضافة اللاجئين وتجهيز ملفاتهم داخل البلدان المانحة نفسها. ورأوا أن هذا التحول في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الحالات الإنسانية وحالات الأزمات لا يتفق مع النهج الطويل الأمد والمستدام في تمويل التنمية اللازم لتحقيق غايات خطة عام 2030. وأكدوا من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون متسقة مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المتلقية. وظل القلق يساور الوزراء من عدم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وكذلك من الاتجاه التنازلي لحصة المعونة القابلة للبرمجة قطرياً من المساعدة الإنمائية الرسمية.

76 - وشدد الوزراء على ضرورة تزويد أقل البلدان نموا بالتمويل على شكل منح والتمويل بشروط ميسّرة للغاية، وعلى ضرورة النظر في تقديم التمويل على شكل منح والتمويل بشروط ميسّرة للغاية إلى البلدان الضعيفة الأخرى، مثل البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأقروا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل بشروط ميسّرة لا تزال مهمة لعدد من البلدان المتوسطة الدخل.

77 - وكرر الوزراء التأكيد على أن التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، لا يزال يشكل حافزا أساسيا للتنمية المستدامة. وبما أن التعاون بين الشمال والجنوب هو القناة الرئيسية لتمويل التنمية، يجب على المجتمع الدولي أن يتمسك بمبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة" وأن يدفع التعاون بين الشمال والجنوب قدماً ليواصل أداء دوره الرئيسي. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال تمويل التنمية.

78 - وأعاد الوزراء تأكيد موقفهم المتمثل في أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب بل مكمِّل له، وأكدوا مجددا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو جهد جماعي للبلدان النامية. وشدد الوزراء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق تدعيمه بشكل منفصل وقائم بذاته حسب ما تم التأكيد عليه مجددا في وثيقة نيروبي الختامية لعام 2009 وفي وثيقة بوينس آيرس الختامية لعام 2019. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أن ماهية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن تحددهما بلدان الجنوب، وينبغي أن يستمر الاسترشاد في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، والاستقلالية، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة.

79 - وذكّر الوزراء بالإعلان السياسي الذي اعتمده القادة في مؤتمر قمة مجموعة الـ 77 والصين بشأن "تحديات التنمية الحالية: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار"، المعقود في هافانا، كوبا، خلال الفترة من 15 إلى 16 أيلول/سبتمبر 2023، الذي يسلط الضوء على مواقف المجموعة من هذه القضايا. وأعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة وشعب كوبا على كرم الضيافة الذي أظهروه خلال مؤتمر القمة، وكذلك على التحضير لهذه المناسبة الهامة وتنظيمها واستضافتها.

80 - وأقر الوزراء كذلك بالمساهمة الكبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار وبقدرته على تعزيز التنمية المستدامة بين البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد أهمية تعزيز ترتيبات التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك ترتيبات الاستثمارات والتجارة التفضيلية والنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وشددوا في هذا الخصوص على ضرورة أن تواصل مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها الأونكتاد، دعم البلدان النامية في تعميق وتوسيع ترتيبات التكامل التجاري والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

81 - وشدد الوزراء أيضاً على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار بوسائل منها خلق أوجه التآزر ووضع برامج للبحوث والمشاريع المشتركة في مجالات مثل الأمن الغذائي والتغذية، والوقاية من الجوائح، واللقاحات، والذكاء الاصطناعي، فضلا عن تعزيز الموارد للمؤسسات العلمية والبحثية في الجنوب.

82 - وذكّر الوزراء بوضع إطار مفاهيمي أوّلي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمثل نقلة نوعية في قياس هذا التعاون، بقيادة بلدان من الجنوب العالمي واستنادا إلى آليات تقودها البلدان. وشجع الوزراء البلدان النامية على تقديم تقارير إلى الأونكتاد لدعم مواصلة تحسين الإطار المفاهيمي. وكرر الوزراء أيضا طلبهم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، في إطار أداء دوره كشريك في رعاية هذا الإطار، بتعزيز بناء القدرات بشأن الإطار المفاهيمي الطوعي الأولي، وكذلك التوصية بأن تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجهودَ التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتوعية المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات التعاون بهذا الإطار ولتطوير قدرتها على استخدامه.

83 - وأشار الوزراء إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس خلال الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وكرروا الإعراب عن التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال للوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر، بالاستناد إلى خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة عام 2030 والتعافي من جائحة كوفيد-19، وهو ما يتطلب أكثر من أي وقت مضى تضامنا لا يتزعزع وتعاونا دوليا. وأكد الوزراء من جديد أيضا تأييدهم للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذكّروا بقراريها 1/21 و 2/21، اللذين اعتمدتهما خلال دورتها الحادية والعشرين، المعقودة في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023.

84 - وأكد الوزراء من جديد دعمهم القوي لولاية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشددوا على أن المكتب هو الجهة المسؤولة عن صوغ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن تقديرهم لبلدان الجنوب التي كثفت تعاونها مع المكتب. وفي هذا السياق، كرر الوزراء دعوةَ المكتب إلى تعزيز دعمه لمشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

85 - وأحاط الوزراء علماً بدليل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات الوطنية الطوعية الذي أعده مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتعاون مع الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء الاستعراضات الوطنية الطوعية، الفلبين والمغرب.

86 - وكرر الوزراء دعوةَ الدول الأعضاء إلى عرض استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقدها في عام 2025. وكرروا أيضا دعوةَ الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى المنتظمة للمجموعة بشأن المسائل

الرئيسية التي تهم بلدان الجنوب، وكذلك الاجتماعات القطاعية في مختلف ميادين التعاون، بما في ذلك منتديات بلدان الجنوب للبرلمانيين والعُمَد والشباب ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وغيرها من الاجتماعات المواضيعية، على النحو المتوخى في خطة عمل الدوحة المعتمدة أثناء مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عُقد في الدوحة، قطر، في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2005، وأعربوا عن تطلعهم إلى استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

87 - ولاحظ الوزراء أن عام 2023 يصادف الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء صندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولاحظوا اتساع نطاق تأثير الصندوق نتيجة لتقديم دعم مالي إلى حوالي 400 مشروع من المشاريع التعاونية التي نفذتها مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية في الجنوب، وقد استفادت من تلك المشاريع 141 دولة عضوا بشكل مباشر وجميع الدول الأعضاء بشكل جماعي. وأوصى الوزراء بأن يراعي عمل الصندوق، على النحو الواجب، التوصيات التي قدمها مؤتمر قمة هافانا بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأشادوا أيضا بعمل لجنة الخبراء التابعة له، ووجّهوا نداء خاصا إلى الدول الأعضاء لزيادة موارد الصندوق من خلال زيادة التبرعات، بهدف حفظ وتعزيز قدرة الصندوق على الاستجابة للطلبات المتزايدة والملحة على دعم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

88 - وذكّر الوزراء بالاجتماع الوزاري المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في 7 آذار/مارس 2023 في الدوحة، قطر، على هامش الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. وأكدوا من جديد دعمهم لتنفيذ برنامج عمل الدوحة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

89 - وأعاد الوزراء تأكيد أن التعاون الدولي فيما بين البلدان النامية، بالإضافة إلى التعاون بين الشمال والجنوب، أداة فعالة للاستفادة إلى أقصى حد من قدرات البلدان النامية وإمكاناتها لتعزيز التنمية من خلال تقاسم المعارف وأوجه التقدم التقني والمهارات والخبرات على نطاق مجموعة واسعة من القطاعات في بلداننا. وأعربوا عن الحاجة الملحة إلى تشجيع المزيد من المبادرات بشأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز التنمية الاقتصادية. وأكدوا في هذا الصدد على أهمية زيادة التعاون والتكامل الأقاليميين في مجالات العمل الستة لبرنامج عمل الدوحة من خلال توفير التعاون التقني وبناء القدرات للبلدان النامية.

90 - وأشار الوزراء إلى مختلف التجارب والنهج المتبعة محليا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدوا مجددا أهمية التعلم وتبادل أفضل الممارسات، بسبل منها التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرة تايلند بشأن "فلسفة اقتصاد الاكتفاء للشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، كما أشاروا إلى أهمية التعاون الملموس بين الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك سلسلة منشورات "أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (South-South-In-Action) المتعلقة بتطبيق مبادرة "فلسفة اقتصاد الاكتفاء" في تايلند، ومبادرة بنغلاديش المبتكرة في مجال الخدمة العامة المراعية لاحتياجات المواطنين، وأفضل الممارسات التي تتبعها كوبا في قطاعات الصحة والتعليم وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وفي القطاع الزراعي، وأفضل الممارسات التي تتبعها الإمارات العربية المتحدة من خلال المعرض العالمي لتنمية بلدان الجنوب، وإطلاق شبكة الجهات الفاعلة الناطقة بالفرنسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المغرب في 18 تموز/يوليه 2018، والحلقة الدراسية التدريبية للصين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرة التنمية العالمية، ومراكز التدريب المهني في البرازيل. وأشاروا أيضا إلى التجارب الأخرى التي تعزز التعاون

فيما بين بلدان الجنوب، ومنها اتفاق "بتروكاريبي" الذي وضعته فنزويلا وبرنامج سنغافورة للتعاون الذي وضعته سنغافورة.

91 - وأقر الوزراء بأهمية دور مركز الجنوب باعتباره مركزا للفكر لبلدان الجنوب، وشددوا على أهميته في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز التضامن والفهم المتبادل فيما بين بلدان وشعوب الجنوب، وفي توفير الدعم الذي تحتاج إليه البلدان النامية في مجالي الفكر والسياسات من أجل العمل الجماعي والفردي في الساحة الدولية.

92 - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية التعاون الثلاثي، وأقروا بأن الهدف من التعاون الثلاثي هو تيسير ودعم وتعزيز المبادرات فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بتوفير التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وبغير ذلك من أشكال الدعم، وفق ما تطلبه البلدان النامية، وبما يتماشى مع مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما أكدوا أن بلدان الجنوب يجب أن تتولى الأدوار القيادية في التعاون الثلاثي.

93 - وشدد الوزراء على أن الحاجة تقتضي الاستمرار في معالجة البعد الدولي للضرائب على الرغم من سعي البلدان النامية، من خلال توسيع القاعدة الضريبية، إلى زيادة مواردها العامة المحلية إلى أقصى حد من أجل تحقيق خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لدعم تعبئة الموارد المحلية ضئيلةً. وفي هذا الصدد، كرر الوزراء دعوةَ البلدان المتقدمة النمو إلى أن تواصل زيادة مساهماتها في بناء قدرة البلدان النامية على تعبئة الإيرادات.

94 - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وسلموا مع القلق بأنه لا يوجد حتى الآن على الصعيد الحكومي الدولي منتدى عالمي وحيد للتعاون الضريبي الدولي شامل للجميع. وأشاروا أيضا إلى عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. وشدد الوزراء على أن المسائل الأكثر أهمية تتمثل في التحديات الناجمة عن انعدام التعاون الضريبي الدولي، ووجود تدفقات مالية غير مشروعة، والتهرب من دفع الضرائب. وكرروا التأكيد مجددا على ضرورة التركيز بالقدر المناسب على تهيئة بيئة عالمية تمكينية وإرساء شراكة عالمية من أجل التنمية، في مواجهة التركيز المتزايد على تعبئة الموارد المحلية. وفي هذا الصدد، شددوا على أنه ليس من المجدي تسليط الضوء على أهمية تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية، مع التقاعس في الوقت نفسه عن التصدي بقوة للمجالات التي تعرقل قدرتها على جمع الموارد اللازمة.

95 - وأكد الوزراء أن تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال يظل شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يمكّن البلدان النامية من تعبئة مواردها المحلية بشكل فعال. ومن الواضح أن هياكل إدارة الضرائب الدولية الحالية تحتاج إلى تحسينات كبيرة.

96 - ولاحظ الوزراء مع التقدير قيام اللجنة المخصصة باعتماد مشروع الإطار المرجعي لاتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وأعربوا عن تطلعهم إلى الإكمال الناجح للعملية التي بدأها القرار المعنون "تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة"، ودعوا جميع البلدان إلى مواصلة المشاركة والتفاوض بشكل بنّاء.

97 - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن جمهورية الهند، استجابة للدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا، هي أول بلد من البلدان النامية يقدم للصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية تبرعا هو التبرع الوحيد منذ إنشائه، وجددوا مناشدتهم الدول الأعضاء والمنظمات المعنية وغيرها من الجهات المانحة

المحتملة أن تنظر في المساهمة بسخاء في هذا الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام من أجل تكملة موارد الميزانية العادية، وكرروا دعوةَ الأمين العام إلى تكثيف الجهود لتحقيق هذه الغاية.

98 - ولاحظ الوزراء بقلق الزيادة المطردة في تدفق الأموال غير المشروعة، ولا سيما من البلدان النامية، والأثر السلبي الذي يشكله ذلك فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون وأمن البلدان. وسلّم الوزراء بأن الدول لا تزال تواجه تحديات في كشف الموجودات المسروقة وتجميدها ومصادرتها واستردادها وإعادتها، لأسباب منها اختلافات في النظم القانونية وتشعّب إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية التي تتم في ولايات قضائية متعددة، والتفسيرات المتباينة لأحكام الاتفاقية والصكوك القانونية ذات الصلة، وعدم الإلمام بإجراءات تبادل المساعدة القانونية المتبعة في الدول الأطراف الأخرى، والصعوبات التي تكتنف عملية تحديد تدفقات عائدات الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وكشفها. وأعرب الوزراء عن القلق من أن نسبة كبيرة من عائدات الفساد، بما فيها الناشئة عن قضايا الرشوة عبر الحدود الوطنية، لم تتم بعد إعادتها إلى البلدان الأصلية. وشدد الوزراء على أهمية تعزيز الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول، وتعزيز التنسيق الدولي بشأن مسألة التدفقات المالية غير المشروعة بالاعتماد على الآليات القائمة.

99 - وشدد الوزراء على الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة الجرائم التي تضر بالبيئة، مثل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، بما يشمل النباتات والحيوانات المحمية بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وبالأخشاب والمنتجات الخشبية، وبالنفايات الخطرة وغيرها، وبالفلزات الثمينة والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة الأخرى، وجرائم أخرى منها الصيد غير المشروع، من خلال استخدام الصكوك الدولية ذات الصلة على أفضل نحو ممكن، وتعزيز التشريعات والتعاون الدولي وبناء القدرات وتدابير العدالة الجنائية وجهود إنفاذ القانون الرامية إلى تحقيق أمور منها التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد وغسل الأموال المرتبط بهذه الجرائم، والتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من هذه الجرائم، مع التسليم بضرورة حرمان المجرمين من عائدات الجريمة.

100 - وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء على زيادة مستوى التعاون من أجل كبح التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد عائدات الجريمة، بما في ذلك الأموال العامة المختلسة والأصول المسروقة والأصول التي لا يُعرف منشؤها الموجودة في ملاذات آمنة، وعلى إبداء التزام قوي بضمان إعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية. وحث الوزراء المجتمعَ الدولي أيضاً على تعزيز دعمه لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنمية وتعزيز القدرات في مجالات مختلفة تشمل سلطاتها الضريبية الوطنية ومؤسساتها القانونية والتنظيمية ومؤسساتها التجارية والمالية، ودعمه لزيادة الوعي العام من أجل تدعيم آليات المساءلة والمساعدة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، كرر الوزراء دعوةَ الدول إلى النظر في إمكانية التنازل عن عمليات وتكاليف استرداد الأصول أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، ولا سيما عن طريق الحد من الاختناقات الإدارية والقانونية في استرداد الأصول غير المشروعة.

101 - وشدد الوزراء على أهمية القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج، وتشجّع التدفقات المالية غير المشروعة. وكرروا تأكيد الالتزام بالعمل على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة زيادة الشفافية في المؤسسات المالية، وقطاع الشركات والإدارات العامة وزيادة خضوعها للمساءلة. وأعاد الوزراء تأكيد أنهم سيعززون التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وذكّروا بمبادرة الرياض بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال

إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، وهي مبادرة أنشئت في إطارها شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

102 - وشدد الوزراء على أهمية تحسين الاستثمار والتمويل في القطاعات التي تتسم بأهمية حاسمة للتعجيل بتحقيق خطة عام 2030 في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، شجعوا الجهات المستثمرة من القطاعين الخاص والعام على اتخاذ التدابير الكفيلة بسد ثغرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

103 - وأكد الوزراء أنه ينبغي للقطاع الخاص أن يساهم في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة، بسبل منها التمويل المختلط، حيثما ينطبق ذلك. وشددوا على ضرورة المساءلة والشفافية والالتزام بنهج طويل الأجل.

104 - وكرر الوزراء دعوة المجتمع الدولي إلى مواءمة الأسواق المالية مع مقتضيات التنمية المستدامة. وشددوا على أنه ينبغي للدول أن تبدي استعدادها لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها على كل من المستوى الوطني والدولي، من أجل تهيئة الظروف اللازمة والبيئة المواتية لتوجيه موارد القطاع الخاص على نحو ملائم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وأكدوا أنه لا بد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتركيزه على الآفاق الأطول أجلا وجعله متوافقا مع أولويات التنمية الوطنية من أجل دعم البلدان النامية في سعيها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

105 - وشدد الوزراء على أنه لا ينبغي أن يضر هدف حماية وتشجيع الاستثمار بقدرتنا على تحقيق أهداف السياسة العامة. وأكدوا على الحاجة إلى صوغ اتفاقات تجارية واستثمارية مزودة بالضمانات المناسبة بغية عدم تقييد السياسات واللوائح المحلية من أجل المصلحة العامة. وشددوا أيضا على أهمية بناء قدرات البلدان النامية من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها اتفاقات التجارة والاستثمار الدولية.

106 - وأشار الوزراء إلى انعقاد الجولة 15 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في بربادوس خلال الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وإلى اعتماد إعلان بريدجتاون الوزاري، وجددوا التزامهم بدعم الأونكتاد باعتباره صوت الأمم المتحدة الرئيسي بخصوص بلدان الجنوب، وذلك حتى يفي بولايته على النحو الذي توخته مجموعتنا في الإعلان المشترك المؤرخ 15 حزيران/يونيه 1964. وكرر الوزراء تأكيد دور الأونكتاد باعتباره جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة المكلّفة بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وفي المساهمة في دعم تنفيذ خطة عام 2030، وذلك لإسماع صوت البلدان النامية داخل الأمم المتحدة وخارجها.

107 - ولاحظ الوزراء أن عام 2024 يصادف الذكرى السنوية الستين لإنشاء مجموعة الـ 77 وإنشاء الأونكتاد الذي انبثقت عنه المجموعة، وشددوا في هذا السياق على الأهمية التاريخية لهذا الاحتفال ودعوا إلى العمل سويا مع الأونكتاد بهدف تنظيم احتفال هادف بالذكرى السنوية للمجموعة وللأونكتاد وبدء عملية التحضير للجولة السادسة عشرة للأونكتاد.

108 - وشدد الوزراء على أن التجارة الدولية محرك للنمو الاقتصادي الشامل للجميع وللقضاء على الفقر، وعلى أنها تسهم في تعزيز التنمية المستدامة والتحول الهيكلي والتصنيع، ولا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، أكد الوزراء على أهمية مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في الانتفاع بالفوائد الإنمائية المتأتية من التجارة الدولية، لتيسير إدماج اقتصاداتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف والوفاء بالواجبات والالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية. ورأوا أنه ينبغي التصدي للمسائل ذات الأهمية

الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما المسائل المتعلقة بالقطاعات التي تهمها بالذات، بغية تعزيز قدرتها على تمويل التنمية وعلى تنويع اقتصاداتها.

109 - وشدد الوزراء على أهمية العمل على بناء انتعاش مفتوح ومطرد للاقتصاد العالمي، وزيادة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وتهيئة بيئة سلمية ومستقرة ومفتوحة وشاملة للجميع لتحقيق التنمية الدولية.

110 - وأعاد الوزراء تأكيد الدور المحوري الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي اليوم، والتزامهم بكفالة التنفيذ والإنفاذ الكاملين لقواعد المنظمة السارية، وكذلك عزمهم على العمل معًا من أجل مواصلة تعزيز تلك المنظمة. وأعادوا التأكيد أيضاً على أنّ المنظمة توفر الإطار المتعدد الأطراف للقواعد التي تحكم العلاقات التجارية الدولية، وهي بمثابة آلية أساسية لمنع المنازعات التجارية وتسويتها، ومنبر لمعالجة القضايا المتعلقة بالتجارة التي تؤثر على جميع أعضاء المنظمة. وأفادوا بأنّهم ما زالوا ملتزمين التزاماً راسخاً بوجود نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف قائم على القواعد، ومفتوح، وشفاف، ويمكن التنبؤ به، وشامل للجميع، وغير تمييزي، ومنصف، على نحو ما تجسده منظمة التجارة العالمية.

111 - ورحب الوزراء بالجهود الجارية للتفعيل الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي توجد أمانتها في أكرا، غانا، وببدء التجارة الفعلية بموجب الاتفاق الرامي إلى مضاعفة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من أجل تعزيز قدرة أفريقيا على الصمود وتعافيها من جائحة كوفيد-19 وتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

112 - وأقر الوزراء بنتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشر (جنيف، حزيران/يونيه 2022)، ولا سيما الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن إعانات مصايد الأسماك، وأعربوا عن تطلعهم إلى الانتهاء في المستقبل القريب من وضع الضوابط الإضافية من الاتفاق المتعلقة بحظر بعض أشكال إعانات مصايد الأسماك التي تسهم في الإفراط في القدرة والإفراط في صيد الأسماك، واتخاذ قرار بشأن تمديد القرار الوزاري بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) ليشمل إنتاج وتوفير وسائل تشخيص وعلاج كوفيد-19. وذكّر الوزراء بقرار إعفاء مشتريات برنامج الأغذية العالمي من الحظر المفروض على الصادرات أو من قيود التصدير، وأيدوا مواصلة مفاوضات منظمة التجارة العالمية للاستمرار في إصلاح قواعد التجارة الزراعية، بهدف تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية في المؤتمر الوزاري الرابع عشر المقرر عقده في الكاميرون، وفقا للولايات الطويلة الأمد والمعلقة لمنظمة التجارة العالمية.

113 - وأكد الوزراء أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية، التي بدأت في عام 2001، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نتائج تلك الجولة تعالج بشكل كبير أوجه الاختلال واللامساواة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وذكروا أن من دواعي القلق العميق أن خطة الدوحة الإنمائية، التي تهدف إلى معالجة الاختلالات النظمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وكفالة زيادة إدماج البلدان النامية في مسار التجارة الدولية، لم يتم بعد إنجازها.

114 - وعلاوة على ذلك، أكد الوزراء من جديد، بروح من العولمة والترابط، على ضرورة التوصل إلى نتيجة تعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وتواصلُ مكافحة جميع أشكال السياسات الحمائية. وأعربوا عن قلقهم العميق من زيادة التدابير الانفرادية والحمائية التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو والتي تتنافى مع روح منظمة التجارة العالمية وقواعدها ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها،

والتي لن تتسبب في تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف فحسب، وإنما ستؤثر سلبا أيضا على وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية وعلى تنميتها.

115 - وأعاد الوزراء تأكيد أن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية هو حجر الزاوية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهو يعزز القدرة على التنبؤ في التجارة الدولية. ولاحظوا بقلق أن الجمود الذي بلغته عملية اختيار أعضاء هيئة الاستئناف الجدد قد قوض بشدة نظام تسوية المنازعات وحقوق والتزامات جميع الأعضاء. ولذلك، حثوا جميع الأعضاء على المشاركة البناءة في المناقشات من أجل اختتام عملية الإصلاح التي يجب أن تخضع لها منظمة التجارة العالمية لتحسين جميع وظائفها، والحفاظ على محورية منظمة التجارة العالمية وعلى قيمها ومبادئها الأساسية، وعودة هيئة الاستئناف إلى العمل من أجل ضمان وجود نظام لتسوية المنازعات يعمل بشكل كامل وجيد الأداء ويكون متاحاً لجميع الأعضاء بحلول عام 2024.

116 - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إقرارا منهم بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها انضمام تلك البلدان لاندماجها على نحو سريع وكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وحثوا، في ذلك الصدد، على الإسراع، على أساس تقني وقانوني، وبصورة حثيثة وشفافة، بعملية انضمام البلدان النامية التي قدمت طلبا لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية، وأكدوا مجددا أهمية القرار WT/L/508/Add.1 الذي اتخذته تلك المنظمة في 25 تموز/يوليه 2012 بشأن انضمام أقل البلدان نموا. ورحبوا بالقرارين WT/MIN(24)/31 و WT/MIN(24)/32 المؤرخين 4 آذار/مارس 2024 المتخذين أثناء المؤتمر الوزاري الثالث عشر بشأن انضمام اتحاد جزر القمر وجمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية على التوالي إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية.

117 - وأعاد الوزراء تأكيد دعمهم الكامل للنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف القائم على القواعد الذي يتسم بالانفتاح والشفافية وإمكانية التنبؤ والشمول والإنصاف وانعدام التمييز، والذي تحتل منظمة التجارة العالمية موقع الصدارة فيه، وأكدوا من جديد التزامهم بالعمل البنّاء مع جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على تطبيق الإصلاحات اللازمة لتلك المنظمة، ابتغاء التصدي بشكل أفضل للتحديات الراهنة والمستقبلية، وكذلك للمشاكل المطروحة منذ فترة طويلة، في مجال التجارة الدولية، بما يعزز أهمية المنظمة وفعاليتها. وأضافوا أن الإصلاح يجب أن يحافظ على أمور من بينها محورية منظمة التجارة العالمية وقيمها ومبادئها الأساسية، وأن يراعي مصالح جميع أعضائها.

118 - ورحب الوزراء بانعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2024، وأشادوا بنتائج المؤتمر.

119 - وشدد الوزراء على أن التحديات وأوجه الضعف الناشئة المتصلة بالديون قد ازدادت في مختلف البلدان النامية في السنوات الأخيرة، ولاحظوا بقلق أن عدة بلدان نامية تواجه عوائق مالية تعرقل توليد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 بسبب أعباء الديون الواقعة على كاهلها. وأدت جائحة كوفيد-19 أيضا إلى حدوث ارتفاع عام في مستويات الديون في جميع البلدان النامية تقريبا، بسبب زيادة الإنفاق على توفير الحوافز الاقتصادية، وزيادة الإنفاق على الصحة، أو نتيجة حدوث انخفاض كبير في الإيرادات. وشدد الوزراء على ضرورة استكشاف الوسائل والأدوات اللازمة للتمكّن من تحمل الدين، وكذلك التدابير اللازمة لخفض مديونية البلدان النامية.

120 - وأقر الوزراء بأن الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار الحيوي لتحقيق التنمية المستدامة، ولاحظوا بقلق أن مستويات الدَّين العام والخاص ومواطن الضعف الناجمة عن الديون تواصل الارتفاع في عدد متزايد من البلدان النامية. ولاحظ الوزراء بقلق وجود احتمال تجدد دوامة أزمات الديون والاختلال الاقتصادي التي من شأنها أن تثير تحديات إضافية خطيرة تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

121 - وسلَّم الوزراء باستمرار وجود فجوة كبيرة بين الموارد العامة واحتياجات التمويل وازدياد اتساع نطاقها في كثير من البلدان النامية في أعقاب الجائحة. وأعاد الوزراء تأكيد أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدةَ التوقيت ومنظّمة وفعّالة ومنصفة، وأن تتم عن طريق التفاوض بحسن نية. وأكد الوزراء من جديد على ضرورة أن يعمل المدينون والدائنون معاً لتلافي وقوع الحالات التي يتعذر فيها تحمّل الديون والتوصل إلى حل بشأنها. فإبقاء الديون في مستويات يمكن تحمُّلها مسؤولية تقع على عاتق البلدان المقترضة؛ ومع ذلك، أقرّوا بأن المقرضين يتحملون أيضا مسؤولية الإقراض بطريقة لا تقوض قدرة البلد على تحمل الديون.

122 - ودعا الوزراء المجتمعَ الدولي إلى تعزيز إيجاد حلول لأزمة الديون، بمشاركة هادفة من البلدان النامية، بما يتماشى مع مبادئ العمل الجماعي والتقاسم العادل للأعباء، وبمشاركة كاملة من المؤسسات المالية الدولية والدائنين من القطاع الخاص.

123 - وأعرب الوزراء عن قلقهم من تزايد مواطن الضعف المتعلقة بديون البلدان النامية، والتشديد الصارم للظروف المالية العالمية، وشددوا في هذا الصدد على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات إضافية وإطلاق مزيد من المبادرات لتعزيز الهيكل المالي الدولي من أجل تحقيق القدرة على التحمُّل الطويلة الأمد. وفي حين أعربوا عن تقديرهم لتخصيص المبلغ التاريخي من حقوق السحب الخاصة الذي بلغ 650 بليون دولار، شجعوا البلدان المتمتعة بمركز مدفوعات خارجية قوي على توجيه حقوق السحب الخاصة بمبلغ لا يقل عن 250 بليون دولار طوعاً إلى جميع البلدان النامية المحتاجة، عن طريق جهات من بينها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية. وأكدوا أيضا أن تصنيفات الجدارة الائتمانية غير الدقيقة يمكن أن تؤثر على تكلفة الاقتراض وعلى استقرار النظام المالي الدولي. وشدد الوزراء على أنه نظراً لدور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في تيسير أو إعاقة ما يُحرز من تقدم بشأن معالجة الديون والتأثير على تكلفة الاقتراض، سيكون من المهم أن تكفل تلك الوكالات موضوعية واستقلال تقديراتها المتعلقة بالجدارة الائتمانية واستنادها إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة. وشجع الوزراء وكالات تقدير الجدارة الائتمانية على توخِّي الشفافية اللازمة للنظر في تكييف استخدام المعايير مع الظروف الاستثنائية.

124 - وأشار الوزراء بقلق إلى أن التحديات المتصلة بالديون التي تواجهها البلدان النامية لا تزال كبيرة حيث وصل الدين الخارجي إلى مستوى قياسي بلغ 11,4 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2022، مُسجّلا زيادة قدرها 1,9 في المائة. وقد أدى ذلك إلى جعل أعباء خدمة الديون، بما في ذلك تكاليف خدمة الدين المرتفعة، تزاحم الاستثمارات الحيوية وتعوق إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك أدت أعباء الديون التي لا يمكن تحملها في البلدان النامية إلى استنزاف قدرات شبكات الأمان الاجتماعي، مما سبب ضائقة اجتماعية اقتصادية وأعاق تحقيق التنمية المستدامة، في حين ظلت الاستجابة على المستوى المتعدد الأطراف دون المطلوب مقارنة بخطورة الحالة.

125 - وشدد الوزراء على أن القدرة على تحمل الدّين وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية للجميع تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على جميع المستويات. ولذلك، دعوا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق القدرة على تحمل الدّين والمساواة الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

126 - وطلب الوزراء إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية والدول الأعضاء، باستعراض هيكل الديون السيادية، بهدف تقديم توصيات ملموسة بشأن إصلاح هذا الهيكل إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

127 - وأشار الوزراء إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي وقعت في عام 2008 سلّطت الضوء على الثغرات التنظيمية في النظام المالي الدولي. وأكدوا الحاجة الماسة إلى الإصلاح الهيكلي للنظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة بغية تفادي تكرار الأزمات التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية حادة على اقتصادات البلدان النامية.

128 - وعلاوة على ذلك، أكد الوزراء مجددا أن زيادة استجابة النظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة لاحتياجات وشواغل البلدان النامية هي شرط من الشروط الأساسية، ويشمل ذلك توسيع نطاق مشاركتها في الحوكمة الاقتصادية العالمية وصنع القرارات الاقتصادية الدولية، وتعزيز تلك المشاركة.

129 - وشدد الوزراء على أن الأمم المتحدة توفر منتدى رئيسيا فريدا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، والتزموا بمواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وصنع القرارات ووضع المعايير.

130 - وسلط الوزراء الضوء على القرار 319/69، الذي أكد كذلك أن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية ينبغي أن تسترشد بمبادئ القانون الدولية الأساسية، مثل السيادة وحسن النية والشفافية والشرعية والمعاملة العادلة والقدرة على تحمل الديون. ويعكس القرار استمرار الشواغل بشأن القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل في سياق استمرار هشاشة الحالة الاقتصادية على الصعيد العالمي.

131 - وشدد الوزراء على أنه لا يمكن مواصلة تأجيل إصلاح الهيكل المالي الدولي. فثمة حاجة ملحة إلى توسيع وتعزيز سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي. وهذا يعني مزيداً من الإصلاح الإداري في المؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ وتحسين الهيكل العالمي للديون السيادية بمشاركة هادفة من البلدان النامية؛ وإعادة التوجيه العاجلة لحقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان النامية وإجراء تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة؛ وإنشاء منصات فعالة وشاملة للجميع لتصميم ومناقشة القواعد والمعايير الضريبية الدولية في الأمم المتحدة؛ وإعادة رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على وجه السرعة وبشكل كبير لتلبية الاحتياجات المالية الكبيرة للبلدان النامية؛ وترشيد دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية.

132 - ودعا الوزراء إلى إدخال إصلاحات على حوكمة المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتعزيز تمثيل جميع البلدان النامية وتعزيز الثقة بين أعضائها. وأعربوا عن تطلعهم إلى العمل على وضع نهج ممكنة بحلول حزيران/يونيه 2025 كدليل يوجّه المضي في إعادة تنظيم الحصص في صندوق النقد الدولي، بما في ذلك من خلال صيغة جديدة للحصص، في إطار الاستعراض العام السابع عشر للحصص، وإلى إجراء مراجعة عاجلة لحصص الأسهم في البنك الدولي لتعكس بشكل أفضل المراكز النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي، مع ضمان عدم ترك

أي بلد نام في وضع أسوأ مما كان عليه من حيث الصوت وحصص الأسهم. وجددوا الإعراب عن التزامهم باختيار قادة المؤسسات المالية الدولية بشكل مفتوح وشفاف ومتوازن بين الجنسين ومراعٍ للتمثيل الجغرافي وقائم على الجدارة، ودعوا إلى اختيار رؤساء ومديري وموظفي جميع المؤسسات الدولية على أساس الكفاءة والتمثيل الجغرافي العادل.

133 - وشدد الوزراء على أنه ينبغي الاتفاق أثناء المؤتمر الرابع لتمويل التنمية المقرر عقده في عام 2025 خلال الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه في إسبانيا على إدخال إصلاحات جريئة على الهيكل المالي الدولي تتناول أولويات التمويل الرئيسية لجميع البلدان النامية.

134 - وأكد الوزراء على أهمية اعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بهدف المساعدة على تشجيع التنمية المرتكزة على الابتكار، والانتعاش الاقتصادي والقضاء على الفقر، وتعزيز تبادل المعارف والتعاون، وأكدوا على أهمية زيادة الاستثمارات في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية للمزارعين وتعزيز التعليم التقني والمهني والعالي والتعلّم والتدريب عن بعد، وفرص التعلم مدى الحياة، وكفالة تكافؤ الفرص لجميع النساء والفتيات وتشجيع مشاركتهن في ذلك.

135 - وأعاد الوزراء تأكيد أن العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت عنصرا محوريا لمواجهة التحديات العالمية كما أنها إحدى الآليات المحركة للتحول من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. وكرّروا دعوةَ المجتمع الدولي إلى تعزيز التضامن والتعاون، وتسريع الجهود لتسخير الإنجازات العلمية والتكنولوجية من أجل تسريع التنمية المستدامة، وإطلاق العنان لزخم جديد يكفل النمو المرتكز على الابتكار.

136 - وشدد الوزراء على أن وجود نظام حوكمة قائم على العلم والتكنولوجيا والابتكار أمر أساسي لتحديد المشاكل وإيجاد حلول فعالة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وحفظ البيئة واستخدامها المستدام، والقضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة. وفي هذا السياق، أكدوا كذلك أن نقل التكنولوجيا يشكل إحدى الأولويات الرئيسية للبلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030. وكرروا التأكيد على ضرورة تسريع عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط ميسّرة وتفضيلية. ومن الضروري تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين بلدان الشمال والجنوب للمساهمة في تبادل المعرفة والابتكار ونقل التكنولوجيا.

137 - ورحب الوزراء باعتماد قرار الجمعية العامة 259/78 المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2024، الذي أعلن يوم 16 أيلول/سبتمبر يوما دوليا للعلم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب، وأكدوا على أهمية تنفيذه.

138 - وشدد الوزراء على الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات على جميع المستويات، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، أهابوا بالبلدان المتقدمة النمو زيادة الدعم المقدم للبلدان النامية بهدف مساعدتها على معالجة الفجوة التي تعاني منها في مجال بناء القدرات.

139 - وأعاد الوزراء تأكيد أن تعزيز بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار هو أمر أساسي لكي تحرز البلدان النامية تقدما نحو تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى وجود حاجة ملحة لتخصيص التمويل اللازم للوفاء بولاية آلية تيسير التكنولوجيا. بيد أن الوزراء أشاروا إلى أن القيود المتعلقة بطاقة وَصلات النطاق العريض الثابتة وسرعتها في البلدان النامية ستؤثر على نوعية وأداء الاتصال الرقمي

بوصفه أداة إنمائية، وستؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة أصلا. وأعرب الوزراء عن دعمهم لما يتعلق بهذا المجال من مبادرات ومنتديات، مثل "الشراكة الفاعلة من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في خرائط الطريق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة"، وهي شراكة أطلقتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

140 - وأكد الوزراء أن تغير المناخ هو من أكبر التحديات التي تواجهنا في الوقت الراهن، وأن آثاره الواسعة النطاق وغير المسبوقة تُثقل على نحو غير متناسب كواهل جميع البلدان النامية، ولا سيما أكثرها فقرا وأشدها ضعفا. فقد أثرت الظواهر الجوية القصوى والظواهر الجوية البطيئة الحدوث على البيئة والاقتصاد والمجتمع وأدت إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، مما يزيد من الأثر السلبي لذلك على السكان، وخاصة الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية. وأكدوا مجدداً على هدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومبادئها، بما في ذلك مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، ومراعاة قدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، مع الاعتراف بالحاجة إلى استجابة فعالة وتدريجية للتهديد الملح الذي يشكله تغير المناخ على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة وفي سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

141 - وأعاد الوزراء تأكيد أن اتفاق باريس، المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هو إنجاز جماعي لكل الأطراف، وهو يرمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية وفقا لأهدافها ومبادئها وأحكامها، وبخاصة الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة. وكرروا كذلك التأكيد على الأهمية البالغة لمراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية وحقها في التنمية، في سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وعدم ترك أحد خلف الركب. ولا بد أيضا من مواصلة التركيز على تنفيذ الالتزامات القائمة التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في فترة ما قبل عام 2020، مع التسليم بأن تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو دخل حيز النفاذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وشددوا على أن الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ هي عملية لا رجعة فيها، ولا يمكن تجاهلها أو تأجيلها.

142 - وشدد الوزراء على أهمية الدعم، وبالأخص التمويل باعتباره حجر الزاوية لضمان النجاح والتنفيذ الفعال لاتفاق باريس، وكذلك على أهمية توفير البلدان المتقدمة النمو لموارد مالية كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية، تمشيا مع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ومع اتفاق باريس المعتمد في إطارها، من أجل تعزيز الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية في مجال التخفيف والتكيف والاستجابة للخسائر والأضرار ومعالجة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية. وتبذل البلدان النامية بالفعل جهودا كبيرة وسيتيح تقديم الدعم المعزز لها مستوى أعلى من الطموح في ما تتخذه من إجراءات. وينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو الإبلاغ عن توقعاتها الإلزامية المتعلقة بالتمويل المناخي في إطار الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف والتي تغطي التعهدات للمدة المقبلة من سنة إلى سنتين، على النحو المتفق عليه في الفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس، لتحسين القدرة على التنبؤ بالموارد التي ستتيحها للإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية. وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من حالات النقص في موارد الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تمثل أقل من 2 في المائة من تدفقات التمويل المناخي على الصعيد العالمي، ولا سيما الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف. وأعربوا عن أسفهم لأن تخصيص الموارد لمجال التركيز المتعلق بتغير المناخ في إطار مخصصات نظام التخصيص

الشفاف للموارد من التجديد الثامن لمرفق البيئة العالمية قد انخفض بشكل حاد. وشددوا على أهمية الجولة الثانية لتجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ، وكرروا دعوةَ البلدان المتقدمة النمو إلى التعجيل بصرف الموارد التي تعهدت بتقديمها خلال الجولة الثانية لتجديد موارد الصندوق. وسلّطوا الضوء أيضا على أهمية تفعيل الصندوق الجديد للتصدي للخسائر والأضرار ورسملته بالكامل.

143 - ولاحظ الوزراء بقلق الفجوة المتزايدة بين احتياجات الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما تلك الناجمة عن الآثار المتنامية لتغير المناخ وزيادة مديونيتها، وما يُقدَّم ويُحشَد من دعم لأجل جهودها الرامية إلى تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا، مع تسليط الضوء على أن هذه الاحتياجات تقدر حاليا بمبلغ يتراوح بين 5,8 و 5,9 تريليونات من دولارات الولايات المتحدة لفترة ما قبل عام 2030.

144 - وشدد الوزراء على أن توفير وتعبئة تمويل جديد وكاف ويمكن التنبؤ به سيكونان في غاية الأهمية للتعافي والتنمية العالميين المستدامين والقادرين على الصمود في وجه تغير المناخ والشاملين للجميع. ولتحقيق هذه الغاية، اقترح الوزراء توفير وتعبئة مساعدة أكبر بشروط ميسَّرة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تحتاج إلى حيز وسيولة ماليَين لإنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش وتحقيق استقرار الاقتصادات؛ فضلا عن اتخاذ إجراءات مبكرة للتخفيف من أعباء الديون التي لا يمكن تحمُّلها؛ وإعادة التخصيص الطوعي لما لا يقل عن 250 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة المنشأة حديثاً من جانب البلدان المتمتعة بمركز مدفوعات خارجية قوي لصالح البلدان النامية المحتاجة؛ وزيادة الإقراض من الميزانيات العمومية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وخفض تكاليف الاقتراض في السوق من خلال آليات مثل مرفق السيولة والاستدامة؛ ووفاء البلدان المتقدمة النمو في المواعيد المحددة بالتزامها بتعبئة 100 بليون دولار سنوياً لتمويل الإجراءات المناخية حتى عام 2025؛ وإتاحة إمكانية حصول البلدان النامية على رأس المال الخاص لتمويل مشاريع المناخ والتنمية المستدامة. وشدد الوزراء على أهمية اختتام المفاوضات في الدورة 29 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل الاتفاق على هدف جماعي جديد محدد كميًّا للتمويل المناخي يتسم بالطموح والشفافية وملاءمة الغرض المنشود وحده الأدنى 100 بليون دولار سنويا، استناداً إلى المادة 9 من اتفاق باريس ومبادئ الاتفاقية الإطارية وأحكامها، بغية زيادة توفير وتعبئة الموارد العامة على أساس المنح أو بطريقة ميسّرة للبلدان النامية في مجالات التخفيف والتكيف ومواجهة الخسائر والأضرار، كحد أدنى. وشددوا أيضا على أنه من الأهمية بمكان أن يعزز الانتعاش اقتصادا عالميا مستداما، ولا سيما بالاستثمار في البنى التحتية المستدامة وذات النوعية الجيدة والقادرة على الصمود، مما يؤدي أيضا إلى تهيئة فرص العمل اللائق والحد من الفقر.

145 - وفي هذا السياق، أعاد الوزراء تأكيد الحاجة الملحة إلى تنفيذ خطة تغير المناخ تنفيذا كاملا وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المعتمَد في إطارها والتمسك بمبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تنفيذ التعهدات بتوفير وتعبئة الموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية على وجه الاستعجال وفي الوقت المناسب من أجل مواجهة تغير المناخ.

146 - وأكد الوزراء أن توفير التمويل المناخي من جانب البلدان المتقدمة النمو ليس كافيا، وأن الفجوة بين الاحتياجات المتنامية والمتغيرة للبلدان النامية والدعم المتاح لها تتسع كل يوم. ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو أيضا إلى الزيادة كثيرا من تعبئة وتوفير التمويل المناخي، ولا سيما من أجل تحقيق القدرة على التكيف والصمود، فضلا عن مجابهة الخسائر والأضرار، من أجل تحقيق تقدم يتجاوز ما أحرزته الجهود السابقة.

وأكد الوزراء، من جهة أخرى، أن التمويل المناخي يجب ألا يُحتسب ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية، بل يجب أن يعتبر تمويلا جديدا مضافا إلى تلك المساعدة. وأعرب الوزراء عن قلقهم من عدم الوفاء بالتزام البلدان المتقدمة النمو بأن تحشد مجتمعة ما لا يقل عن 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا بحلول عام 2020 كما تعهدت بذلك، ولذلك دعوا البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزامها والقيام مجتمعة بتعبئة موارد مالية لا تقل عن 100 بليون دولار سنويا، بما في ذلك المبالغ التي لم تُحشد في السنوات السابقة، لمساعدة البلدان النامية فيما تقوم به من أعمال تتعلق بتغير المناخ من حيث التخفيف من حدته والتكيف مع آثاره والتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عنه، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية وتعويضها عن التقاعس عن وفاء تلك البلدان بالتزاماتها في العقد الأخير. وسلّط الوزراء الضوء أيضا على الحاجة الملحة إلى تحقيق نتائج ملموسة بشأن الهدف الجماعي الجديد المحدد كميًّا المتعلق بالتمويل المناخي في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفقوا على وضع هدف جماعي جديد محدد كميًّا للتمويل المناخي لكي تقوم البلدان المتقدمة النمو بتعبئة تمويل مناخي يبلغ حده الأدنى 100 بليون دولار سنويا أثناء الدورة التاسعة والعشرين، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم مِنح وغيرها من أشكال التمويل بشروط ميسَّرة للغاية لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية وفقا لأولوياتها وسياساتها الوطنية. ودعا الوزراء أيضا إلى أن ينص الهدف الجماعي الجديد المحدد كميّا على اتفاق واضح بشأن تقاسم الأعباء بين البلدان المتقدمة النمو لتحديد حصتها العادلة من التزامها الجماعي بتوفير التمويل المناخي نظرا إلى مسؤولياتها التاريخية.

147 - وظل الوزراء يشعرون بالقلق من أن الاعتمادات الحالية الموجهة للتمويل المناخي من أجل التكيف لا تزال غير كافية للاستجابة لتفاقم آثار تغير المناخ في البلدان الأطراف النامية، وكرروا الاعتراف المعرب عنه أثناء الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المعقودة في دبي بأهمية كل من التخفيف والتكيف وبأنه سيتعين زيادة تمويل التكيف زيادة كبيرة بأكثر من الضعف عملا بالفقرة 18 من المقرر 1/م أ ت-3، لدعم الحاجة الملحة والمتطورة لتسريع التكيف وبناء القدرة على الصمود في البلدان النامية، مع مراعاة الحاجة إلى موارد عامة وموارد مقدَّمة على شكل منح من أجل التكيف واستكشاف الإمكانات التي تتيحها المصادر الأخرى، وأكدوا من جديد أهمية دعم التقدم نحو تنفيذ خطط التكيف الوطنية للبلدان النامية بحلول عام 2030. ودعوا أيضا إلى وضع "خطة تنفيذ" قائمة بذاتها لكيفية تنفيذ الدول المتقدمة للقرار الحاسم المتعلق بمضاعفة تمويل إجراءات التكيف بحلول عام 2025. وكرروا تأكيد أهمية كفاية تمويل إجراءات التكيف وإمكانية التنبؤ به، بما في ذلك قيمة صندوق التكيف في تقديم الدعم المخصص لإجراءات التكيف، وأعربوا عن خيبة أملهم لعدم الوفاء برصد مبلغ 230 مليون دولار من التبرعات المعلنة لصندوق التكيف بمبلغ 356 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بتعهداتها ودعوا إلى التجديد الرسمي لموارد صندوق التكيف. وشدد الوزراء على الحاجة الماسة إلى تجاوز حد مضاعفة تمويل إجراءات التكيف مقارنة بمستويات عام 2019، مع الاعتراف بأن تزايد شدة آثار تغير المناخ تتطلب التزامات أكثر طموحًا.

148 - وسلَّم الوزراء بأهمية الهدف العالمي المتعلق بالتكيف من أجل تنفيذ اتفاق باريس بفعالية، والعمل المضطلع به في إطار برنامج عمل غلاسكو - شرم الشيخ الشامل بشأن الهدف العالمي في مجال التكيف الذي يستغرق سنتين. ورحبوا أيضًا بإنشاء إطار الإمارات العربية المتحدة للقدرة على تحمل آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية، بما في ذلك

بوضع غايات، لأول مرة، لتتبع التقدم العالمي المحرز نحو تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف. وأعربوا عن دعمهم لبرنامج عمل الإمارات العربية المتحدة – بيليم بشأن مؤشرات قياس التقدم، وعن تطلعهم إلى اختتامه خلال الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية. وسلّطوا الضوء أيضا على أن التكيف مسألة حتمية بالنسبة للبلدان النامية، التي تتأثر على نحو غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ، وشددوا على أن التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر ضرورية لبناء أمم قادرة على الصمود.

149 - ودعا الوزراء أيضا إلى زيادة العمل من أجل التصدي للخسائر والأضرار والآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ نتيجة للظواهر القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، والخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية. وسلّطوا الضوء على أهمية زيادة الدعم المقدَّم إلى آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار بهدف تمكين الآلية من القيام بمهامها بفعالية. وفي هذا الصدد، أعاد الوزراء تأكيد دعمهم لشبكة سانتياغو لتجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ والتقليل منها إلى أدنى حد والتصدي لها. ورحب الوزراء بالاجتماعات الأولى التي عقدها المجلس الاستشاري لشبكة سانتياغو، ودعوا إلى التعجيل بتقديم الدعم التقني للبلدان النامية.

150 - ورحَّب الوزراء بعقد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في شرم الشيخ، مصر، وحثوا على تنفيذ قراراتها في الوقت المناسب، بما في ذلك خطة شرم الشيخ للتنفيذ.

151 - ورحب الوزراء بالقرار التاريخي المتخذ في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف بإنشاء صندوق الخسائر والأضرار، ودعوا خلال الدورة الثامنة والعشرين إلى التفعيل الكامل لترتيبات التمويل الجديدة، بما في ذلك صندوق للتصدي للخسائر والأضرار، وحثوا على مواصلة دعم تطوير أنشطة الصندوق، بما في ذلك من خلال تسريع حصول البلدان النامية على موارد الصندوق والوفاء بالتعهدات المعلنة للصندوق. وأكد الوزراء الحاجة إلى أن توفر البلدان المتقدمة النمو تمويلا إضافيا جديدا وكافيا وقابلا للتنبؤ وقائما على المنح لصندوق الخسائر والأضرار لمعالجة آثار الظواهر البطيئة الحدوث والظواهر القصوى، بما في ذلك جهود إعادة التأهيل، والتعافي، وإعادة البناء في البلدان النامية.

152 - وشدد الوزراء على أن صندوق الخسائر والأضرار كيان قائم بذاته لتشغيل الآلية المالية للاتفاقية واتفاق باريس المعتمد في إطار الاتفاقية وعلى أن هذا الصندوق ينبغي أن يسترشد بكل من مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس وينبغي أن يكون مسؤولا أمامهما. وأكد الوزراء على أن صندوق الخسائر والأضرار هو الحلقة المحورية في الترتيبات الجديدة لتمويل الخسائر والأضرار.

153 - وشجع الوزراء جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق باريس بشكل كامل، كما شجعوا الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تُودِع بعدُ صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وسلّطوا الضوء أيضا على أهمية الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية عند مستوى يقل بكثير عن درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وأهمية مواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، مع التسليم بأن ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره. وذكروا أن الأطراف تهدف إلى تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، مع التسليم بأن ذلك سيتطلب وقتا أطول من

البلدان النامية الأطراف، كما تهدف إلى إجراء تخفيضات سريعة بعد ذلك وفقا لأفضل المعارف العلمية المتاحة، من أجل تحقيق توازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ من المصادر وعمليات إزالتها بواسطة بالوعات غازات الدفيئة في النصف الثاني من هذا القرن، على أساس الإنصاف، وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وأكد الوزراء أن إبقاء الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية يتطلب تخفيضات سريعة وعميقة ومطّردة في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، بما في ذلك خفض الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2010، وصولا إلى صفر صاف عند منتصف القرن تقريبا، فضلا عن إجراء تخفيضات كبيرة في غازات الدفيئة الأخرى، وسلم الوزراء كذلك بأن ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات متسارعة في هذا العقد الحرج، على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة والإنصاف، مما يعكس المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف وفي سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وعدم ترك أحد خلف الركب. وشدد الوزراء أيضا على ضرورة أن تواصل البلدان المتقدمة النمو أداء دورها الريادي عن طريق اعتماد أهداف مطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد، وعلى الحاجة إلى تقديم الدعم للبلدان النامية من أجل التنفيذ وفقا للمادة الرابعة من اتفاق باريس.

154 - وشدد الوزراء على أن هذه المبادئ أساسية بالنسبة للبلدان النامية. وأكدوا على ضرورة التمسك بالتدابير المتوازنة المنصوص عليها في اتفاق باريس فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف وتوفير وسائل التنفيذ وتقديم الدعم للبلدان النامية وتعزيز الشفافية والتعاون الدولي، واعتبروا أن تلك التدابير لن يُعاد التفاوض بشأنها، كما لن يُعاد تفسيرها. ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى سد أوجه القصور في تنفيذ التزاماتها التي تعود لما قبل عام 2020، والتعهد بأهداف مطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد والرفع من سقف تلك الأهداف في إطار مساهماتها المحددة وطنياً، وزيادة دعمها للبلدان النامية.

155 - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء التطورات الأخيرة التي شهدتها بعض البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس. وشددوا على أن الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ هو عملية لا رجوع عنها، ولا ينبغي تقويضها أو إضعافها، وأكدوا أنهم ينتظرون من البلدان المتقدمة النمو أن تؤدي دورها القيادي من خلال وضع المزيد من أهداف التخفيف الطموحة، وتزويد البلدان النامية، بما يتماشى مع أولوياتها، بالدعم المالي.

156 - وشدد الوزراء على ضرورة أن تواصل البلدان المتقدمة النمو تولي دور الريادة الرئيسي في جهود التخفيف من تغير المناخ من خلال القيام، في إطار تعهداتها ومساهماتها المحددة وطنيا، بوضع أهداف مطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد، وزيادة تلك الأهداف. فالتكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية بالنسبة للبلدان النامية، وهو عنصر رئيسي من عناصر تنفيذ اتفاق باريس. وأكد الوزراء، في هذا الخصوص، على الأهمية البالغة لإجراءات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتقديم الدعم المالي على نحو كاف للبلدان النامية وفقا لمبدأ المسؤوليات التاريخية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف فيما يتصل باتخاذ تدابير بشأن المناخ، وذكروا أن تلك الإجراءات ينبغي أن تستند إلى الاحتياجات الوطنية وتستجيب لها، وأن تعزز الأخذ بزمام الأمور على الصعيد القُطري. ويجب أن تتسم عملية بناء القدرات بطابع تشاركي وأن تكون موجهة قُطريا وشاملة لعدة قطاعات. وأوضح الوزراء أن تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي، بالاقتران مع نقل المعارف والمهارات، من البلدان المتقدمة النمو سوف يهيئ المجال أمام التنفيذ الفعال وزيادة الطموح لدى البلدان النامية. وأعاد الوزراء تأكيد أنه ينبغي ألا تكون التدابير المتخذة

لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير المتخذة من جانب واحد، وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقييد مقنَّع للتجارة الدولية.

157 - ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى الالتزام بتمويل التكاليف الإضافية المترتبة على جميع مشاريع إجراءات التخفيف من حدة المناخ التي تنفّذها البلدان النامية طوعاً، وأكدوا على الحاجة الملحّة إلى تعزيز الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتعزيز القدرة على التكيف، وزيادة القدرة على الصمود، والحد من الضعف حيال تغير المناخ وفقا لأفضل المعلومات العلمية المتاحة، ومع مراعاة أولويات واحتياجات البلدان النامية الأطراف.

158 - ورحب الوزراء بالقرارات المعتمدة خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك مخرجات التقييم العالمي الأول لاتفاق باريس والقرارات المعتمدة في إطار "توافق آراء الإمارات العربية المتحدة". وسلّط الوزراء الضوء على أهمية أن يجسد ذلك التزام جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاق باريس في إطار المسؤوليات والقدرات الخاصة بكل منها، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بدور رائد على صعيدي العمل وتقديم الدعم، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسلّطوا الضوء أيضا على تأييدهم لرئاسات الدورات الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين لمؤتمر الأطراف على الدور الذي اضطلعوا به في توجيه "خارطة طريق المهمة 1,5" لتعزيز التعاون الدولي والبيئة التمكينية الدولية بشكل كبير بهدف تعزيز العمل والتنفيذ خلال هذا العقد الحرج.

159 - وشدد الوزراء أيضاً على أهمية القرار المتخذ في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف بوضع برنامج عمل بشأن مسارات العمل من أجل انتقال عادل، مؤكدين على الحاجة الملحة لضمان عمليات انتقال عادلة تعزز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بالتوازي مع الحد من أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها، وعلى أساس مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة. وسلّطوا الضوء على أهمية أن توفر البلدان المتقدمة النمو وتيسر وسائل التنفيذ المناسبة للبلدان النامية، وذلك وفقا لمسؤولياتها بموجب الاتفاقية واتفاق باريس المعتمد في إطارها، من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة ومعالجة جميع جوانب الانتقال العادل. ولذلك، دعوا المجتمع الدولي إلى البحث في جميع الخيارات والحلول من أجل تشجيع مسارات الانتقال العادل والشامل للجميع.

160 - ورحب الوزراء بعقد الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في مدينة باكو، أذربيجان، وأعربوا عن تطلعهم لعقد الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال الفترة من 10 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في مدينة بيليم، البرازيل.

161 - وأشار الوزراء إلى الفوائد والمساهمات المتعددة للغابات والإدارة المستدامة للغابات في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، بما في ذلك في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وحفظ التنوع البيولوجي واستعادته، ومنع تدهور الأراضي والفيضانات، من بين أمور أخرى (استناداً إلى الإعلان الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات)، وأكدوا من جديد، في هذا الصدد، أهميةَ اتخاذ إجراءات ترمي، بوسائل من بينها المدفوعات القائمة على النتائج، إلى تنفيذ ودعم إطار وارسو للمبادرة المعزّزة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والنُهج السياساتية البديلة من

قبيل نُهج التخفيف والتكيّف المشتركة للإدارة السليمة والمستدامة للغابات، مشيرين إلى المقرر 9/م أ-19 الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، ومشيرين كذلك إلى الدور الهام الذي يؤديه الصندوق الأخضر للمناخ في تمويل أنشطة المبادرة المعززة للغابات في البلدان النامية، تمشيا مع المادة 5 من اتفاق باريس.

162 - وسلَّم الوزراء بأهمية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية باعتبارهما موطننا، وبأن عبارة "أمّنا الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، مشيرين إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، ومعربين عن اقتناعهم بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة بطريقة عادلة يقتضي تحقيق الانسجام مع الطبيعة.

163 - وأشار الوزراء إلى تنظيم الحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي دار خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة.

164 - ودعا الوزراء إلى اتباع نُهج كُلية متكاملة في تناول التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تهتدي بها البشرية في العيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية وسلامة النظم الإيكولوجية للأرض.

165 - وأشار الوزراء إلى العزم المشترك على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة. وشدد الوزراء على ضرورة التعجيل بتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو التي تضطلع بدور قيادي في هذه العملية، مع تقديم الدعم الكافي إلى البلدان النامية. وشددوا كذلك على أن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة مالية وتقنية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

166 - وأقرّ الوزراء بأن حماية النُظم الإيكولوجية وتجنب الممارسات الضارة بالحيوانات والنباتات والكائنات المجهرية والبيئات غير الحية يسهمان في تعايش البشرية في انسجام مع الطبيعة. وأقرَّ الوزراء كذلك بأهمية تعزيز الجهود المبذولة في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من تعزيز البعد البيئي من خطة عام 2030.

167 - وأقرّ الوزراء بضرورة اتباع نهج وقائي أوسع نطاقا وذي منحى منهجي وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تتصدى ممارسات الحد من مخاطر الكوارث لمخاطر متعددة وتشمل قطاعات متعددة وأن تكون شاملة للجميع ويسهل اتباعها لكي تكون ذات كفاءة وفعالية، وأنه لتحقيق خطة عام 2030 لا بد من إدماج إجراءات الحد من الكوارث في صميم السياسات والتشريعات والخطط الإنمائية والمالية. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، فأكدوا من جديد أن البلدان النامية التي تتعرض بشكل غير متناسب للكوارث، ولا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، يجب أن تحظى باهتمام خاص بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر فيها، التي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وأقرّوا أيضا بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة للبلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة

للكوارث، كالبلدان الأرخبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة. وأقرّ الوزراء أيضا بالجوانب الصحية لإطار سِنداي وشددوا على الحاجة إلى توافر نظم صحية قادرة على الصمود.

168 - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للمنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث التي عُقدت في جامايكا وكينيا والمغرب وأستراليا وأوروغواي، ورحبوا بالمنتدى العالمي السابع الذي عقد في بالي، إندونيسيا، خلال الفترة من 23 إلى 28 أيار/مايو 2022، وسلّموا بأهمية الوثائق الختامية لهذه المناسبات في تعزيز الالتزام بتحقيق غاية سِنداي، وأعربوا عن تطلعهم إلى المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث المقرر عقدها في عام 2025. وأعربوا عن تطلعهم أيضا للمنتدى العالمي الثامن الذي سيعقد في جنيف بسويسرا خلال الفترة من 2 إلى 6 حزيران/يونيه 2025.

169 - وأشار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة 119/76 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن البند 87 من جدول الأعمال، المعنون "حماية الأشخاص في حالات الكوارث"، الذي أحاطت الجمعية فيه علماً مرة أخرى بمشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالة الكوارث التي قدمتها لجنة القانون الدولي، وأحاطت علماً بالآراء والتعليقات المُعرب عنها في مناقشات اللجنة السادسة بشأن هذا الموضوع، والدعوة إلى عقد اجتماع لمدة أربعة أيام كاملة متتالية لفريق عامل تابع للجنة في الدورتين الثامنة والسبعين والتاسعة والسبعين للجمعية العامة.

170 - وذكّر الوزراء بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي في نيويورك يومي 18 و 19 أيار/مايو 2023، وأحاطوا علما بإعلانه السياسي.

171 - وأكد الوزراء من جديد أن ثمة حاجة إلى أن تزود البلدان المتقدمة النمو البلدانَ النامية بالدعم الكافي والمستدام وفي الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما يتناسب مع احتياجاتها وأولوياتها، على النحو المحدد في مبادئ إطار سنداي. وفي هذا السياق، أعاد الوزراء تأكيد ضرورة تنفيذ إطار سنداي في سياق جهود القضاء على الفقر.

172 - وشدد الوزراء أيضا على أن الأحداث الأخيرة أظهرت الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما على البلدان النامية، خلال جهود التعافي من الكوارث. وحثوا جميعَ الدول على الامتناع عن سن وتطبيق تدابير من هذا القبيل.

173 - وأكد الوزراء من جديد أن الأمر يقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها. وأكد الوزراء من جديد أيضا ضرورة التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وعن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، وكذلك الإسهام المقدم من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تتسم ممارساتها ومعارفها التقليدية، بما في ذلك معارفها التقليدية المتعلقة بالموارد الجينية، بأهمية فيما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة. وفي هذا الصدد، حث الوزراء المجتمع الدولي على تعزيز جهوده لوقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية، بما في ذلك بزيادة ما يُقدم للبلدان النامية من دعم مالي وتكنولوجي ومن دعم في مجال بناء القدرات، بهدف تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وتمشيا مع أحكام الاتفاقية.

174 - وشـــدد الوزراء على أن التنوع البيولوجي، هو ووظائف وخدمات النظام الإيكولوجي التي يوفرها، يدعم جميع أشكال الحياة على الأرض، وهو أساسي لرفاه الإنسان ولكوكب صحي وللرخاء الاقتصادي للجميع، وترتكز عليه صحتنا ورفاهنا كبشر وككوكب، ونمونا الاقتصادي، وتنميتنا المستدامة.

175 - وذكّر الوزراء بعقد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وباجتماعي مؤتمر الأطراف العاملين بوصفهما اجتماعي الأطراف في البروتوكولين الملحقين بالاتفاقية، والمعقودين في كونمينغ، الصين، ومونتريال، كندا، في إطار موضوع "الحضارة الإيكولوجية: بناء مستقبل مشترك لجميع أشكال الحياة على الأرض"، وأحاطوا علماً مع التقدير باعتماد إعلان كونمينغ. وذكّروا أيضاً بالاجتماع التمهيدي لمؤتمر الأطراف المعني بالتنوع البيولوجي، المعقود في كولومبيا في 30 آب/أغسطس 2021.

176 - ورحب الوزراء باعتماد إطار كونمينغ - مونتريال العالمي التاريخي للتنوع البيولوجي خلال الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كانون الأول/ديسمبر 2022، وأهدافه وغاياته العالمية الـ 23 العملية المنحى لعام 2030 ورؤيته لعام 2050 للتنوع البيولوجي، وسلطوا الضوء على الحاجة إلى اتباع حوكمة أكثر إنصافا داخل مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، ولا سيما مرفق البيئة العالمية.

177 - ودعا الوزراء إلى التعجيل باستعادة النظم الإيكولوجية وزيادة توفير وتعبئة وسائل التنفيذ للبلدان النامية لضمان تعزيز العمل بشأن التنوع البيولوجي، بسبل منها تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والحد من التلوث. وحث الوزراء البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتصل بتوفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية، بما في ذلك هدف تعبئة ما لا يقل عن 20 بليون دولار سنويا بحلول عام 2025 وتعبئة ما لا يقل عن 30 بليون دولار سنويا بحلول عام 2030 على النحو المتفق عليه في المحفل العالمي للتنوع البيولوجي، فضلا عن تعزيز بناء قدرات البلدان النامية وتنميتها، وإمكانية حصولها على التكنولوجيا ونقلها لها، وحصولها على الابتكار والتعاون التقني والعلمي.

178 - ودعا الوزراء جميعَ أصحاب المصلحة المعنيين إلى اتخاذ إجراءاتٍ تفضي إلى التحول من أجل السعي نحو التنفيذ السريع والكامل لجميع أهداف وغايات إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك تسريع تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية معززة للتنوع البيولوجي ومواءمة الأهداف الوطنية مع هذا الإطار العالمي. ودعا الوزراء أيضاً إلى تزويد البلدان النامية بوسائل التنفيذ المناسبة والكافية لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية من أجل وقف فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق توفير وتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها، والتنمية التكنولوجية وبناء القدرات، لدعم التنفيذ الفعال لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ورحبوا بالالتزامات والمبادرات المالية التي أعلنت عنها الحكومات والمنظمات والقطاع الخاص في إطار الجهود المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبهدف الحفاظ على الزخم السياسي في العمل صوب نجاح إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بغية بناء مجتمع يضم جميع أشكال الحياة على الأرض.

179 - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وعن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية. ولاحظوا الزيادة في عدد الأطراف في بروتوكول ناغويا.

180 - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد من استمرار صيد الأحياء البرية والاتجار بها على نحو غير مشروع، حيث أُبلغ عن وجود تجارة غير مشروعة تشمل ما يقرب من 000 7 نوع من أنواع الحيوانات والنباتات، الأمر الذي لا يزال يحبط جهود الحفظ. وأكدوا أن الأمر لا يزال يقتضي اتخاذ إجراءات حازمة على الصعيدين الدولي والمحلي لكبح الاتجار غير المشروع ببعض الأنواع، ولا سيما العاج. وفي هذا الصدد، سلّطوا الضوء على أهمية الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، المعقودة في بنما، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

181 - ورحب الوزراء بعقد المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كالي، كولومبيا، خلال الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وشدد الوزراء على أهمية التعبير عن التزام جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاقية التنوع البيولوجي وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي في إطار المسؤوليات والقدرات الخاصة بكل منها، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بدور رائد على صعيدي العمل وتقديم الدعم، بما يتماشى مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل تحقيق الغايات والأهداف البالغ عددها 23 و 4 على التوالي الرامية لعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي. وشدد الوزراء، بقلق، على أن انخفاض مستوى التمويل المتاح في إطار صندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لا يتناسب مع حجم التحديات التي تواجهها البلدان النامية، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقية. وسلّط الوزراء الضوء كذلك على الحاجة لإنشاء الآلية المتعددة الأطراف لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية في المواعيد المحددة.

182 - ورحب الوزراء بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

183 - ورحب الوزراء بعقد الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي خلال الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2024.

184 - وأشار الوزراء إلى أهمية المحيطات في تحقيق التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال القرن 21، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ومختلف القرارات التي اتخذتها اللجنة السابقة المعنية بالتنمية المستدامة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. وفي هذا السياق، أشار الوزراء كذلك إلى أن الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ، بما في ذلك الغاية 14-أ المتعلقة بزيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين صحة المحيطات وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة.

185 - وفي هذا السياق، رحَّب الوزراء بعقد الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وبإعلانه السياسي، الذي جدد التأكيد على جملة أمور منها الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الأولى للمؤتمر، ورحبوا كذلك بقرار الجمعية العامة الدعوة إلى عقد الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة في عام 2025.

186 - ورحَّب الوزراء بقرار الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة عقدَ لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، يمكن أن يشمل نُهجا ملزمة وطوعية على السواء، استنادا إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للبلاستيك، مع مراعاة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية. وشدد الوزراء على أهمية تأمين صك دولي طموح ملزم قانونا للقضاء على التلوث بالبلاستيك، بما في ذلك في البيئة البحرية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن بعض الالتزامات القانونية الناشئة عن صك جديد سوف تتطلب بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية لكي تتمكّن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تنفيذها بفعالية.

187 - وشدد الوزراء على أنه قد تم تحديد الإجراءات اللازمة للتصدي للتهديد المحدق بالمحيطات. فثمة حاجة إلى التعجيل بتعبئة وسائل التنفيذ، مثل التمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، فضلا عن تحسين المعارف والبحوث العلمية، ولا سيما من أجل مساعدة البلدان النامية على حماية المحيطات وإصلاحها. وشددوا على ضرورة اكتساب فهم كامل للجوانب المتعددة لاستدامة المحيطات وإدارتها على نحو أفضل، بدءا من مصايد الأسماك المستدامة، وصحة النظم الإيكولوجية، ومنع التلوث البحري. وأعاد الوزراء تأكيد الحاجة إلى وضع إطار مؤسسي للتعجيل بتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

188 - ورحب الوزراء باعتماد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

189 - ورحب الوزراء بفتح باب التوقيع على هذا الاتفاق الهام في 20 أيلول/سبتمبر 2023 ودعوا جميع الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي إلى النظر في توقيع الاتفاق والمصادقة عليه واعتماده أو قبوله في أقرب وقت ممكن من أجل إتاحة دخوله حيز النفاذ، ورحبوا بقيام عدد من البلدان النامية بالتوقيع والتصديق على الاتفاق. وشددوا على أهمية هذا الاتفاق في كفالة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وشددوا أيضا على الحاجة إلى مشاركة واسعة النطاق من البلدان النامية في هذا الاتفاق الجديد من أجل تحسين تمثيلها وضمان إقامة شراكة متساوية، بهدف زيادة مشاركتها في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي في إطار هذا الاتفاق. ولاحظوا مع التقدير عرض شيلي استضافة أمانة الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

190 - ورحب الوزراء بعقد الاجتماع التنظيمي للجنة التحضيرية لبدء نفاذ الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام ولعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاق خلال الفترة من 24 إلى 26 حزيران/يونيه 2024. وأعربوا عن تطلعهم إلى تنظيم أول دورتَين للجنة التحضيرية من مقرر عقدهما في الفترة من 14 إلى 25 نيسان/أبريل 2025 ومن 18 إلى 29 آب/أغسطس 2025 على التوالي، وشددوا على الأهمية الحيوية لأن تكون الدورتان شاملتين ولضمان مشاركة جميع الوفود من البلدان النامية.

191 - وأقر الوزراء بأن الوضع القانوني للدول غير الأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك لا يتأثر باتفاق التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية على النحو المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 5 منه، كما لا يتأثر بهذا الاتفاق الوضع القانوني

للأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك، حسب ما وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة 10 من القرار 249/72.

192 - ورحب الوزراء بإدماج مبدأ التراث المشترك للبشرية باعتباره أحد المبادئ الذي ينبغي أن تسترشد به الأطراف لتحقيق أهداف اتفاق التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك إتاحة الموارد الجينية البحرية وتقاسم منافعها. وهم يرون أن هذا المبدأ يوفر أساسا قانونيا لنظام عادل ومنصف يتيح لجميع البلدان الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التنوع البيولوجي البحري من حيث الأمن الغذائي والرفاه الاقتصادي على الصعيد العالمي، والتصدي للتحديات في مجال حفظ الموارد الجينية البحرية واستخدامها على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

193 - وشدد الوزراء على أن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا ينبغي تعزيزهما وتنفيذهما على أساس أحكام عادلة وبأفضل الشروط، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية لصالح البلدان النامية. وألقوا الضوء كذلك على أهمية تشجيع التعاون الدولي على جميع المستويات، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين.

194 - وشدَّد الوزراء على الحاجة إلى توفير تمويل إلزامي وطوعي، دعما لتنفيذ اتفاق التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية، من أجل تمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها وكفالة حقوقها في حفظ التنوع البيولوجي البحري للمحيط في المناطق البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وشدَّد الوزراء على أن الموارد المالية المنصوص عليها في اتفاق التنوع البيولوجي البحري خارج حدود الولاية الوطنية يجب أن تكون كافية ويسيرة المنال وجديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها.

195 - وشدَّد الوزراء على أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف هي ظواهر تشكِّل تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة للتنمية المستدامة.

196 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء استمرار ظاهرة تدهور الأراضي الذي يتمثل في استمرار التناقص في إنتاجية ما يقرب من خُمس مساحة الأرض التي تغطيها النباتات. وشددوا على أن تدهور الأراضي في مراحله المتقدمة يؤدي في بعض الحالات إلى التصحر. ورأوا، في هذا السياق، أنه من المهم الاستمرار في مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، وخاصةً في البلدان النامية. وأقر الوزراء بأن صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص فريدة من نوعها، هو نموذج مبتكر يمكن تكراره، وأداة لزيادة التزام رأس المال الخاص بالإدارة المستدامة للأراضي واستصلاحها.

197 - وأعرب الوزراء أيضا عن بالغ قلقهم بشأن حجم حالات الجفاف وتواترها وشدتها، إضافةً إلى تكاليفها الاقتصادية والبشرية. ولاحظوا مع التقدير استمرار تنفيذ مبادرة مكافحة الجفاف التي اعتمدها مؤتمر الأطراف فأعربوا عن التزامهم بمواصلة الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات وطنية لإدارة الجفاف، وكذلك إنشاء نظم شاملة لرصد حالات الجفاف والتأهب لها والإنذار المبكر بها، وتعزيز تلك النظم.

198 - وأشار الوزراء إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر التي عُقدت في أبيدجان، كوت ديفوار، يومي 9 و 10 أيار/مايو 2022، وإلى نتائجها. ولاحظ الوزراء مع التقدير اعتماد نداء أبيدجان وكذلك برنامج إرث أبيدجان الذي قدمه رئيس كوت ديفوار من أجل التصدي للجفاف والحفاظ على النظام الإيكولوجي الأرضي واستعادته وعكس مسار تدهور الأراضي وكبح فقدان التنوع البيولوجي.

وأعربوا عن تطلعهم إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر المقرر عقدها في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، في الفترة من 2 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2024.

199 - وشجَّع الوزراء الشركاء والبلدان المتقدمة النمو على زيادة الجهود ونقل التكنولوجيا وتوفير الأموال بهدف التصدي، بطريقة متوازنة، للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، لا سيما من أجل دعم الجهود الوطنية للبلدان المتضررة. ودعوا إلى تعزيز التدفقات المالية الوطنية والدولية والثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز أوجه التآزر بين جهود الحفاظ على البيئة وأعمال التنمية المستدامة الرامية إلى تحييد أثر تدهور الأراضي.

200 - وأقر الوزراء بأن العواصف الرملية والترابية تمثل تحديا جسيما يعترض تحقيق التنمية المستدامة في البلدان والمناطق التي تتعرض لتلك العواصف. وأهابوا بمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدورها في تعزيز التعاون والدعم الدوليين من أجل مكافحة العواصف الرملية والترابية، كما دعوا جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية، وسائر المنظمات ذات الصلة، إلى أن تدمج في الأطر التعاونية والبرامج التنفيذية لكل منها تدابير وإجراءات ترمي إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية، بما يشمل التدابير التالية: تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني؛ ووضع برامج ومشاريع إقليمية ودون إقليمية وتنفيذها؛ وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب ونقل التكنولوجيا؛ وبذل جهود للسيطرة على العوامل الرئيسية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية والوقاية منها؛ واستحداث أدوات تتخذ شكل نظم للإنذار المبكر. وشددوا أيضا على أهمية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه البلدان المتضررة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

201 - وسلَّم الوزراء بأن العواصف الرملية والترابية هي مسألة تثير قلقا دوليا وتقاس تكاليفها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وأنها لا تزال تتزايد وتؤثر سلباً على تحقيق 11 هدفا من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وسبل تنفيذها.

202 - وأشار الوزراء إلى انعقاد المؤتمر الدولي بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية في طهران يومَي 9 و 10 أيلول/سبتمبر 2023، وأحاطوا علماً بالإعلانات الوزارية الصادرة عن المؤتمر.

203 - ورحب الوزراء باتخاذ الجمعية العامة قرارها 294/77 الذي أعلنت فيه يومَ 12 تموز/يوليه يوماً دولياً لمكافحة العواصف الرملية والترابية. ورحب الوزراء أيضا باتخاذ الجمعية العامة قرارها 314/78 الذي أعلنت فيه الفترةَ 2025-2034 عقدَ الأمم المتحدة لمكافحة العواصف الرملية والترابية.

204 - وسلَّم الوزراء بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يؤدي، بفضل عضويته العالمية وولايته الشاملة، دورا حيويا في التصدي بطريقة كلية ومتكاملة للتحديات والقضايا المتصلة بالغابات، وفي تعزيز التنسيق والتعاون في مجال السياسات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات ولجميع أنواع الأشجار الموجودة خارج الغابات. وشجعوا المحافل والمبادرات والعمليات الأخرى المعنية بالغابات على التعاون مع المنتدى من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

205 - وشدد الوزراء على أن التنفيذ الكامل للهدف 4 من الأهداف العالمية للغابات وغاياته الخمس المرتبطة به يشكل طموحا مشتركا في إحداث أثر حقيقي على أرض الواقع، وفي حفز تمويل متزايد ومستدام ويمكن التنبؤ به من جميع المصادر، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وتيسير تعبئة هذا التمويل، من أجل الاضطلاع على نحو ملائم بالإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وكرروا تأكيد أن التنفيذ الملائم وفي الوقت المناسب لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات

يكتسي أهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، ألقى الوزراء الضوء على المسألة الهامة المتمثلة في التمويل وضرورة إدراك الثغرات الرئيسية في تخصيص الموارد المتبع حاليا. ونوَّه الوزراء أيضا باعتماد خطة العمل الخمسية القارية للاتحاد الأفريقي للإنعاش الأخضر للفترة 2021-2027 والتنفيذ الجاري لمبادرة الجدار الأخضر الكبير، ودعوا إلى تعزيز الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم على الصعيدين الوطني والإقليمي لتحقيق أهداف التحريج والإدارة المستدامة للغابات.

206 - ودعا الوزراء المجتمعَ الدولي إلى ترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة التشجير وإعادة التحريج والحفظ على الصعيد العالمي. ففي حين يتزايد نطاق حماية المساحات في النظم الإيكولوجية للغابات والنظم الإيكولوجية الأرضية وتتباطأ وتيرة خسارة الغابات، لا تزال جوانب أخرى من عملية حفظ الأراضي بحاجة إلى تسريع الجهود من أجل حماية التنوع البيولوجي، وإنتاجية الأراضي، والأنواع والموارد الجينية.

207 - وشدد الوزراء على أن الماء عنصر حاسم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وأن الماء لا غنى عنه لنمو الإنسان وصحته ورفاهه، وأنه عنصر حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

208 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من أن انعدام إمكانية الحصول على مصادر مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية والنظافة الصحية السليمة، والكوارث المتصلة بالمياه، وندرة المياه وتلوثها هي أمور قد تتفاقم حدتها بسبب التوسع الحضري والنمو السكاني والتصحر والجفاف وانحسار الأنهار الجليدية والظواهر الجوية الأخرى البطيئة الحدوث والظواهر القصوى الأخرى وتغير المناخ، وكذلك بسبب الافتقار إلى القدرة اللازمة لضمان الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وشددوا على أن البلدان النامية بحاجة إلى تمويل دولي محسَّن وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً من أجل تحقيق الكفاءة في إدارة المياه، وكرروا التأكيد على ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاع المياه.

209 - وأعرب الوزراء عما لديهم من شواغل بسبب تجاوز معدل الإجهاد المائي 70 في المائة في بعض البلدان، بما في ذلك في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا ووسط وجنوب آسيا وأمريكا الجنوبية، وكذلك في منطقة بحيرة تشاد، مما يوفر دليلا قويا على ندرة المياه في المستقبل. وأقرّ الوزراء بالتحديات الإضافية الماثلة أمام البلدان التي تعاني من ندرة المياه ويساورها القلق مما تخلّفه هذه التحديات من آثار على جملة من المجالات منها قدرة هذه البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

210 - وأشار الوزراء إلى أن العقد الدولي "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، يهدف إلى تعزيز التعاون والشراكة على جميع المستويات من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في خطة عام 2030. وأشار الوزراء إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023. وأعربوا عن ترحيبهم بانعقاد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في طاجيكستان، في الفترة من 10 إلى 13 حزيران/يونيه 2024. وأعربوا عن تطلعهم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026 الذي تشارك في استضافته السنغال والإمارات العربية المتحدة والمقرر عقده في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2026،

ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2028 بشأن الاستعراض الشامل النهائي لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018–2028، المقرر أن تستضيفه طاجيكستان في دوشانبه.

211 - وأقر الوزراء بأن المنتدى العالمي للمياه، منذ اجتماعه الأول في مراكش، بالمغرب، في عام 1997، ساهم في الحوار الدولي بشأن المياه، وعزز الإجراءات المحلية والوطنية والإقليمية بشأن الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية في جميع أنحاء العالم، وأشاروا إلى الدورة التاسعة للمنتدى العالمي للمياه التي عقدت في دكار، بالسنغال، في الفترة من 22 إلى 27 آذار/مارس 2022، وأشاروا أيضا إلى الإعلان الصادر عنها. وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالدورة العاشرة للمنتدى العالمي للمياه الذي عُقد في بالي، بإندونيسيا، في الفترة من 18 إلى 24 أيار/مايو 2024، وأقرّوا بنتائجه. وأعربوا عن تطلعهم إلى الدورة الحادية عشرة للمنتدى العالمي للمياه التي ستُعقد في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، في عام 2027.

212 - وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة الالتزام بتحسين التعاون عبر الحدود، في مجال المياه العابرة للحدود، وفقا للقانون الدولي الواجب التطبيق.

213 - وأشار الوزراء إلى الالتزام بتعزيز الجهود المبذولة على جميع الجبهات من أجل مواجهة التصحر وتدهور الأراضي وتحات التربة والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي وندرة المياه، التي تعتبر تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية كبرى تعترض تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

214 - وأشار الوزراء في هذا الصدد إلى تأييد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لمبادرة نقل المياه فيما بين الأحواض، باعتبارها مشروعا أفريقيا لإعادة بحيرة تشاد إلى ما كانت عليه، وتعزيز الملاحة فيها وتنميتها صناعيا واقتصاديا، وشجعوا كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وشركاءها في التنمية على دعم هذه المبادرات الموجّهة نحو أفريقيا والرامية إلى تحقيق الاستقرار والإنعاش والقدرة على تحمّل تغيّر المناخ في المنطقة.

215 - وأشاد الوزراء كذلك بالمبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن المياه تحت شعار "مبادرة محمد بن زايد للماء"، الرامية إلى تعزيز الوعي بشأن أزمة ندرة المياه وتسريع وتيرة وضع حلول تكنولوجية مبتكرة ومستدامة وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحدي الذي تطرحه ندرة المياه على الصعيد العالمي وتوفير المياه بشكل مستدام وأكثر عدلاً للجميع.

216 - وأحاط الوزراء علما بخطة العمل المتعلقة بالمياه.

217 - وأشار الوزراء إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة) في نيويورك يومَي 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، والذي التزم فيه القادةُ بتناول مسألة ندرة المياه والتشديد على الانتقال من مرحلة أزمة المياه العالمية إلى مرحلة تشكِّل فيها المياه موردا مستداما في العالم وتحفيز هذا الانتقال، بما يكفل توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها المستدامة لصالح الجميع.

218 - وشدد الوزراء على ضرورة ضمان توافر سبل شاملة لحصول الجميع على الطاقة المتجددة والموثوقة والميسورة التكلفة، وعلى الحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية ورفع مستويات الاستثمار والعمل من جانب جميع أصحاب المصلحة من أجل زيادة فرص الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، وفق الخطط والسياسات الوطنية، بغرض نقل التكنولوجيات ذات الصلة إلى البلدان النامية. وكرروا التأكيد على

ضرورة تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في تحقيق هذه الغاية، فضلاً عن تطوير الترابط البيني على الصعيد الإقليمي وتوسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة المتجددة والمستدامة للجميع في البلدان النامية. وأحاط الوزراء علماً باجتماع وزراء الانتقال الطاقي في مجموعة العشرين، الذي عُقد في غوا، بالهند، في 22 تموز/يوليه 2023، ووثيقته الختامية وموجز الرئيس.

219 - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن تحوُّل نظم الطاقة في العالم يتسارع بفضل التقدم المحرز في التكنولوجيا والانخفاض السريع في تكلفة الطاقة المتجددة ونشر حلول لامركزية أقل تكلفة، ودعم السياسات، ونماذج الأعمال التجارية الجديدة، وتقاسم أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، أعربوا عن ترحيبهم بإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية بوصفه منظمة دولية. وهم يلاحظون مع التقدير العمل الذي تقوم به منظمة التنمية والتعاون في مجال الربط بين شبكات الطاقة على الصعيد العالمي، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومنبر المستقبل الأحيائي (Biofuture Platform).

220 - وأكد الوزراء من جديد كذلك دعمهم للحصول على الطاقة المستدامة والحديثة والميسورة التكلفة، وأقروا بأهمية وجود سلاسل عالمية مستقرة وآمنة لإمدادات الطاقة وفقا للاحتياجات الوطنية، بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وأعربوا عن عزمهم على معالجة تحديات الحصول على الطاقة من خلال تحديد الاحتياجات الخاصة بكل بلد عن طريق تعبئة المساعدة والأدوات المالية والتقنية اللازمة لنشر حلول الطاقة المستدامة من أجل التصدي للعجز في مجال الحصول على الطاقة.

221 - وأكد الوزراء أن الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تملك الحق السيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وتتحمل مسؤولية ضمان ألا تُلْحِق الأنشطة المنفذة داخل نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً بالنظم الإيكولوجية لدول أخرى أو لمناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية. وأعادوا التأكيد على أهمية حماية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية باعتبارهما بيتنا المشترك، وعلى أنّ "أمنا الأرض" هو تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق.

222 - وأعاد الوزراء التأكيد أيضاً على أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية يجب أن يُمَارَس بما يخدم تنميتها الوطنية ورفاه الشعب في الدولة المعنية.

223 - وشدد الوزراء على سيادة بلدانهم وشعوبهم على ثرواتهم الطبيعية، معربين أيضاً عن إدراكهم لواجب احترام تلك الموارد وحمايتها وحفظها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام وضمان الظروف التي تكفل قدرة الطبيعة والنظم الإيكولوجية على التجدد، بما يعود بالفائدة على الأجيال الحاضرة والمقبلة. وأقر الوزراء أيضاً بأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية هو طريقة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي في وئام مع الطبيعة ومع الإسهام في الوقت نفسه في القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده والقضاء على التدهور البيئي.

224 - وكرر الوزراء تأكيد أهمية العمل على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في كويتو، بإكوادور، تنفيذا تاما وفعالا وفي الوقت المناسب على جميع المستويات، واتخاذ تدابير ملموسة تحقيقا لذلك، وحثوا في الوقت نفسه منظومةَ الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تقديم الدعم من أجل تنفيذ الخطة. وأشاروا إلى أن العديد من المدن تواجه تحديات في إدارة النمو السكاني، وضمان وجود مساكن مناسبة وبنية تحتية مرنة لدعم هذه المجموعات السكانية المتنامية ومعالجة الآثار البيئية لتوسع المدن والضعف أمام الكوارث. وأكد

الوزراء من جديد أهمية ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، وتحسين ظروف العيش في الأحياء الفقيرة.

225 - وأشـــار الوزراء إلى انعقاد الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة، في نيروبي، بكينيا، في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023 وبنتائجها.

226 - وأعاد الوزراء تأكيد أن القضـاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يشكِّل الأولوية القصوى والهدف الشـــامل لعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، كرروا تأكيد أن من الأهمية بمكان أن تراعَى في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ضـــرورةُ وأولوياتُ بناء وتعزيز وتوطيد قدرة البلدان النامية في مواصـــلة جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

227 - وأبرز الوزراء أنه في حين أن التوترات الجيوسـياسـية الحالية تشـكل تحديا، فإن فرص التضـامن الدولي متاحة دائما أيضـاً. ومن ثم، كرروا الدعوة التي وجهتها المجموعة إلى جميع الدول الأعضـاء بعدم إدارة ظهورها لعملنا الجماعي من خلال ركيزة الأمم المتحدة للتنمية. وشـــددوا على أن إعطاء الأولوية للاستجابات لحالات الطوارئ يجب ألا يكون على حساب الاستثمارات الإنمائية الفورية والطويلة الأجل لأن ذلك يقوض القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات. وينبغي ألا تمول الاستجابات الإنسانية عن طريق وقف تمويل الحلول الإنمائية أو التمويل المناخي من خلال العدّ المزدوج. ومن نواحٍ كثيرة، فقطع التمويل من أجل التنمية هو عكس ما يحتاجه العالم.

228 - وأبرز الوزراء أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لها دور رئيسـي تؤديه في دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة والتغلب على تحدياتها الإنمائية. وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلتها المنظومة التي أعيد تنظيمها لمسـاعدة البلدان النامية في هذا الصـدد. وشـدد الوزراء على أنه من أجل مواجهة فعالة للأزمات المتعددة والمترابطة التي تواجه البلدان النامية، هناك حاجة ماسـة إلى أن تتاح للمنظومة إمكانية الوصول إلى موارد مالية كافية ومرنة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، وكرروا الإعراب عن قلقهم إزاء الاتجاهات الأخيرة المتمثلة في إجراء تخفيضات كبيرة في المخصصات الأساسية للتنمية.

229 - وأكد الوزراء من جديد أن الأنشـطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضـطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تقدم إسهاما رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتسم بالطموح والقدرة على إحداث تحول، وذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية. وأكدوا من جديد أيضـا أن تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مسـاعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية وتعزيز قدرة المنظومة على القيام بذلك يتطلبان الاستمرار في تحسين فعاليتها وكفاءتها واتساقها وجهودها المشتركة بين الوكالات وتأثيرها، إلى جانب إحداث زيادة كبيرة في الموارد المتاحة من حيث كميتها ونوعيتها. وأشـاروا، في هذا الصـدد، إلى أن الخصـائص الأسـاسـية للأنشـطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضـطلع بها الأمم المتحدة يجب أن تحتفظ بأمور منها طابعها الشامل والطوعي والقائم على المنح، وحيادها وتعدد أطرافها، وكذلك قدرتها على أن تلبي بمرونة الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج. وأضافوا أنه ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

230 - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود المبذولة وشـددوا على ضـرورة الاسـتمرار في ترجمة جميع الولايات التي تتضـمنها قرارات الجمعية العامة 243/71 و 279/72 و 248/73 و 238/74 و 233/75

و 4/76 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/RES/2019/15 و E/RES/2020/23 و E/RES/2022/25 و E/RES/2023/31 إلى التزامات عملية المنحى على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ووجوب ضمان التحلي بالشفافية والخضوع للمساءلة وتولّي مقاليد الأمور وزمام القيادة على الصعيد الوطني في عملية التنفيذ كلها.

231 - وأكد الوزراء أن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، المعروف سابقا باسم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ينبغي إعداده ووضعه في صيغته النهائية بالتشاور التام والاتفاق مع الحكومات الوطنية، وذلك بإجراء حوار مفتوح وشامل بين الحكومة المضيفة ومنظمة الأمم المتحدة الإنمائية ووفقاً للسياسات والخطط والأولويات الإنمائية الوطنية والاحتياجات القطرية، وينبغي أن يكون تحديد المعايير المتعلقة بوجود أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتكوينها مستنداً إلى الأولويات الإنمائية للبلدان واحتياجاتها الطويلة الأجل.

232 - وأشار الوزراء إلى التقدم المحرز في إعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين وأكدوا أنه ينبغي التركيز فيه بشكل متزايد على التنمية بحيث يكون هدفه الشامل هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وأنه ينبغي معالجة مسألة التوازن الجغرافي والجنساني لتعزيز تمثيل البلدان النامية في المنظومة، لا سيما في اختيار المنسقين المقيمين واستقدام موظفي مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي.

233 - وكرر الوزراء أيضا طلب كفالة تزويد الأمم المتحدة جميع المنسقين المقيمين بالتدريب والدعم اللازمين، بما في ذلك على وجه الخصوص للمنسقين المقيمين الذين يعملون أيضا كمنسقين للشؤون الإنسانية أو كنواب للممثلين الخاصين للأمين العام، وذلك من أجل ضمان إعدادهم وتجهيزهم بشكل جيد للعمل ولدعم الحكومات في البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية، وفي البلدان التي تمر بحالات النزاع وبحالات ما بعد انتهاء النزاع.

234 - وأعاد الوزراء تأكيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر حاسم من مصادر تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وحثوا الجهات المانحة التقليدية على تقديم الأموال اللازمة للصندوق الاستئماني المحدد الغرض ولسد العجز الحالي في التمويل.

235 - ولاحظ الوزراء أوجه التقدم المحرز في التجديد على الصعيد الإقليمي وشددوا على أهمية اتباع نهج أكثر مراعاة لخصوصيات المناطق الإقليمية كل على حدة. وقالوا إنهم ما زالوا يتطلعون إلى تحسين العمل على الصعيد الإقليمي بقدر كبير من الشفافية، مع مراعاة وتعزيز ما لدى كل إقليم من تفرّد ومواطن قوة. وفي هذا الصدد، كرر الوزراء التأكيد على ضرورة بذل جهود خاصة للحفاظ على الهيكل الإقليمي الذي يعمل بشكل جيد، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، متى وُجدت، لأنها تعمل كمراكز هامة في النهوض بالأولويات الوطنية والإقليمية.

236 - وأكد الوزراء من جديد دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبالأخص إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، في دعم العمليات الحكومية الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ خطة عام 2030، وذلك بهدف الوفاء بالاحتياجات والأولويات والتصدي للتحديات على الصعيد الوطني.

237 - وكرر الوزراء دعوة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وأهدافها الإنمائية، وطلبوا إلى المنظومة أن تتصدى

للتحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تلبي الحاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع وإلى البلدان والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وأن تتصدى للتحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

238 - وكرر الوزراء دعوتهم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة دعمها للبلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وتلك التي تواجه تحديات خاصة، في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية الخاصة بها. وشدد الوزراء على ضرورة أن تواصل المنظومة تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج العمل الجديد للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، إضافة إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها صكوكا تشكل كلها جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهابوا بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تضمينها وتعميم مراعاتها بشكل كامل في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية. وأكدوا وجوب أن تظل برامج العمل المحددة هذه، الموجهة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، أهم نقاط الانطلاق التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه وموارده عليها في مساعدته لهذه المجموعات من البلدان.

239 - وطلب الوزراء إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تطوير دعمها المقدم للبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة بكل تنوعها، وأقروا بضرورة إحداث تحول تدريجي من النموذج التقليدي للدعم المباشر وتقديم الخدمات إلى زيادة التركيز على إسداء المشورة المتكاملة العالية الجودة في مجال السياسات، وتعزيز المؤسسات، وتنمية القدرات ودعم الاستفادة من الشراكات والتمويل، وأشاروا إلى الدعوة الموجهة إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لكي تقوم، بقيادة الأمين العام، بوضع إطار مشترك للتعاون مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف لتحسين أوجه التآزر على المستويين الإقليمي والقطري، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص للبلدان المتوسطة الدخل، على النحو المبين في خريطة طريق الفترة 2019-2021 التي وضعها الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

240 - ولاحظ الوزراء بقلق انخفاض تمويل الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وشددوا على أن إضفاء الكفاءة على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ورصد التمويل الجيد لها هو أمر أساسي في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ولا سيما في البلدان النامية. وشددوا على أن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى البلدان النامية ينبغي أن يكون متسقا مع احتياجاتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وأشاروا كذلك إلى أن البلدان النامية ما زالت تواجه تحديات في مجال التمويل وأن توسيع قاعدة المساهمين في تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي ألا يحوِّل عبء التمويل إلى البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أهاب الوزراء بمزيد من البلدان المتقدمة النمو أن تنضم إلى عدد المساهمين لتوسيع قاعدة المساهمين لتقديم التمويل الذي تتطلبه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030. وشدد الوزراء على ضرورة أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو المسؤولية الرئيسية عن تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشددوا على أن اضطلاع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتنفيذ الاتفاقات والاتفاقيات

المعيارية الحكومية الدولية ينبغي أن يكون بناء على الطلب وبالتنسيق الوثيق مع الحكومات المضيفة في البلدان المستفيدة من البرامج.

241 - وكرر الوزراء تأكيد دعوتهم للبلدان المتقدمة النمو والشركاء في التنمية إلى تعزيز تقديم التمويل الأساسي وخفض مستويات المبالغ المخصصة باعتبار ذلك الحل الأمثل لضمان حصول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على التمويل الكافي والمرن والقابل للتنبؤ به والمستدام اللازم لدعم البلدان المستفيدة من البرامج في سعيها إلى تحقيق أولوياتها واحتياجاتها الإنمائية الوطنية. وأكدوا على ضرورة الأخذ بالمرونة عند إعادة تخصيص الموارد الموجهة تحديداً لتمويل الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الكيانات والتي تعاني من نقص التمويل.

242- وأكد الوزراء على ضرورة أن تكفل عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024 تزويد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتوجيهات السياساتية الملائمة اللازمة لتعزيز دعمها لتسريع وتيرة الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الست المتبقية.

243 - وشدد الوزراء على أن الدعوة المتضمنة في خطة عام 2030 للحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، فضلا عن تعزيز مجتمعات تتسع للجميع وتقوم على العدل والإنصاف، لها أهمية بالغة من أجل تمكين الناس، ولا سيما أضعف الضعفاء. وأكد الوزراء أن المجتمع الدولي، باعتماده لخطة عام 2030 بما تضمنته من تعهد بـ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، أعاد التأكيد على أن التصدي لعدم المساواة أمر بالغ الأهمية لجميع الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات مستدامة ومزدهرة وسلمية، ومن ثم التزم بضمان تحقيق الأهداف والغايات لصالح البلدان والشعوب قاطبة وشرائح المجتمع كافة والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب.

244 - وشدد الوزراء على أن أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، وكفالة رفاه وحقوق الشباب، والنساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمهاجرين، واللاجئين، ومن يعيشون أوضاعاً هشة، شرط مسبق لتحقيق خطة عام 2030.

245 - وأكد الوزراء مجددا التزامهم الكامل بتحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات، وأعربوا عن ترحيبهم بالتدابير التي اتخذتها بلدان مجموعة الـ 77 لتعزيز التمكين للنساء والفتيات، وبالتقدم الذي أحرزته النساء والفتيات في مجالات كثيرة في جميع أنحاء العالم. إلا أنهم أشاروا إلى أن مظاهر الفقر وعدم المساواة والعنف والتمييز لا تزال قائمة في شؤون العالم الراهنة، وتؤثر بوجه خاص على النساء والفتيات، ولا سيما اللواتي يعشن في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة ويعشن تحت الإدارة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو في ظلّ تدابير قسرية انفرادية أو تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة.

246 - وأعاد الوزراء تأكيد أن من بين العوامل المهمة للنهوض بالمرأة وجود بيئة تحافظ على السلام العالمي وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والديمقراطية والتسوية السلمية للنزاعات، وفقا لمبدأ عدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي، ووفقا لمبدأ احترام السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

247 - وشدد الوزراء على العلاقة التعاضدية بين كل من تمكين المرأة اقتصاديا، والتنفيذ التام والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية.

وأقرّوا بأهمية إسهام النساء والفتيات في تحقيق التنمية المستدامة، وكرروا التأكيد على أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يساعد فقط في إعمال حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين حياة المرأة ورفاهها، بل يعجِّل أيضا بالإنجاز على نطاق سائر النتائج الإنمائية الأخرى. وأكدوا مجددا في هذا الصدد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وتوليها زمام القيادة في الاقتصاد وكشريك في سبيل تحقيق التنمية هي أمور حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدالة لا يُهمَّش فيها أحد، وتعزيز نمو اقتصادي مطّرد يشمل الجميع ويتسم بالاستدامة، والنهوض بالإنتاجية، وإنهاء الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في كل مكان وكفالة رفاه الجميع طوال مسار حياتهم.

248 - وسلّم الوزراء بأن العنف والتمييز ضد النساء والفتيات لا يزالان يشكلان عقبة رئيسية تحول دون تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وشددوا على ضرورة اتخاذ تدابير لمنع واستئصال جميع أشكال العنف الجنساني، ولا سيما قتل الإناث، وكفالة عدم تعرّض الفتيات والشابات ونساء الشعوب الأصلية والمنحدِرات من أصل أفريقي والمهاجرات والنساء المسنات والنساء ذوات الإعاقة لأشكال متعددة أو مشددة من العنف والتمييز.

249 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بقرار عقد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في دولة قطر. وشددوا على أن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية يشكِّل فرصة ذات أهمية محورية لإعادة تقييم وصقل نُهج المجتمع الدولي تجاه التنمية الاجتماعية، وكفالة أن تكون هذه النُّهج جامعة وشاملة ومستدامة ومستجيبة للاحتياجات المتنوعة للجميع.

250 - وأكد الوزراء على أن الإعلان السياسي الذي سيعتمده مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية ينبغي أن يكون إعلاناً مقتضباً عملي المنحى، يُتّفق عليه مسبقاً بتوافق الآراء في مفاوضات حكومية دولية مفتوحة وشاملة وشفافة تُجرى في نيويورك. وشددوا على أن هذا الإعلان ينبغي أن يؤكد على اتباع نهج متمحور حول التنمية الاجتماعية، بما يشمل الحاجة إلى وضع الناس في صميم التنمية وتوليد الزخم اللازم لتنفيذ خطة عام 2030.

251 - وسلَّم الوزراء بالإمكانات الهائلة التي يملكها الشباب للمساهمة في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، وأشاروا إلى أن عدم توافر فرص العمل الجيّدة في معظم البلدان النامية لا يحول دون نجاح الشباب في الانتقال من المدرسة إلى الوظائف اللائقة فحسب، بل يعوق أيضا النمو والتنمية في المجال الاقتصادي ككل. ولذلك، من المهم أن تُبذل الجهود على كل المستويات لتحسين نوعية التعليم وفرص الحصول عليه وتعزيز اكتساب الشباب للمهارات المؤدية للعمل اللائق.

252 - وشجع الوزراء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية، ومع مراعاة حق جميع البلدان السيادي في وضع تشريعاتها وسياساتها الوطنية الخاصة بها، وفقا للقانون الدولي، على تعزيز ما يقدمه من دعم في مجالات التعليم والتدريب وتنمية المهارات للشباب.

253 - ونوه الوزراء بما تم الالتزام به من اجتهاد في السعي إلى تهيئة بيئة حاضنة للأطفال والشباب تمدهم بما يلزمهم لإعمال حقوقهم وتفعيل قدراتهم على وجه تام، فيصبحون بذلك مددا يعين بلداننا على جني ثمار العائد الديمغرافي، ويشمل ذلك إقامة مدارس آمنة وتوثيق وشائج المجتمعات المحلية والأسر.

254 - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بإعلان بوينس آيرس بشأن عمل الأطفال والعمل القسري وتشغيل الشباب الذي اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

255 - وأشار الوزراء إلى أن عام 2021 وافق الذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان.

256 - وأعرب الوزراء عن التزامهم بتعجيل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد معارضتهم لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في جميع أنحاء العالم، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء عودة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في جميع أنحاء العالم. وأكدوا مجددا أن جميع أشكال العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب، وكذلك الاحتلال الأجنبي، في جملة أمور أخرى، تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وينبغي رفضها بجميع الوسائل السياسية والقانونية. وأدانوا جميع أشكال العنصرية والتمييز المنتشرة عبر تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت.

257 - وأشار الوزراء إلى برنامج الأنشطة المقررة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدِرين من أصل أفريقي، بما في ذلك إنشاء منتدى يكون بمثابة آلية تشاور، وصياغة مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق المنحدِرين من أصل أفريقي، واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة ما يواجهه هؤلاء من عنصرية وتمييز عنصري ومن كراهية للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

258 - وأقر الوزراء بأهمية الحوار بين الأديان والثقافات ومساهمته القيمة في تعزيز التلاحم الاجتماعي وتحقيق السلام والتنمية، وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يعتبر الحوار بين الأديان والثقافات، حسب الاقتضاء وحيثما انطبق، أداة مهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي وبلوغ كامل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ورحبوا في هذا الصدد بجميع المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز الوئام بين الأديان والثقافات والعقائد الدينية ومكافحة التمييز ضد الأفراد على أساس الدين أو المعتقد.

259 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بإعلان الفترة 2022-2032 العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية وذلك لتوجيه انتباه العالم إلى الاندثار الخطير للغات الشعوب الأصلية والحاجة الملحة إلى الحفاظ عليها وإحيائها وتعزيزها، وأعربوا عن تقديرهم للأعمال التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في هذا الصدد.

260 - وسلَّم الوزراء بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

261 - وشدد الوزراء على أن الهجرة عامل مساعد على تحقيق التنمية. ورأوا أنه ينبغي إيجاد توازن مناسب بين أدوار بلدان المنشأ والعبور والمقصد ومسؤولياتها. وقالوا إنه من الأهمية بمكان التعاون على الصعيد الدولي لكفالة أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية يُراعى فيها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وللاجئين والمشردين. وكذلك أكدوا أنه ينبغي لهذا التعاون أن يعزز قدرة المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية.

262 - وسلّم الوزراء بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى على صعيد تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ويجب التعامل معه بطريقة متسقة وشاملة ومتوازنة. وذكروا أنهم يسعون إلى زيادة التعاون بشأن الحصول على الاستحقاقات المكتسبة وإمكانية نقلها، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والتعليم

والمهارات، وتخفيض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة عديمي الضمير من مستخدمي المهاجرين ومهربيهم، وذلك وفقا للظروف والتشريعات الوطنية. وأشاروا إلى أنهم يسعون كذلك إلى تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة بشأن مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ولا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وتيسير الإدماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال الأطر الوطنية. وأكدوا من جديد الحاجة إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أيا كان وضعهم من حيث الهجرة، وحمايتها على نحو فعال، ولا سيما تلك الواجبة للنساء والأطفال.

263 - وأعرب الوزراء عن التزامهم بحماية حقوق الإنسان الواجبة للأطفال المهاجرين، نظرا لضعفهم، ولا سيما الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم والأطفال المفصولين عن ذويهم، والتكفل بصحتهم وتعليمهم ونمائهم النفسي والاجتماعي، بما يكفل مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول في سياسات الإدماج والعودة ولم شمل الأسر.

264 - ورحب الوزراء بالمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي عُقد في مراكش، بالمغرب، يومَي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018، وأحاطوا علما بعقد المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية في الفترة من 16 إلى 20 أيار/مايو 2022، واعتماد إعلان التقدم المحرز ككل، دون تصويت الجمعية العام، في 7 حزيران/يونيه 2022.

265 - وأعاد الوزراء تأكيد قرار الجمعية العامة 182/46، الذي لا يزال يشكل الإطار العالمي للمساعدة والتنسيق في المجال الإنساني، والمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال، وكذلك ضرورة تعزيز القانون الدولي الإنساني واحترامه.

266 - وأعاد الوزراء تأكيد ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تُقدم في حالات الطوارئ، من أجل التصدي بفعالية لاحتياجات العدد المتزايد من الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية.

267 - وأكد الوزراء أيضا أن الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية يجب أن تستند إلى احترام مبادئ القانون الدولي، أي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا السياق، شددوا على أن التعاون الدولي والدعم التقني والمالي المقدم من الدول والأمم المتحدة لا يزال أمرا لا غنى عنه. وأشاروا في نفس الوقت إلى أن تلك الاستجابة يجب أن توجَّه بطريقة لا تقوّض الآليات الوطنية أو المحلية القائمة فعلاً أو تحل محلها، بل تعزّزها، لتمكين الحكومات من الاستجابة بسرعة وبقدر أكبر من الفعالية وإحداث تغيير كبير وإيجابي لصالح المجتمعات المحلية المتضررة. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه الدول المتضررة في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن دور قيادتها الوطنية في عمليات الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها.

268 - وشدد الوزراء، في ضوء تزايد الاحتياجات الإنسانية، على أهمية أن تقدم دول أخرى تمويلا أكبر يمكن التنبؤ به للمساعدة الإنسانية بوسائل مبتكرة ومتنوعة، وهو أمر أصبحت أهميته أشد إلحاحا من أجل مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها وحشد مواردها. وشددوا أيضا على أهمية كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين المستهدفين.

269 - وأعاد الوزراء تأكيد أن الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري وأسباب أخرى، وتفشي الأوبئة والتهديدات الصحية العالمية الأخرى جديرة بأن يوليها المجتمع الدولي الاهتمام الكافي.

270 - وأعاد الوزراء تأكيد أن الإغاثة والإنعاش والتأهيل وإعادة الإعمار والتنمية الطويلة الأجل هي وسائل مختلفة لبلوغ نفس الغاية في نهاية المطاف، وأن تكامل هذه العناصر ينبغي التأكيد على أهميته لكفالة التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية. ومع الإقرار بضرورة تضييق الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية، شددوا على وجوب عدم طمس الخط الفاصل بين الولايات المنوطة بهم وأولوياتهم. وكرّر الوزراء تأكيد إيمانهم الراسخ بأن هناك طريقة عمل جديدة تقرِّب بينهم وتتيح لهم في الوقت نفسه الاضطلاع بالمهام المسندة إلى كل منهم وفقاً لمزاياهم النسبية بطريقة متكاملة ومنسقة.

271 - وأشار الوزراء إلى دورة عام 2024 للجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

272 - وأشار الوزراء إلى الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي، في خطة عام 2030، بتعزيز الجهود المبذولة لمعالجة عبء الأمراض غير المعدية والمعدية، بما في ذلك القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والتهاب الكبد ضمن إطار التغطية الصحية الشاملة، ومعالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأوبئة، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات الجديدة.

273 - وأكد الوزراء أيضا الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي، في خطة عام 2030، بتخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال التشخيص والوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين مدى الحياة، من خلال التصدي لعوامل الخطورة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الإصابة.

274 - ولاحظ الوزراء مع القلق أن تكاليف الأمراض غير المعدية تشكل عبئا ضخما على كاهل جميع البلدان. غير أن هذه التكاليف تشكل تحديا خاصا بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما وأن عليها أن تتحمل تكاليف باهظة للتكنولوجيات الصحية. وأكدوا أن التصدي على الصعيد العالمي للأمراض غير المعدية لا يزال مجالا يطرح تحديا خاصا، لأن مستوى التقدم الحالي لا يكفي لبلوغ أهداف خطة عام 2030 والالتزامات ذات الصلة المتعهد بها في إطار الاجتماعَين الرفيعَي المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنيَين بالأمراض غير المعدية. فما زال نقص القدرات والزيادة شبه المنعدمة في المساعدة الإنمائية الرسمية لمعالجة هذه المسألة وكذلك حماية السياسات المتعلقة بالأمراض غير المعدية من المصالح التجارية وأية مصالح أخرى راسخة لدوائر هذه الصناعة أمورا تشكّل تحديات رئيسية.

275 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للقضاء على مرض السل، في مقر الأمم المتحدة في 22 أيلول/سبتمبر 2023. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى أن المجتمع الدولي التزم، في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالقضاء على وباء السل، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، والتصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المحدِّدة للوباء، ودعم البحث والتطوير لإيجاد لقاحات وأدوية جديدة للأمراض المعدية وغير المعدية. وألقى الوزراء الضوء كذلك على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى دعم البلدان النامية في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والدعم المالي والتقني، ودعم برامج البحث والتطوير والابتكار في البلدان النامية، بالإضافة إلى تيسير نقل التكنولوجيا والدراية.

276 - وأكد الوزراء الحاجة إلى تعزيز فرص الحصول على رعاية صحية جيدة، بما في ذلك فرص الحصول على الأدوية ووسائل التشخيص والتكنولوجيات الأخرى، بما فيها التكنولوجيات الصحية، الميسورة والمأمونة والفعالة والعالية الجودة. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء من جديد الإعلانَين السياسيَين الصادرَين عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة لعامي 2019 و 2023.

277 - وأقرّ الوزراء بأن الأدوية الجنِيسة تؤدي دورا رئيسيا في كفالة فرص الحصول على الأدوية في العالم النامي. ودعوا جميع الأطراف إلى التعجيل بتذليل جميع العقبات التي تحد من قدرة البلدان على الاستفادة بالكامل من أوجه المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، على نحو ما أكده إعلان الدوحة المتعلق بهذا الاتفاق وبالصحة العامة، وكذلك التسليم بضرورة تنفيذ الاستراتيجية العالمية وخطة العمل بشأن الصحة العامة تنفيذا فعالا، باعتبارهما أداتين مهمتين للمساعدة في تنمية القدرات الوطنية للبلدان النامية من أجل النهوض بالصحة العامة وكفالة إمكانية حصول جميع فئات السكان على الأدوية والتكنولوجيات الطبية بدون أي نوع من التقييد بأمراض محددة.

278 - وأكد الوزراء الحاجة إلى ضمان أن تكون جميع جهود البحث والتطوير موجهة لتلبية الاحتياجات وقائمة على الأدلة، وأن تسترشد بمبادئ القدرة على تحمل التكاليف والفعالية والكفاءة والإنصاف، وأن تعتبر مسؤوليةً مشتركةً. وفي هذا الصدد، شددوا على أهمية الفصل بين تكاليف الاستثمار في البحث والتطوير، وسعر وحجم المبيعات، بغية تيسير فرص الحصول على الأدوية الجديدة بما يحقق الإنصاف ويجعل التكلفة معقولة، وتيسير فرص الاستفادة من أدوات التشخيص واللقاحات، إضافةً إلى مزايا سائر النهج المبتكرة في تقديم الرعاية وتوفير الوقاية التي يتوخى تحصيلها عن طريق البحث والتطوير، على النحو المبيّن في الإعلانات السياسية السابقة ذات الصلة بالصحة.

279 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، المعقود في مقر الأمم المتحدة في 20 أيلول/سبتمبر 2023. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء الحاجة إلى القيادة الفورية والعاجلة والمستمرة، وإلى التضامن العالمي، وزيادة التعاون الدولي والالتزام المتعدد الأطراف، كما أكدوا الحاجة، بدعم من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، إلى تنفيذ إجراءات وطنية وإقليمية وعالمية متماسكة وقوية، تقوم على أساس العلم والحاجة إلى إعطاء الأولوية للإنصاف، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، بسبل منها الوصول في الوقت المناسب وبشكل عادل ودون عوائق إلى التدابير الطبية المضادة والتكنولوجيات الصحية، لتمكين البلدان النامية من تعزيز الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتصدي الكامل للعواقب المباشرة وغير المباشرة للجوائح في المستقبل، وكفالة عدم تخلف البلدان النامية عن الركب.

280 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها 301/76 المؤرخ 2 أيلول/سبتمبر 2022، وقرارها 275/77 بشأن الطرائق المؤرخ 2 آذار/مارس 2023، والذي تقرر فيه عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة لمدة يوم واحد بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، يسترشد بأعمال هيئة التفاوض الحكومية الدولية ويتماشى معها لصياغة أي اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر في إطار منظمة الصحة العالمية والتفاوض بشأنها فيما يتعلق بالوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها. وفي هذا الصدد، أعربوا عن تطلعهم إلى اعتماد إعلان سياسي مقتضب عملي المنحى، تشارك في تيسيره المملكة المغربية.

281 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في 26 أيلول/سبتمبر 2024، وأشاروا إلى أن نتائجه تتيح فرصة مهمة لتجديد الالتزام الجماعي وحشد الإرادة السياسية على أعلى المستويات لتسريع وتيرة الإجراءات العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات من أجل تعزيز صحة الإنسان وحمايتها في إطار نهج الصحة الواحدة وفقاً لخطط العمل الوطنية، ضمن جملة أمور أخرى. وشددوا على أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى يجب أن يكون بمثابة لحظة ذات أهمية محورية لإعادة تأكيد التزامنا العالمي بمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات وذلك بتعزيز التعاون وتنفيذ استراتيجيات شاملة ومتعددة القطاعات تجسّد نهج الصحة الواحدة.

282 - وأكد الوزراء أن الشركات عبر الوطنية تقع عليها مسؤولية احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينبغي أن تمتنع عن التسبب في تدهور بيئي وحدوث كوارث بيئية والنيل من رفاه الشعوب.

283 - وأشار الوزراء مع التقدير إلى ما قرّره مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/26، من إنشاء لفريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأحاط الوزراء علما بتقديم مشروع صك دولي ملزم قانوناً ينظِّم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، يركز على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بمؤسسات الأعمال.

284 - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء خطورة المشاكل والتهديدات التي يشكلها الفساد بالنسبة لاستقرار المجتمعات وأمنها. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في الإعلان السياسي الذي تمت الموافقة عليه خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الفساد التي عُقدت في حزيران/يونيه 2021، بعنوان "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي". كما أقر الوزراء بأهمية تنفيذ القرار 2/9 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد الذي عقد في شرم الشيخ في كانون الأول/ديسمبر 2021، بعنوان "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد".

285 - وكرر الوزراء تأكيد دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 2099 (د-20) المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1965 بغرض المساهمة في زيادة المعرفة بالقانون الدولي كوسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشاروا إلى أن البرنامج وعناصره يشكلان ركناً من أركان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، وأن الحقوقيين والأكاديميين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين من البلدان النامية يستفيدون كثيراً من الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي ومن الزمالات والمنشورات ومن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. وأعرب الوزراء عن ترحيبهم كذلك بإدراج موارد في الميزانية البرنامجية للعام الحالي من أجل تنظيم برنامج الزمالات الدولي ودورات دراسية إقليمية في القانون الدولي لأفريقيا ولآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل سنة، ومن أجل استمرارية مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ومواصلة تطويرها. وأعربوا أيضاً عن التزامهم بإدراج الحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية في مجال قوانين المعاهدات الدولية وممارساتها والمنشورات القانونية والمواد التدريبية، والتمويل اللازم لزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في ميزانية الأمم المتحدة.

286 - وأكد الوزراء مجدداً التزامهم بتكثيف الجهود الدولية الهادفة إلى حماية الفضاء الإلكتروني وتشجيع استخدامه الحصري في الأغراض السلمية وكأداة مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وشددوا على أن التعاون الدولي وفقاً للقانون المحلي وبقدر ما تقتضيه الالتزامات الدولية، بالإضافة إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان، والأخذ في الاعتبار احتياجات البلد الذي يطلب التعاون، وأهمية تعزيز بناء القدرات واستدامة مشاريع التعاون، هو الخيار العملي الوحيد لتعزيز الآثار الإيجابية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومنع آثارها السلبية المحتملة وتشجيع استخدامها السلمي والمشروع وضمان أن يستهدف كل من التقدم العلمي والتكنولوجي صون السلام وتعزيز رفاه البشرية وتنميتها.

287 - وأعاد الوزراء تأكيد أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة التي عُهد إليها بمسؤوليات عن المسائل الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء ألا تُناقش أية مسائل تتعلق بالميزانية أو بالشؤون المالية أو الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، إلا في إطار اللجنة الخامسة، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

288 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء السلامة المالية للمنظمة، وبخاصة مشاكل السيولة العميقة والمستعصية في الميزانية العادية، وفي حين سلموا بضرورة إبداء تفهم لظروف الدول التي تعجز مؤقتاً عن الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب ما يعترضها من صعوبات اقتصادية حقيقية وضرورة التعاطف معها، وأثنوا على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي، على الرغم من مواجهتها صعوبات داخلية، بذلت جهودا حقيقية لخفض مبالغ الاشتراكات المتبقية عليها، فقد حثوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تسديد أنصبتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط، ولا سيما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تواصل، لأسباب سياسية، الامتناع متعمدة عن الدفع.

289 - وأكد الوزراء من جديد أهمية تجنب التسوية المتأخرة للمدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ومعظمها من البلدان النامية. فهذا الوضع يولّد حالة تكون فيها البلدان النامية التي يواجه العديد منها صعوبات مالية، هي التي تدعم ماليا، في حقيقة الأمر، عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، سلَّموا بالأثر الإيجابي لإدارة الموارد النقدية من بعثات حفظ السلام العاملة كمجموعة موارد لتسوية هذه المدفوعات في الوقت المناسب، وهو ما ينبغي أن يظل من أولويات المنظمة.

290 - وشدد الوزراء على أن الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية وآلية الاقتراض الداخلي بين حساب الميزانية العادية وحسابات ميزانية حفظ السلام هما ممارسة ليست ملائمة.

291 - وأقر الوزراء بالجهود التي يقودها الأمين العام في مجال الإصلاح الإداري وأحاطوا علما باتخاذ الجمعية العامة للقرار 266/72 باء. وشددوا على أنه ينبغي للإصلاحات أن تحسن تنفيذ الولايات وتزيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والرقابة. كما أكدوا على الأهمية المحورية التي يكتسيها تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك على ضرورة رصد تنفيذ الولاية وتقييمه. وشددوا على أهمية التطرق إلى التمثيل الجغرافي العادل وتكافؤ الجنسين في الأمانة العامة على جميع المستويات، وضمان حصول البلدان النامية على فرص عادلة ومتكافئة فيما يتعلق بمشتريات الأمم المتحدة.

292 - واتفق الوزراء على دعم وتعزيز مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في اختيار وتعيين الموظفين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وكذلك في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة. فهذا المبدأ يمثِّل تعبيراً عن الإنصاف والمساواة بين الأمم، كبيرها وصغيرها، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، الذي يجب

احترامه في تصريف أعمال الأمم المتحدة. ويمثل نظام النطاقات المستصوبة، على النحو الذي حدده قرار الجمعية العامة 220/42 ألف ووسع نطاقَه قرارُ الجمعية العامة 278/77، أحد المعايير المتبعة في قياس التقدم المحرز في تنفيذ هذا المبدأ في سياق الميزانية العادية. وبالإضافة إلى الميزانية العادية، اتفق الوزراء على ضرورة كفالة الأخذ بمبدأ التمثيل الجغرافي العادل على نحو يؤدي إلى منظمة تمثل شعوب العالم كافة، حيث ينحدر كبار قادتها، بالرتبة مد-1 وما فوقها، بشكل عادل من جميع المناطق، ويجسِّد تكوينُ ملاك موظفيها توازناً حقيقياً لجميع المناطق الجغرافية في العالم.

293 - وأكد الوزراء من جديد أن هدف التمثيل الجغرافي العادل هو واجب ينص عليه الميثاق في الفقرة 3 من المادة 101، ودعوا إلى اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تحقيق ذلك الهدف بفعالية وفي الوقت المناسب. وحثوا في هذا الصدد الأمانة العامة على تنفيذ استراتيجية شاملة لكفالة التمثيل الجغرافي العادل عن طريق زيادة تمثيل البلدان النامية وأقل البلدان نموا بطرق منها معالجة عدم تمثيل هذه البلدان أو نقص تمثيلها، ولا سيما على مستوى كبار المسؤولين، حتى تكون لدى الأمم المتحدة أمانة عامة ذات صبغة عالمية حقا وتمثل على نحو كاف التنوع في عضويتها الذي يمثل شرطا ضروريا لنجاح الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها العالمية.

294 - وأعاد الوزراء تأكيد أنّ أي جهود لإصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك ما يتعلق منها بعملية الميزانية، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أداء دورها في الرقابة والرصد، وأكدوا أيضا أن نظر الدول الأعضاء في المنظمة في هذه الجهود وموافقتها عليها مسبقا أمر ضروري في جميع الحالات التي تكون فيها التدابير التي يتعين تنفيذها ضمن اختصاصات الجمعية. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى القرار 257/66. وأعادوا التأكيد أيضاً على حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إبداء رأيها بشأن إدارة المنظمة، ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، وعلى الحاجة إلى استمرار التفاعل والحوار بين الأمانة العامة والجمعية العامة بهدف تهيئة بيئة إيجابية للمفاوضات، وعملية اتخاذ القرار، وتنفيذ تدابير الإصلاح.

295 - وأعرب الوزراء عن تأييده القوي للدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة التابعة لها، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وفي هذا السياق، جددوا التزامهم بتعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق. وأكد الوزراء من جديد أهمية كفالة الحفاظ على الطابع التسلسلي لعمليات استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة. وحث الوزراء أيضاً بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في دورات اللجنة.

296 - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه الرئيسي للمنظمة بشأن السياسات، وضرورة أن يجسد مضمونه تماماً الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

297 - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الحفاظ على المنهجية المتبعة في إعداد الميزانية، والإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يخص الميزانية، والنظام المالي والقواعد المالية اللذين يحكمان عملية الميزانية، وشددوا على ضرورة أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمده الجمعية العامة مع جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وذلك ضماناً لتنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وفي هذا الصدد، شدّدوا على أن المنهجية الراهنة لإعادة تقدير التكاليف هي عنصر جوهري وجزء لا يتجزأ من منهجية الميزانية المتفق عليها في الجمعية

العامة، وأكدوا أن المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تضمن عدم تأثر الأنشطة التي صدر بها تكليف تأثراً سلبياً بتقلبات أسعار العملة والتضخم.

298 - وشدد الوزراء على أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعاد الوزراء التأكيد كذلك على مبدأ "القدرة على الدفع" باعتباره المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة. فأشاروا إلى أن معدل الأنصبة المقررة بشكل جماعي للبلدان النامية قد زاد باستمرار وبشكل كبير خلال السنوات الماضية. وشددوا على أن مجموعة الـ 77 والصين ترفض أي تعديل لعناصر المنهجية الحالية وأي نُهج أخرى لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون هدفه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأعربوا عن التزامهم بحماية مبدأ "القدرة على الدفع". وأكدوا في هذا الصدد أن العناصر الأساسية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس والدخل القومي الإجمالي وأسعار التحويل والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ومعدل التدرج والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً والتسوية المتصلة برصيد الديون، يجب الإبقاء عليها كما هي لأنها ليست محل تفاوض.

299 - وشدد الوزراء على أن المعدل الأقصى الراهن للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، حُدِّدَ كحل سياسي توفيقي وأنه مخالف لمبدأ القدرة على الدفع كما أنه مصدر أساسي لتشوه جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب وفقاً للفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 5/55 جيم.

300 - وأكد الوزراء أن المنظمات التي لها مركز مراقب متميز لدى الأمم المتحدة ويمنحها حقوقاً وامتيازات لا تنطبق عادة إلا على الدول التي لها مركز المراقب، مثل الحق في الإدلاء بكلمة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة وحق الرد، ينبغي أن تتحمل أيضاً نفس الالتزامات المالية التي تقع على الدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على النظر في اتخاذ مقرر بشأن الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

301 - وأكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لتقسيم نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساساً لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة أن يبيّن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وأشار الوزراء أيضاً إلى أن البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية قدرتها محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وشددوا في هذا الصدد على أن أي مناقشة بشأن نظام الخصومات المطبق على جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ينبغي أن تراعي ظروف البلدان النامية التي يجب ألا تتأثر أوضاعها الحالية سلبيا. وأكد الوزراء في هذا الصدد أن أي عضو في المجموعة من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا ينبغي بالتالي أن يصنف في أي مستوى يفوق المستوى جيم.

302 - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد الطابع التقييدي للمساهمات "المخصصة" داخل مختلف كيانات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها. وشددوا أيضاً على أن الموارد العادية هي ركيزة

تلك الكيانات وأنها جوهرية للمحافظة على ولايتها العالمية وعملها وتأديتهما. ومن ثم، فإن اتجاه الموارد العادية نحو الانخفاض والتركيز المكثف للأموال المخصصة يعرِّضان المنظمة لخطر فقدان القدرة على تنفيذ برامجها. ودعا الوزراء إلى ضمان تقديم مساهمات مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وأشاروا إلى الحاجة الماسة إلى التأكيد على نوعية هذه المساهمات ومرونتها وإمكانية التنبؤ بها وشفافيتها واتساقها.

303 - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء النقص الشديد في الموارد الأساسية في حالة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمخصصة للأنشطة المتصلة بالتنمية، واتفقوا على الدعوة إلى إيجاد معالجة فورية لهذا الاتجاه السلبي، وحثوا البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها.

304 - وأكد الوزراء أهمية التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وحثوا في هذا الصدد الأمين العام على استخدام مبادراته الإصلاحية كأداة تمكينية لتعميق الشراكة والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة وفقا للولايات ومذكرات التفاهم ذات الصلة.

305 - وأشار الوزراء إلى الاجتماع الوزاري للأمم المتحدة المعني بحفظ السلام الذي عُقد في أكرا، بغانا، في الربع الأخير من عام 2023. وأشاروا إلى أن الاجتماع الوزاري الذي اعتُبر الأول الذي يُعقد في قارة أفريقيا أتاح فرصة للمشاركين لتبادل الأفكار النيرة بشأن الطرق المبتكرة لجعل عمليات حفظ السلام في الوقت الراهن أكثر فعالية واستجابة للتحديات الأمنية في عصرنا، بما في ذلك تدهور الحالة الأمنية في بعض أجزاء أفريقيا والعالم.

306 - وأشار الوزراء إلى أن تنمية أفريقيا أولوية ثابتة من أولويات الأمم المتحدة، وأكدوا من جديد التزامهم بتلبية الاحتياجات التي تتفرد بها أفريقيا.

307 - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وسلَّموا بأن ثمة حاجة، رغم تحسُّن النمو الاقتصادي فيها، إلى دعم الانتعاش الذي يتسم بالهشاشة والتفاوت، وذلك من أجل مواجهة ما للأزمات المتعددة من آثار سلبية مستمرة على التنمية، والتصدي لما تطرحه هذه الآثار من تحديات خطيرة تهدد جهود مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن تقوض، علاوة على ذلك، الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا، بما فيها خطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية.

308 - وكرر الوزراء دعوة المجتمع الدولي والشركاء في التنمية إلى دعم الأنشطة والمبادرات الإنمائية من أجل تعزيز الجهود الأفريقية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في القارة، وشددوا على الحاجة الملحة إلى أن تدعم منظومة الأمم المتحدة جهود البلدان الأفريقية لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

309 - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ ما يترتّب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من أثر متعدد الأبعاد على البلدان الأفريقية، بما في ذلك آثارها الشديدة فيما يتعلق بالفقر والأمن الغذائي والتعليم والبطالة والتجارة وتعطّل سلاسل الإمداد والسياحة والتدفقات المالية، فضلا عن آثارها الاجتماعية، بما في ذلك العنف ضد المرأة والفتاة، مما يسبب مزيدا من التحديات التي تعترض تحقيق البلدان الأفريقية خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأقروا بالجهود الهائلة التي تبذلها البلدان الأفريقية في مكافحة جائحة كوفيد-19 لإنقاذ الأرواح وتحقيق تعاف مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود.

310 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لأن الالتزام بمضـــاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام 2010، الذي تعهدت به الأطراف في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلين إيغلز، بالمملكة المتحدة، لم يتحقق على الوجه الأكمل، وشددوا في هذا الصدد على ضرورة إحراز تقدم سريع في الوفاء بهذا الالتزام وبالتزامات الجهات المانحة الأخرى بزيادة المعونة عبر طائفة متنوعة من الوســائل، من بينها توفير موارد جديدة إضـــافية للبلدان الأفريقية ونقل التكنولوجيا إليها وبناء القدرات فيها، ودعم تنميتها المســتدامة. ودعوا إلى مواصـــلة تدعيم المبادرات الإنمائية لأفريقيا بما فيها خطة عام 2063 وخطة عملها العشـــرية، والشـراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأعربوا، من ناحية أخرى، عن ترحيبهم بالدعم الذي قدمته بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

311 - وأكد الوزراء على ضـرورة التصـدي للتأثيرات الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على تغير المناخ والتصـحر وتدهور الأراضـي في أفريقيا، وسـلطوا الضـوء على أهمية دعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصـمود في أفريقيا، ولا سـيما البرنامج الشـامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وغيره من المبادرات التي أُطلقت تحت قيادة مفوضـية الاتحاد الأفريقي، مثل مبادرة الجدار الأخضـر الكبير والمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضـي، إلى جانب المبادرات التي أطلقتها الدول الأفريقية، مثل مبادرة تكييف الفلاحة الأفريقية ومبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة.

312 - وأشـــار الوزراء إلى إعلان بيجين وخطة عمل بيجين (2019-2021) المنبثقة عن منتدى التعاون الصـيني الأفريقي اللذين اعتمدتهما البلدان الأفريقية والصـين في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصـيني الأفريقي لعام 2018، واللذين يتناولان مجالات مثل تشـجيع الصـناعة، والربط بين البنى التحتية، وتيسـير التجارة، والرعاية الصـحية، والتنمية الخضـراء، وهو ما يعطي زخما قويا لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030. وأشار الوزراء أيضا إلى مؤتمر القمة الاستثنائي للصين وأفريقيا بشأن التضامن في مواجهة كوفيد-19 الذي عُقد في 17 حزيران/يونيه 2020 وبالمؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصـيني الأفريقي الذي عُقد يومَي 29 و 30 تشـرين الثاني/نوفمبر 2021 في دكار، بالسـنغال، ونتائجه، بما في ذلك رؤية التعاون الصيني الأفريقي لعام 2035 وإعلان داكار وخطة عمل داكار.

313 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بمؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصـــيني الأفريقي لعام 2024، الذي عُقد في الفترة من 4 إلى 6 أيلول/سـبتمبر 2024 في بيجين، بالصـين، وبنتائجه، بما في ذلك إعلان بيجين بشأن الاشتراك في إقامة جماعة صينية أفريقية ثابتة ذات مستقبل مشترك في العصر الجديد وخطة عمل بيجين المنبثقة عن منتدى التعاون الصـيني الأفريقي (2025-2027)، وهو ما يعطي أيضـاً زخماً قوياً لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030.

314 - وأعاد الوزراء تأكيد الدعوة إلى تعزيز وتسريع تنمية النظم الإيكولوجية للشركات الناشئة في البلدان النامية، وفي هذا الصـدد، أشـاروا إلى إعلان الجزائر بشـأن تطوير الشـركات الناشـئة الذي اعتمده المؤتمر الأفريقي للشركات الناشئة الذي عُقد في الجزائر العاصمة، يومَي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2023.

315 - ورحب الوزراء بقبول الاتحاد الأفريقي كعضـو دائم في مجموعة العشـرين في مؤتمر قمة نيودلهي الذي عُقد يومَي 9 و 10 أيلول/ســـبتمبر 2023، الأمر الذي من شـــأنه أن يعزز الجهود الأفريقية للدعوة إلى تهيئة نظام اقتصادي عالمي أكثر شمولاً وإنصافًا.

316 - وأشـــار الوزراء إلى اعتماد برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031 في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً وإقرار الجمعية العامة للبرنامج في قرارها 258/76 المؤرخ 1 نيســان/أبريل 2022، الذي أهابت في الجمعية بجميع أصـــحاب المصـــلحة المعنيين إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل.

317 - وشدد الوزراء على أن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الدوحة في الوقت المناسب سيساعد أقل البلدان نموا على التصـــدي لآثار جائحة كوفيد-19 والعودة إلى مســـار يكفل تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة والتصـدي لتحديات تغير المناخ وتحقيق خطوات كبيرة في سـبيل رفع اسـمها من قائمة أقل البلدان نموا على نحو مستدام ولا رجعة فيه.

318 - وشـدد الوزراء على أن تنفيذ برنامج عمل الدوحة للعقد 2022-2031 يشـكِّل فرصـة لوضـع أقل البلدان نمواً في صميم التعاون الدولي وتعزيز رخاء سكانها ورفاههم. وأكدوا أن تنفيذه سيتطلب، نظرا لتزامُنه مع السنوات المتبقية من العمل على تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بها، تعاونا وشراكة دوليَين قويَّين على أساس الثقة والمنفعة المتبادلتين، مع التركيز على احتياجات أقل البلدان نموا.

319 - وأكد الوزراء الحاجة أولاً إلى مواجهة عبء الديون التي لا يمكن تحملها في العديد من أقل البلدان نمواً وإلى اتخاذ تدابير عاجلة وضـرورية للحد من حالة المديونية إذا أريد لهذه البلدان أن تعود إلى وضـعها الطبيعي. وثانياً، ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد حث الوزراء البلدانَ المتقدمة النمو على أن تفي بالتزامها في مجال المسـاعدة الإنمائية الرسـمية بتخصـيص ما بين 0,15 في المائة و 0,20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لأقل البلدان نموا.

320 - وشـــدد الوزراء أيضـــاً على ضـــرورة تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، فضـــلاً عن التعاون التكنولوجي والعلمي من البلدان المتقدمة النمو إلى أقل البلدان نمواً لتعزيز التنمية المسـتدامة بأبعادها الثلاثة وتنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا. فهناك حاجة ملحة إلى توطيد مشـــاركة أقل البلدان نموا في عمليات صـنع القرار الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي على الصـعيد العالمي ومعالجة المشـاكل الهيكلية التي يفاقمها النظام الاقتصادي غير العادل الحالي.

321 - وأعاد الوزراء تأكيد أن المؤتمر سـيكون أيضـا فرصـة لتحسـين شـراكة المجتمع الدولي دعما لأقل البلدان نموا في مسعى لتحقيق ازدهارها.

322 - وشـدد الوزراء على أن نجاح برنامج عمل الدوحة سـيعتمد إلى حد بعيد على تولي أقل البلدان نموا زمام الأمور والأدوار القيادية في وضـع وتنفيذ السياسـات بفعالية وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الوطنية. ومع ذلك، ينبغي اســـتكمال الجهود الوطنية لأقل البلدان نموا ببرامج عالمية داعمة، وبالتعاون التقني في تدابير وسـياسـات متكاملة عن طريق دعم معزز يمكن التنبؤ به ومحدد وواضـح الأهداف من أجل توسـيع الفرص الإنمائية لتلك البلدان.

323 - وأشـار الوزراء إلى التقدم المحرز على مدى العقد الماضـي فيما يتعلق بالخروج من فئة أقل البلدان نموا، وشـددوا على أن اسـتمرار الدعم والحوافز سـيكون مهما لتسـريع زيادة عدد أقل البلدان نموا التي تبلغ عتبات الخروج من تلك الفئة ولكفالة الخروج المســتدام الذي لا رجعة فيه منها مع التحلي بعزم المواصـــلة.

وأعاد الوزراء تأكيد هدف برنامج عمل الدوحة المتمثل في تمكين 15 بلدا آخر من أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام 2031.

324 - وكرّر الوزراء تأكيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكِّل المصدر الأكبر والحاسم الأهمية للتمويل الخارجي المقدم لتحقيق تنمية أقل البلدان نمواً، وأن تلك المساعدة تتيح موردا يقي من آثار عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلبها. وأعربوا عن قلقهم البالغ من كون الحصة الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في الدخل القومي الإجمالي للمانحين لم تتجاوز 0,08 في المائة في عام 2019، مُشيرين في الوقت نفسه إلى أنه وفقا للبيانات الأولية الصادرة في عام 2021، بلغ صافي تدفقات المعونة الثنائية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى مجموعة أقل البلدان نموا 33 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وزاد بنسبة 2,5 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2020. وأشاروا أيضا إلى الأحكام الواردة في خطة عمل أديس أبابا التي شجع واضعوها مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، وأعربوا عن تشجيعهم لمقدمي تلك المساعدة الذين يخصِّصون لأقل البلدان نمواً ما لا يقل عن 50 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها. وأهابوا بجميع شركاء التنمية أن يعملوا على تحقيق هذه الأهداف.

325 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالزيادة في حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية من السلع والخدمات التجارية والتي بلغت 1,02 في المائة في عام 2022 بعد أن كانت 0,95 في المائة في عام 2021، وهي المرة الأولى التي تصل فيها حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية إلى 1 في المائة، وهو ما يمثل الجهود المتواصلة التي تبذلها أقل البلدان نمواً للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتسخير التجارة لتحفيز النمو والتنمية المستدامة (تقرير الأمين العام عن برنامج عمل الدوحة، الفقرتان 47 و 49). غير أن ذلك يبعد كثيراً عن هدف 2 في المائة من الصادرات العالمية الذي دعا إليه برنامج عمل الدوحة والغاية 11 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وأعاد الوزراء أيضا تأكيد الحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في القرارات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية والتي تقضي بإتاحة وصول جميع المنتجات من جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وبتطبيق نظام قواعد المنشأ المواتية لأقل البلدان نمواً، وذلك من أجل عكس اتجاه الانخفاض في حصتها من التجارة العالمية. والوفاء بتلك الالتزامات، إضافةً إلى ذلك، من شأنه أن يسهم أيضا في تحقيق الهدف الوارد في برنامج عمل الدوحة وخطة عام 2030 المتمثل في مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية. وفي هذا الصدد، من المهم أن يُخصَّص ما لا يقل عن 50 في المائة من المعونة لصالح التجارة التي يقدمها الشركاء في التنمية لأقل البلدان نمواً. ودعا الوزراء إلى إحراز تقدم كبير خلال المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية بشأن القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وقواعد المنشأ التفضيلية، وتطبيق الإعفاء في مجال الخدمات الممنوح لأقل البلدان نمواً.

326 - وأعرب الوزراء عن قلقهم من كون الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، ورغم بوادر انتعاش ضئيلة، قد ساهمت في تقويض التنمية في جميع البلدان النامية، وأشاروا إلى حدوث تراجع في ما تحقق من مكاسب إنمائية متواضعة على مر السنين، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وهو ما يجعل عدداً أكبر من سكانها يقعون في براثن الفقر المدقع. وأعرب الوزراء عن قلقهم لأنه في ظل مسار النمو الحالي، قد يظل 35 في المائة تقريباً من سكان أقل البلدان نمواً في فقر مدقع بحلول عام 2030. فالكثير من هذه البلدان

ما زال متأخرا عن الركب فيما يتعلق بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها استكمال ما لم يُنفّذ من الأهداف الإنمائية للألفية.

327 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لأن أقل البلدان نمواً تعاني بشكل غير متناسب من مجموعة متنوعة من الصدمات العامة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلُّب أسعار السلع الأساسية بصورة مفرطة، والأوبئة الصحية، والكوارث، والأخطار الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية، وغير ذلك من الصدمات البيئية. فآثار هذه الصدمات لا تقتصر على وقف وتيرة التقدم الاقتصادي وعلى تفاقم الفقر فحسب، بل تقوض أيضا قدرة أقل البلدان نمواً على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء على الحاجة إلى إنشاء آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود، بالاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة.

328 - وأكد الوزراء على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة مديونية أقل البلدان نمواً، لأن خمسة منها توجد في حالة مديونية حرجة وخمسة وعشرون معرّضة بدرجة كبيرة لأن تصبح في حالة مديونية حرجة، وأن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات قد ساءت بشكل حاد خلال العقد الأخير. وأهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ تدابير فعالة، ويُفضَّل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، لمعالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، من أجل إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء. وكرر الوزراء تأكيد التزامهم بالعمل من خلال المبادرات القائمة، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكدوا من جديد أهمية الشفافية في إدارة الديون. وشدد الوزراء على ضرورة أن يأخذ إطار القدرة على تحمل الديون لأقل البلدان نمواً في الحسبان بشكل منهجي القيود الهيكلية التي تخضع لها تلك البلدان ومتطلبات الاستثمار طويل الأجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

329 - وأشار الوزراء إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وشددوا على الحاجة إلى مواصلة تمويله بهدف تحقيق قدرته على تعزيز القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وأهابوا أيضا بجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يكفلوا الاستمرار في تقديم الدعم المالي والعيني لكي يتسنى لمصرف التكنولوجيا أن يعمل بفعالية.

330 - وسلَّم الوزراء بالاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية الناجمة عن موقعها غير الساحلي وبُعدها عن الأسواق العالمية ومعوقاتها الجغرافية التي تشكّل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلباً في تنميتها المستدامة بوجه عام، وأعربوا عن قلقهم لأن هذه البلدان تتأثر في جهودها المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة بالانخفاض المتكرر في أسعار السلع الأساسية، ولأنها شديدة التعرّض لتغير المناخ، وتعاني أكثر من غيرها من آثاره الضارة، ولاحظوا كذلك أن الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية، بما فيها تعثُّر النمو وارتفاع التضخم والتقلب المفرط لأسعار الطاقة والغذاء وتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والتجارة، تشكل معوقات للبلدان النامية غير الساحلية تمنعها من التعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وتواجه هذه البلدان خطر المزيد من التهميش من التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية.

331 - وأهاب الوزراء بالشـــركاء في التنمية وبلدان المرور العابر والمنظمات الدولية تعميم برنامج العمل الجديد ووضـع تسـهيلات خاصـة لفائدة البلدان النامية غير السـاحلية، حسـب الاقتضـاء، لمسـاعدتها في تنفيذ وتوسـيع نطاق مبادرات تيسـير التجارة، وفي تنفيذ اتفاق تيسـير التجارة تنفيذا فعالا، ودعوا المؤسـسـات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ومصـارف التنمية الإقليمية إلى إعداد وسـائل تمويل مخصـصـة للبنى التحتية في تلك البلدان. وأشـار الوزراء إلى نتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشـر لمنظمة التجارة العالمية الذي كلَّف لجنة تيسـير التجارة التابعة للمنظمة بعقد دورة مخصـصـــة لقضـــايا المرور العابر سـنويا حتى يتم الانتهاء من الاسـتعراض المقبل لاتفاقية تيسـير التجارة في عام 2026 لمناقشـة أفضـل الممارسـات، فضـلا عن القيود والتحديات التي يواجهها جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان غير الساحلية.

332 - ورحب الوزراء بالقرار الذي اتخذه المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في دورته الثالثة عشـــرة والذي أوعز فيه إلى لجنة التجارة والتنمية بعقد جلســـات مركزة لتقييم التحديات المتعلقة بالتجارة التي حُدِّدت من أجل إدماج البلدان النامية غير الســـاحلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف على نحو أكمل. وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى تقديم اللجنة لتقريرها إلى المؤتمر الوزاري في دورته الرابعة عشرة.

333 - وشـدد الوزراء على أنه مع اقتراب البلدان النامية غير السـاحلية من السـنوات السـت المتبقية من خطة عام 2030 وانتهاء برنامج عمل فيينا والشـــروع في برنامج العمل الجديد، يجب إعادة توجيه الجهود الرامية إلى إنجاز كليهما لإدماج الأثر الطويل الأجل لكوفيد-19، وبناء مؤسـسـات أكثر مسـاواة وشـمولية واسـتدامة، ورعاية اقتصـادات قادرة على الصـمود. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الانتعاش التحولي الذي يهدف إلى الحد من قابلية التأثر بالأزمات المسـتقبلية وضـمان قدرة البلدان النامية غير السـاحلية على إحراز التقدم الضـروري نحو تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة والاسـتجابة لطموح برنامج العمل الجديد وطابعه الملح هو أمر بالغ الأهمية.

334 - وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم القوي بتنفيذ الإعلان الجديد وبرنامج العمل الجديد لصـــالح البلدان النامية غير الســاحلية للعقد 2025-2034، وشــجعوا البلدان النامية غير الســاحلية وبلدان المرور العابر وشــركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في برنامج العمل الجديد بمجالاته الخمســـة ذات الأولوية، وهي التحول الهيكلي والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتجارة وتيسير التجارة والتكامل الإقليمي؛ والنقل العابر والنقل وترابط شبكات النقل؛ وتعزيز القدرة على التكيف وتقوية القدرة على الصـــمود والحد من التأثر بتغير المناخ والكوارث؛ والتحول الاقتصـــادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ بشكل منسق ومتسق وسريع. وعلاوةً على ذلك، أعاد الوزراء التأكيد أن برنامج العمل الجديد هو جزء لا يتجزأ من خطة عام 2030 ويحل محلها.

335 - وأشـــار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير السـاحلية في عام 2024، لإجراء اسـتعراض شـامل لحالة تنفيذ برنامج عمل فيينا، وبصـياغة واعتماد إطار جديد للدعم الدولي الموجّه لتلبية الاحتياجات الخاصـة للبلدان النامية غير السـاحلية وتعزيز الشـراكات بين البلدان النامية غير الســاحلية وبلدان المرور العابر وشــركائها في التنمية. وأعرب الوزراء عن تفاؤلهم بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصـــالح البلدان النامية غير الســـاحلية للعقد 2014-2024، مُشـــيرين في الوقت ذاته إلى الثغرات المتبقية فيه، وأعربوا عن تطلعهم إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المقرر عقده في غابوروني، بوتسوانا، في الفترة من 10 إلى 13 كانون الأول/ديســـمبر 2024 لاعتماد برنامج العمل المقبل الموجه لتلبية الاحتياجات الخاصـــة للبلدان النامية

غير السـاحلية ولتعزيز الشـراكات بين البلدان النامية غير السـاحلية وبلدان المرور العابر وشـركائها في التنمية، في أعقاب الموافقة عليه في اجتماع اللجنة التحضـيرية للدورة الثانية للمؤتمر، الذي عُقد في 5 حزيران/يونيه 2024.

336 - وأشـار الوزراء إلى الاجتماعات الاسـتعراضـية الإقليمية الثلاثة التي عُقدت تحضـيراً لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير السـاحلية؛ وهي الاجتماع المعقود للمنطقة الأفريقية في غابورون، بوتسـوانا، في أيار/مايو 2023؛ والاجتماع المعقود لمنطقة أمريكا اللاتينية في أسـونسـيون، باراغواي، في تموز/يوليه 2023، والاجتماع المعقود للمنطقة الأوروبية الآسيوية في بانكوك، تايلند، في آب/أغسطس 2023. وأكدوا على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا والتحديات التي يواجهها، ودعوا إلى تعزيز التعاون الإقليمي بشـأن سـياسـات المرور العابر وزيادة الدعم في مجالات تشـمل الربط في مجالات من قبيل النقل والطاقة والهياكل الأسـاسـية لتكنولوجيات المعلومات والاتصـالات وتنويع الصـادرات والقيمة المضـافة وتيسير التجارة.

337 - وشدد الوزراء على أهمية العمل على وجود تآزرٍ واتساقٍ قويّين في تنفيذ خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج العمل الجديد، وشجعوا على التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها. وشدد الوزراء على أن توافر بيانات يسـهل الوصـول إليها في الوقت المناسـب تكون موثوقة وعالية الجودة ومفصـلة واستخدامها لقياس الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، إلى جانب تقييم التقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة، هي أمور تدعم الجهود الرامية إلى كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، ودعوا الشـركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى مسـاعدة البلدان النامية غير السـاحلية في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية الرسـمية في مجال جمع البيانات وتصـنيفها ونشـرها وتحليلها. ودعا الوزراء إلى تنشـيط الشـراكة العالمية بحيث تقوم على شـراكات متجددة ومعزَّزة بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركائها في التنمية وجِهات أخرى من أصـحاب المصـلحة من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا كاملا وناجحا وحسـن التوقيت، تمشـيا مع الإعلان السـياسـي لاسـتعراض منتصـف المدة الرفيع المسـتوى لحالة تنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وكذلك خريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل الجديد هذا.

338 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم باتخاذ الجمعية العامة قرارها 315/78 المؤرخ 10 تموز/يوليه 2024، الذي أيدت فيه الجمعية العرض الذي تقدمت به حكومة بوتسـوانا لاسـتضـافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المقرر أن يُعقد في الفترة من 10 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، على أعلى مستوى ممكن، بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات، عن موضوع "الدفع بعجلة التقدم من خلال الشـراكات". وشـدد الوزراء على أن ذلك يتيح للمجتمع الدولي فرصـة فريدة لإظهار التضـامن والدعم للبلدان النامية غير الساحلية. وأعربوا عن أملهم في أن يمكِّن هذا التضـامن والدعم من تنفيذ مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية من برنامج العمل المقبل تنفيذاً كاملاً.

339 - وأهاب الوزراء بالدول الأعضـاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسـية والجهات المانحة الأخرى إلى الإسـهام بموارد مالية في الوقت المناسـب لصـالح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ومشاركة البلدان النامية غير الساحلية في المؤتمر.

340 - وأكد الوزراء أن البلدان النامية غير السـاحلية، شـأنها شـأن العديد من البلدان النامية، هي بلدان ما زالت تُترك خلف الركب. وفي هذا السـياق، أكدوا على أن تنفيذ برنامج العمل المقبل بالكامل يظل أمرا

بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية في جهودها الوطنية الرامية إلى تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الست المتبقية. ولذلك، فإن هذا الأمر يتطلب إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية، وإرادة سياسية قوية، وتوفير جميع وسائل التنفيذ وتعبئتها بالقدر الكافي، وتقديم دعم دولي وإقليمي متواصل للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عملها وخطة عام 2030 بشكل كامل. وحثوا المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على زيادة دعمها المقدم للبلدان النامية غير الساحلية بوفائها بجميع الالتزامات السابقة والجديدة في هذا الصدد. وشددوا على أنه من الأهمية بمكان أن يكون ما يُقدم من الدعم الذي تحتاج إليه البلدان النامية غير الساحلية متماشياً مع احتياجاتها وأولوياتها الوطنية والإقليمية.

341 - وأعاد الوزراء تأكيد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تمثل "حالة خاصة" في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، ومن بينها صغر حجمها وبُعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، والصدمات الاقتصادية الخارجية، وتعرُّضها للتحديات البيئية العالمية، بما في ذلك مجموعة كبيرة من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها. ورأوا أن تغير المناخ وتأثيراته الضارة ما زالا يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان أكبر تهديد لبقائها ولمقومات وجودها، نتيجة لأمور من بينها فقدان أجزاء من أراضيها.

342 - وأعرب الوزراء عن شعورهم بالقلق لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تواجه آثارا مستحكمة ومضاعفة لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والكوارث والمخاطر الطبيعية، والتحديات الصحية والتحديات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة، وأوجه الضعف الاقتصادية، فضلا عن التدهور التدريجي في استطاعتها تحمل الصدمات الخارجية وتعزيز قدرتها على الصمود. وقد أدت الأزمات العالمية المتتالية، إلى جانب جائحة كوفيد-19، إلى مفاقمة تحديات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومضاعفتها على نحو سلبي.

343 - وأعاد الوزراء تأكيد الوثيقة الختامية المعتمدة للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي انعقد في العهد القريب بسانت جونز في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024، وهي خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية - إعلان متجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، وحثوا على اتخاذ ما يتعين من إجراءات في الأوان المناسب لضمان تنفيذها بصورة كاملة وعلى نحو فعال، وكذلك رصدها ومتابعتها واستعراضها.

344 - وأكد الوزراء على أن التنفيذ الكامل لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال أمراً بالغ الأهمية لهذه الدول في جهودها الوطنية الرامية إلى تحقيق الازدهار القادر على الصمود. ويتزامن هذا التنفيذ مع السنوات الست المتبقية لتنفيذ خطة 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المدرجة فيها. ولذلك، فإن هذا الوضع يتطلب إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية، وتوفير جميع وسائل التنفيذ وتعبئتها بالقدر الكافي، وتقديم دعم دولي متواصل للدول الجزرية الصغيرة النامية لتنفيذ الخطة بشكل كامل. ولذلك، حث الوزراء المجتمعَ الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، على توفير وسائل التنفيذ اللازمة لهذه الدول الجزرية في هذا الصدد.

345 وشـــدد الوزراء كذلك على الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول إضـــافية للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة منسقة لمساعدتها في الحفاظ على الزخم الذي تحقق في تنفيذ برنامج عمل بربادوس، واسـتراتيجية موريشـيوس، ومسـار سـاموا، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا، وتحقيق خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030. وهناك أيضـا حاجة إلى زيادة الدعم المقدم للدول الجزرية الصـغيرة النامية من قبل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل أعم.

346 – وأقر الوزراء بالصلات الوثيقة بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أنتيغوا وبربودا. وحثوا، إضـافةً إلى ذلك، على تنفيذ الخطتين تنفيذا كاملا وفعالا، بما يشـمل الوفاء بمقتضـيات جميع وسـائل التنفيذ. وفي هذا الصدد، شجعوا أيضا المبادرات والبرامج الأخرى التي تدعم أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تحقيق التنمية المســتدامة. ويشــمل ذلك إنشــاء وتفعيل مركز التميُّز ومركز بيانات الدول الجزرية الصـغيرة النامية، وكذلك زيادة تعزيز الشـراكات العالمية من أجل الدول الجزرية الصـغيرة النامية في المجالات ذات الأولوية المحددة في خطة عمل أنتيغوا وبربودا من أجل ضـــمان التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد، لاحظوا مع التقدير المبادرات العديدة التي قادتها بالفعل بلدان الجنوب.

347 – وواصـــل الوزراء التشـــديد على قيمة الشـــراكات الحقيقية والدائمة باعتبارها وســـيلة لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي الشراكات التي تُرصد من خلال إطار شراكات الدول الجزرية الصـغيرة النامية، وأشـاروا إلى إنشـاء جائزة لشـراكات الدول الجزرية الصـغيرة النامية وأشـادوا بحفل توزيع الجوائز الذي أقيم في 10 تموز/يوليه 2024 أثناء الحوار العالمي السـنوي لأصـحاب المصـلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

348 – وشـــدد الوزراء على أنه لكي تتمكن الدول الجزرية الصـــغيرة النامية من تحقيق التنمية المســـتدامة والازدهار القادر على الصمود يجب أن يساعدها المجتمع الدولي على تنويع الاقتصادات وتعزيز قدرات الدولة والقدرات الإنتاجية فيها. وفي الوقت نفســـه، ينبغي للهيكل المالي الدولي أن يقوم بالمزيد لكي يعالج بالكامل الظروف الإنمائية الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويزيد من سهولة حصولها على التمويل بشروط ميسَّرة، الأمر الذي قد يخفف من القيود المالية التي تواجهها ويقلل من مخاطر المديونية، ولا ســـيما بالنســـبة للدول الجزرية الصغيرة النامية المثقلة بالديون، ويمنع انتكاس المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.

349 – وقال الوزراء إن القلق لا يزال يســـاورهم إزاء عملية خروج الدول الجزرية الصـــغيرة النامية من فئة أقل البلدان نموا، ودعوا المجتمع الدولي، ولا ســـيما لجنة الســـياســـات الإنمائية، إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمَواطن الضـــعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصـــغيرة النامية، وذلك عند النظر في خروجها من فئة أقل البلدان نمواً؛ وقالوا كذلك إنهم يدركون أن الدول الجزرية الصـغيرة النامية المتوسـطة الدخل والمرتفعة الدخل تواجه تحديات خاصـة في تحقيق التنمية المسـتدامة، على الرغم من تصـنيفها من حيث الدخل، كما أن هذه البلدان ليست متجانسة، وهي لا تزال معرَّضة بشدة للصدمات البيئية والاقتصادية، وتعتمد اعتمادا كبيرا على الأسواق الخارجية.

350 – وأعرب الوزراء عن تقديرهم العميق لحكومة أنتيغوا وبربودا لاســـتضـــافتها المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024.

351 – وأشار الوزراء إلى أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال موطنا لغالبية الناس الذين يعيشون في فقر، ولا تزال التفاوتات والثغرات فيها قائمة. فما زالت هذه البلدان تواجه تحديات كبيرة في ســـعيها إلى تحقيق

التنمية المستدامة. وكرّر الوزراء تأكيد الحاجة العاجلة إلى تحديد طرق ووسائل تكفل القيام في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، على نحو ملائم، وبطريقة مصممة خصيصا لتلك البلدان، بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان. وأكدوا في هذا السياق أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن الدعم الذي تقدمه في مختلف السياقات القطرية، بما يشمل البحث في كيفية تقديم دعم يتسم بالكفاءة والفعالية وبمزيد من التنسيق وجودة التركيز إلى البلدان المتوسطة الدخل.

352 - وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالبلدان المتوسطة الدخل الذي دعا رئيس الجمعية العامة إلى عقده خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة لمناقشة الحواجز الهيكلية التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة عام 2030، واستكشاف أثر النُّهج الجديدة التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ويمكن الاسترشاد بها في التعاون الإنمائي الدولي، بما يشمل القرارات السياساتية والمالية، ودعوا إلى مواصلة عقد اجتماعات الجمعية العامة هذه بشأن البلدان المتوسطة الدخل بانتظام.

353 - وسلَّم الوزراء بأهمية التّصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ورأوا أنه، لضمان الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب وتحسين التنسيق والرفع من نوعية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه، ومواءمته مع الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان المتوسطة الدخل. وسلَّم الوزراء أيضاً بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى المقدمة بشروط تساهلية تظل مهمة لعدد من البلدان المتوسطة الدخل ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لتلك البلدان. وفي هذا الصدد، ألقى الوزراء الضوء على ضرورة أن يتم داخل منظومة الأمم المتحدة، وضمن الولايات المنوطة بهذه المنظومة، اتخاذ جميع الترتيبات المؤسسية اللازمة لدعم البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما من خلال استراتيجية شاملة وطويلة الأجل على نطاق المنظومة تهدف إلى تيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتنسيق الدعم المقدم لهذه البلدان.

354 - وأشار الوزراء إلى إطار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في قراره م ع-18/ق-9 المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والمعنون "التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل". وأشار الوزراء كذلك إلى عقد الاجتماع الخاص بشأن تنفيذ الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023.

355 - وشدد الوزراء على ضرورة اتخاذ جميع الترتيبات المؤسسية اللازمة لدعم البلدان المتوسطة الدخل داخل منظومة الأمم المتحدة، وندعو إلى المضي قدما في وضع خطة استجابة محددة مشتركة بين الوكالات وشاملة على نطاق المنظومة تهدف إلى معالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة بشكل أفضل، وتسهيل التعاون في مجال التنمية المستدامة، والدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس التحديات المحددة التي تواجهها واحتياجاتها المتنوعة.

356 - ودعا الوزراء إلى إيلاء اهتمام خاص للبلدان المتوسطة الدخل في انتقالها إلى بلدان ذات مستويات دخل أعلى، معتبرين أن البلدان المتوسطة الدخل معرَّضة لخطر أكبر يتمثل في استبعادها كبلدان متلقية

للتعاون الإنمائي والتدفقات المالية، مع وجود درجة عالية من التسهيلات تأتي من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والبلدان المانحة، وأن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل مصدرا هاما لدعم عمليتها الإنمائية وتنميتها الوطنية.

357 - وأعاد الوزراء تأكيد أن البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ هي موطن لـ 62 في المائة من فقراء العالم. وقد أقرت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أن العديد من البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات معينة من قبيل تغير المناخ، والمديونية الحرجة، والعجز المالي، وزيادة الديون العامة وديون الشركات، وتجنب الضرائب، والحمائية التجارية، والاعتماد الشديد على قطاع السياحة، وتقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتدفق الكبير للاجئين، وتجزؤ الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، مع وجود حصة كبيرة من العمالة في القطاعات غير المنظمة أو المنخفضة الإنتاجية، وشدة الضعف إزاء أي جوائح تظهر في المستقبل وأي تحديات عالمية أخرى.

358 - وسلّم الوزراء بأن جائحة كوفيد-19 عرَّضت البلدان المتوسطة الدخل، بما فيها البلدان التي هي في طريقها إلى الانضمام إلى شرائح دخل أعلى، لمخاطر فقدان الكثير من المكاسب التي حققتها بشق الأنفس في مجال التنمية، وبأنه لا بد من القيام بالمزيد من أجل تحقيق انتعاش مستدام فيما يتعلق بجهود تعبئة الموارد، والقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والتغطية الصحية الشاملة، وتعزيز النظم الصحية والتصدي للجائحة والتأهب لها، وإعادة الأطفال إلى المدارس، والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتعزيز فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وتحقيق القدرة على تحمل الديون، والحد من أوجه عدم المساواة، وسد الفجوات الرقمية، وتعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

359 - وأقرَّ الوزراء بأن عواقب جائحة كوفيد-19 لا تزال تفاقم أوجه الضعف في البلدان المتوسطة الدخل. فبينما تمكنت الاقتصادات المتقدمة من التصدي بقوة للجائحة، بفضل قدرتها النقدية والمالية، قدم المجتمع الدولي اقتراحات لدعم أفقر البلدان من خلال مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، ومن خلال الإطار المشترك لمعالجة الديون بأكثر من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، ومن خلال الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية. وبين طرفي النقيض هذين، تبقى البلدان المتوسطة الدخل منسية، فلا هي من هنا ولا هي من هناك. فالبنك الدولي يقدر أن 82 في المائة من مجموع السكان الجدد الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم سيكونون في البلدان المتوسطة الدخل. وكرر الوزراء أيضا تأكيد دعوتهم إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لاستقراء السبل الكفيلة بكفالة أن تعالج مساعداتهم على أفضل وجه الفرص والتحديات التي يطرحها تنوع الظروف في البلدان المتوسطة الدخل.

360 - وأشار الوزراء إلى عقد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجزء محدد يتناول تحديات البلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها لدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعافي المستدام من جائحة كوفيد-19، للمرة الأولى خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023، وأهابوا بالرئاسات المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مواصلة هذه الممارسة الجيدة لتعزيز أولويات البلدان المتوسطة الدخل في الأمم المتحدة. وأعربوا عن ترحيبهم بعقد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي حلقةَ نقاش في جزء محدد بشأن موضوع "البلدان المتوسطة الدخل: التغلب على العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة" خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024.

361 - وأشار الوزراء إلى انعقاد المؤتمر الوزاري المعني بالبلدان المتوسطة الدخل، الذي نظمته المملكة المغربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، يومَي 5 و 6 شباط/فبراير 2024، في الرباط، المغرب، تحت شعار: "حلول لمواجهة التحديات التنموية للبلدان المتوسطة الدخل في عالم متغير".

362 - وأعاد الوزراء تأكيد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في منأى عن السلام والأمن، وأن السلام والأمن سيكونان مهددين في غياب التنمية المستدامة. وسلَّم الوزراء كذلك في هذا الصدد بأن البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، ولا سيما من أقل البلدان نمواً، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي، تواجه تحديات هيكلية محددة وتتطلب اعتماد نُهُج محددة السياق، بما في ذلك وضع سياسات وطنية وتدابير للدعم الدولي محددة الهدف من أجل التصدي لهذه التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة والتنمية المستدامة. وأحاط الوزراء علماً بالمبادئ التي حددتها مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، وهي الدول المتضررة من نزاعات حالية أو سابقة.

363 - وألقى الوزراء الضوء على الدور الهام الذي تؤديه لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في إضفاء الاتساق على الجهود الدولية المبذولة لبناء السلام على نطاق مختلف هيئات الأمم المتحدة. وأقرّوا بدور اللجنة في معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات وفي تعبئة الموارد، بما في ذلك الموارد المستمدة من المؤسسات المالية الدولية. واعترف الوزراء بأنه يمكن مواصلة تعزيز دور لجنة بناء السلام في دعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لبناء السلام، وأعربوا عن اعتزامهم العمل على استعراض هيكل بناء السلام لعام 2025 لتحقيق هذه الغاية وبهدف زيادة أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، وفقاً للولاية المنوطة بكل منها.

364 - وأعاد الوزراء التأكيد أن الحق في تقرير المصير حق أساسي ترتكز عليه الأمم المتحدة. ففيما يتعلق بالبلدان النامية، رأوا أن هذا الحق قد شكَّل، ولا يزال يشكِّل، منارةَ أمل لكل مَن يعاني تحت وطأة الاحتلال. وقالوا في هذا السياق إن المجتمع الدولي ينبغي، عند تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، ألا ينسى الصعوبات الشديدة التي تواجه البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي وأن يسعى إلى إزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحقها في تقرير المصير، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وعلى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وإلى ضمان عدم تركها خلف الركب.

365 - وأعاد الوزراء تأكيد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

366 - وأعاد الوزراء تأكيد دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني. كما أعادوا تأكيد دعمهم المبدئي والطويل الأمد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال والعدالة والسلام والكرامة في دولته فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وأعرب الوزراء عن الأسف العميق إزاء عدم وجود أفق سياسي يعِد بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني وتنفيذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل

السلام ومبادرة السلام العربية. وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالفتوى الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي قررت المحكمة فيها، ضمن جملة أمور، أن وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة هو وجود غير مشروع ويجب إنهاؤه بأسرع ما يمكن. ودعوا المجتمع الدولي إلى بذل جهود جماعية بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ومساعدة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير دون تأخير، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة للمساءلة وفقاً للقانون الدولي من أجل تحقيق هذه الأهداف، مشدِّدين على الضرورة الملحة لتكثيف الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وتحقيق السلام.

367 - وكرر الوزراء بذلك تأكيد دعوتهم إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تنسحب فورا وبالكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل، إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، ومن باقي الأرض اللبنانية المحتلة. وأعادوا تأكيد تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تستهدف تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 425 (1978) و 497 (1981) و 1850 (2008) و 2334 (2016)، و 2712 (2023)، و 2720 (2023)، و 2728 (2024)، و 2735 (2024)، وقرارات الجمعية العامة دإط-21/10، و دإط-22/10، و دإط-23/10، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا في هذا السياق التأكيد أيضا على دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في بيروت في 28 آذار/مارس 2002.

368 - وأعرب الوزراء عن إدانتهم لأي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل أو وضعهما أو تكوينهما الديمغرافي، وأي تدابير للضم بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون، وأعلنوا أن هذه القرارات الانفرادية ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

369 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء تفاقم الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في قطاع غزة نتيجة للاعتداء العسكري الذي تشنه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أدى إلى سقوط أكثر من 000 41 قتيل من الفلسطينيين ووقوع إصابة أكثر من 000 93 شخص آخرين بجروح، معظمهم أطفال ونساء، إضافةً إلى التهجير القسري والمتكرر لجميع السكان المدنيين تقريبًا والتدمير الواسع النطاق للمنازل وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء والطرق والمساجد والكنائس ومنشآت الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك التي تؤوي ما يقرب من مليونَي نازح. وطالب الوزراء بوقف فوري وكامل ودائم لإطلاق النار، ودعوا إلى احترام القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة وتنفيذها بشكل فعال، بما في ذلك القرار 2735 (2024) وجميع الالتزامات القانونية الدولية، بما فيها أوامر التدابير التحفظية التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير 2024 و 28 آذار/مارس 2024 و 24 أيار/مايو 2024 في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وشددوا على الحاجة الملحة إلى ضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي الإنساني وضمان تعافيهم ورفاههم،

بما في ذلك ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري ودون عوائق وتقديم المساعدة على نطاق واسع لتلبية الاحتياجات الهائلة للسكان، بما في ذلك، في جملة أمور، توفير الغذاء والماء للتخفيف من وطأة ظروف سوء التغذية والتجويع والمجاعة، والإمدادات الطبية لعلاج المرضى والجرحى وذوي الإعاقة من المدنيين، وكذلك الحوامل، والأمهات الجدد، والأطفال الرُّضع، وتوفير الملاجئ للنازحين والمرافق المدرسية اللازمة لاستئناف التعليم. وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء تمادي إسرائيل في تجاهلها الصارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة والأوامر الصادرة عن المحكمة. ودعوا أيضا إلى الإفراج عن جميع المدنيين المحتجزين بشكل غير قانوني. وكرروا أيضا تأكيد رفضهم لأي محاولة تهدف إلى تهجير الشعب الفلسطيني أو طرده أو ترحيله من أرضه بالقوة. وحذَّروا كذلك من امتداد آثار تصعيد التوترات إلى بقية منطقة الشرق الأوسط، وحثوا جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل منع زيادة منع انتشار الأعمال العدائية.

370 - وأبدى الوزراء أسفهم لتمادي إسرائيل في اعتداءاتها العسكرية ولاستمرار مسار التراجع الإنمائي في قطاع غزة ولتفاقم الأزمة الإنسانية الأليمة، والظروف والتحديات الاجتماعية والاقتصادية القاسية، بما في ذلك انتشار الفقر والبطالة وأزمات الصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة التي يواجهها السكان المدنيون لأكثر من سبعة عشر سنة، نتيجة للصراع الدائر، والحصار الإسرائيلي المستمر والتأثير السلبي الدائم والهائل للاعتداءات العسكرية المتتالية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل. وكرر الوزراء مطالبتهم بإنهاء محاصرة قطاع غزة التي تقوم بها إسرائيل والرفع الفوري والتام للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يشكِّل عقابا جماعيا واسع النطاق. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استمرار إعاقة الانتعاش بسبب الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية والحصار وما ينجم عن ذلك من تدهور في البنى التحتية والخدمات، التي دُمِّر معظمها في العام الماضي، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتعجيل بتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة والمضي قُدماً بإعادة إعمار قطاع غزة.

371 - وطلب الوزراء إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تلزم بشدة الشعب الفلسطيني، بما يضمه من لاجئين فلسطينيين، خلال هذه المرحلة الحرجة، ولا سيما من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي، بما في ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تمثِّل الركيزة الأساسية للعمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في قطاع غزة.

372 - وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم في هذا الصدد إزاء الأزمة المالية المتكررة والنقص المتكرر في تمويل الأونروا وكذلك ما تقوم به إسرائيل من استفزازات متكررة للوكالة، وتحريضها عليها، وتقييد إمكانية وصولها إلى وجهاتها المقصودة، واعتداءاتها عليها، بما في ذلك على موظفيها ومنشآتها. وأعربوا عن شجبهم لقتل ما لا يقل عن 218 من موظفي الأونروا والأضرار وأعمال التدمير التي لحقت بمعظم مدارس الوكالة ومراكزها الصحية في قطاع غزة. وطالبوا بوضع حد لهذه الهجمات والاستفزازات الموجهة ضد الأونروا، بما في ذلك ضد مجمع مقرها في القدس الشرقية المحتلة، وحثوا الدول على مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي للأونروا. وحثوا أيضا تلك الدول على تقديم دعمها القوي للجهود المتواصلة المبذولة لمتابعة تقرير الأمين العام (A/71/849) والتوصيات ذات الصلة الرامية إلى تعبئة تمويل أوفى للوكالة يكون أكثر استدامة

ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر، من جانب جهات من بينها الأمم المتحدة، وذلك حرصا على فعالية سير العمل في الوكالة، وعلى تقديمها للمساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية للاجئين الفلسطينيين، دون انقطاع، في جميع ميادين عملياتها، وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، بما في ذلك خدماتها التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية، المعترف بأنها تعزز 10 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

373 - وناشد الوزراء الدول والمنظمات الإبقاء على تبرعاتها للوكالة، وكذلك زيادة التبرعات حيثما أمكن، كما دعوا الجهات المانحة الجديدة إلى تقديم الدعم، لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين والتكاليف الأساسية المرتبطة بالعمليات، بما في ذلك لمنع انتشار الأوبئة في قطاع غزة وللتخفيف على وجه الاستعجال من تأثير الكارثة الإنسانية في قطاع غزة واستفحال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كامل المنطقة على مجتمع اللاجئين. وأكدوا من جديد دعمهم القوي لولاية الأونروا، وفقاً لمسؤولية المجتمع الدولي ككل بصفة مستمرة عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

374 - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء زيادة التدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من جراء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في استعمار الأرض الفلسطينية في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وفي تجاهل لفتوى محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، طالب الوزراء بوقف مصادرة إسرائيل للممتلكات الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والجدار، ونقل المستوطنين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وهدم منازل الفلسطينيين، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وجميع تدابير الضم، ودعوا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ولجميع القرارات ذات الصلة.

375 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 التي خلُصت فيها المحكمة إلى أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضمَّت أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة، منتهكةً بذلك، ضمن جملة أمور، لحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ولسلامة الأرض الفلسطينية المحتلة، باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وأعربوا كذلك عن قلقهم البالغ من تواتر أعمال العنف والترهيب والتحريض التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون، وإزاء تدمير الممتلكات الفلسطينية على يد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم وفقا للقانون الدولي وفيما يتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024.

376 - وأكد الوزراء على ما قررته محكمة العدل الدولية من أن إسرائيل تستغل الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة لفائدتها ولفائدة المستوطنات، في انتهاكٍ لالتزامها باحترام السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على الموارد الطبيعية، مما يزيد من حرمان الشعب الفلسطيني ويعيق ممارسة حقه في تقرير مصيره، وشددوا على حتمية التمسك بالقانون الدولي وضمان احترامه الكامل في هذا الصدد، بما في ذلك تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والسعي بحرية إلى تحقيق نمائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

377 - وأعرب الوزراء عن شـــجبهم للانتهاكات المنهجية والجســـيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنســـاني والقانون الدولي لحقوق الإنســـان، التي ترتكبها إســـرائيل، الســـلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلســـطينية المحتلة، وكذلك في أراضـــي الجمهورية العربية الســـورية ولبنان. وكرر الوزراء دعواتهم إلى المســـاءلة عن هذه الانتهاكات وأهابوا بمجلس الأمن، إعمالاً لواجب صـــون الســـلام والأمن الدوليين الذي أناطه به الميثاق، أن يبذل جهودا جادة للمتابعة بهدف إنهاء إفلات إســـرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام في التوصل إلى حل سلمي وعادل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

378 - وأعاد الوزراء التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني والسكان السوريين في الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصـرف في السـيادة على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه ومصـادر الطاقة، وطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وعن تدميرها، وعن التسبب في فقدانها أو نضـوبها، وعن تعريضـــها للخطر، لأن هذه الأعمال تشـــكل انتهاكات للقانون الدولي وتقوض على نحو خطير قدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة.

379 - وكرر الوزراء دعوة إســـرائيل إلى وقف ضـــرباتها على البنية التحتية المدنية الســـورية والمباني السكنية، الأمر الذي يشـكِّل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويهدد سـبل عيش المدنيين وسلامة الطيران المدني، ويعيق العمليات الإنسانية للأمم المتحدة.

380 - وكرر الوزراء دعوتهم إلى التفكيك الكامل والوقف الفوري لجميع الأنشـطة الاسـتيطانية الإسـرائيلية غير القانونية وتغيير الخصـائص الديمغرافية في الأرض الفلسـطينية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، وفي الجولان السـوري المحتل. وأعاد الوزراء أيضـا تأكيد اقتناعهم بأن الاحتلال الإسـرائيلي لا يزال يشـكِّل العقبة الرئيســـية أمام الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المســـتدامة وتهيئة البيئة الاقتصـــادية الســـليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل.

381 - وأعرب الوزراء عن إدانتهم الشـديدة للاعتداء الذي شـنته إسـرائيل، السـلطة القائمة بالاحتلال، في 27 تموز/يوليه 2024 على بلدة مجدل شـــمس في الجولان الســـوري المحتل، والذي أســـفر عن قتل 12 طفلاً سورياً.

382 - وأعرب الوزراء عن إدانتهم الشديدة للهجوم الإسرائيلي الشنيع، غير المشروع، وغير القانوني، على المباني الدبلوماسـية لجمهورية إيران الإسـلامية في الجمهورية العربية السـورية يوم 1 نيسـان/أبريل 2024، وهجومها الجبان، غير المشـــروع وغير القانوني الأخير، في انتهاك لســـيادة جمهورية إيران الإســـلامية وأراضيها، في 31 تموز/يوليه 2024، والذي استهدفت فيه ضيفا رسميا رفيع المستوى، هو السيد إسماعيل هنية، رئيس المكتب السـياسـي لحركة المقاومة الإسـلامية الفلسـطينية (حماس) ورئيس الوزراء الفلسـطيني السابق، منتهكةً بذلك القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفقرة 4 من المادة 2. وأعاد الوزراء التأكيد أن هذه الأعمال الوحشـية غير المشـروعة وغير القانونية التي ترتكبها إسـرائيل تهدد السـلام والأمن على المسـتويين الإقليمي والعالمي وتشـكِّل عقبات خطيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة.

383 - وحث الوزراء إســـرائيل على وقف انتهاكاتها للســـيادة اللبنانية جواً وبراً وبحراً والتي تهدد أمن لبنان واســـتقراره. وأعربوا عن قلقهم البالغ من أن الهجمات الإسـرائيلية المسـتمرة التي تنتهك سـيادة لبنان وسـلامة

أراضيه أسفرت حتى الآن عن قتل 137 مدنياً، من بينهم 34 امرأة و 23 طفلاً و 3 صحفيين و 21 عاملاً في مجال الصحة، وأدت إلى نزوح أكثر من 000 110 من المواطنين اللبنانيين وألحقت أضراراً جسيمة بالبنى التحتية المدنية، بما فيها المساكن ومؤسسات الأعمال. وأعربوا أيضا عن قلقهم البالغ إزاء تأثير تلك الهجمات على القطاعات الاقتصادية والخدمات الرئيسية مثل السياحة والصناعة والزراعة. وأعرب الوزراء عن إدانتهم للاستخدام المتكرر لذخيرة الفسفور الأبيض ضد لبنان، بما في ذلك في المناطق المأهولة بالسكان، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، والذي يتسبب في كوارث صحية وبيئية وزراعية كبيرة ويؤدي إلى نشوب حرائق في غابات لبنان وأراضيه الزراعية.

384 - ودعا الوزراء إسرائيل إلى تزويد الأمم المتحدة بكافة الخرائط والمعلومات المتعلقة بمواقع الألغام الأرضية التي زرعتها في جنوب لبنان أثناء احتلالها، وكذلك القنابل العنقودية التي أُطلقت بشكل عشوائي على لبنان أثناء الاعتداء العسكري الوحشي الذي شّنته إسرائيل عام 2006، والتي تعرقل تنمية وإعادة تأهيل جنوب لبنان، وتمنع الاستغلال الزراعي لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الغنية، وأعربوا عن دعمهم للمساعدة في جهود إزالة الألغام في جنوب لبنان. وأكد الوزراء على ضرورة انسحاب إسرائيل على الفور من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والأراضي المحتلة في أطراف بلدة الماري، والتي تشمل جزئياً التوسع العمراني لقرية الغجر، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الأمن 1701 (2006).

385 - وشدد الوزراء على ضرورة أن تتحمل حكومة إسرائيل مسؤولية التعويض الفوري والكافي لحكومة لبنان والدول الأخرى المتضررة بشكل مباشر من البقعة النفطية الناجمة عن تدمير القوات الجوية الإسرائيلية في عام 2006 لصهاريج تخزين النفط في محطة "الجية للطاقة الكهربائية" في لبنان، والتي تغطي كامل الساحل اللبناني، وتمتد إلى الساحل السوري وأعاقت الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، وطالبت إسرائيل بالتنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن "البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية"، وآخرها القرار 143/78. وأشار الوزراء إلى حق لبنان في موارده النفطية والمائية والغازية، ولا سيما تلك الواقعة ضمن منطقته الاقتصادية الخالصة.

386 - وأعاد الوزراء تأكيد ضرورة أن تستأنف حكومتا جمهورية الأرجنتين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، المفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وللقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأعربوا عن تقديرهم لاستعداد الأرجنتين الطيب لعقد مفاوضات تتصل بهذا الهدف ورغبتها في ذلك وأشاروا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 9/37، الذي عهد إلى الأمين العام، في جملة أمور، بمهمة بذل مساع حميدة من أجل مساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات المذكورة.

387 - وفي هذا الصدد، أعاد الوزراء تأكيد مبدأ السلامة الإقليمية المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وسلطوا الضوء على حق الدول الأعضاء في المجموعة في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، بما في ذلك حق جمهورية الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة ضد الأنشطة غير المأذون بها لاستكشاف واستغلال الهيدروكربونات في المنطقة المشار إليها، وأشاروا إلى ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات

من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية 49/31.

388 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالجهود التي بذلتها حكومة كولومبيا لتنفيذ سياستها المتمثلة في إحلال سلام كامل. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء المجتمع الدولي إلى أن يقدم دعمه الكامل إلى كولومبيا في هذه المرحلة الحاسمة من العملية.

389 - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية دعم وتعزيز تعددية الأطراف، واعترفوا في هذا الصدد بأن خطة العمل الشاملة المشتركة بين جمهورية إيران الإسلامية والأطراف الأخرى تمثل حالة ملموسة من الإجراءات الناجحة المتعددة الأطراف لحل القضايا العالمية العالقة، وشددوا على أن مثل هذا النموذج يشكل مثالا حقيقيا على زيادة التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تقوية التعاون الدولي من خلال تعزيز وسائل التنفيذ.

390 - وأشار الوزراء إلى أنّ المملكة المتحدة انتزعت أرخبيل شاغوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، بشكل غير قانوني من أراضي موريشيوس، قبل الاستقلال، في انتهاك للقانون الدولي ولقرارَي الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 (د-15) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960 و 2066 (د-20) المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1965، وإلى أن جميع سكان أرخبيل شاغوس قد تم إجلاؤهم قسراً. وفي هذا الصدد، أحاط الوزراء علماً باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيار/مايو 2019 القرار 295/73، الذي يرحب بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 25 شباط/فبراير 2019 بشأن النتائج القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965. وأحاط الوزراء علما بما توصلت إليه المحكمة من نتائج تفيد بأن حق تقرير المصير هو قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي في عام 1965 وأن انتزاع أرخبيل شاغوس من أراضي موريشيوس هو فعل غير مشروع دوليا. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لما قضت به المحكمة ومفاده أن المملكة المتحدة ملزمة بإنهاء إدارتها لأرخبيل شاغوس بأسرع ما يمكن. وأحاط الوزراء علما أيضا بالحكم الصادر عن الدائرة الخاصة في المحكمة الدولية لقانون البحار في 28 كانون الثاني/يناير 2021. وأعاد الوزراء التأكيد، في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية، أن أرخبيل شاغوس كان ولا يزال دائما جزءا من أراضي موريشيوس وأن موريشيوس هي الدولة الوحيدة التي لها الحق قانونا في ممارسة سيادتها على أرخبيل شاغوس وحقوقها السيادية على الحيز البحري التابع لها. وذكروا أنهم عقدوا العزم على التعاون الكامل مع الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل كفالة التعجيل بإنهاء استعمار موريشيوس، وفقاً لما طلبته محكمة العدل الدولية، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لتكتمل عملية إنهاء استعمار موريشيوس دون عقبات وبأسرع ما يمكن.

391 - وأحاط الوزراء علما أيضاً بالشاغل الذي أعربت عنه جمهورية ملديف بشأن المسائل القانونية والتقنية الناشئة عن القرار غير القانوني الذي اتخذته المملكة المتحدة في عام 2010 بإعلان "منطقة محمية بحرية" في أرخبيل شاغوس تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية ملديف، المعلنة في دستورها، وذلك دون المساس بأي تسوية تحدث مستقبلا للحدود البحرية.

392 - وأعاد الوزراء تأكيد أن فرض التدابير الاقتصادية القسرية، ومنها الجزاءات الانفرادية، على بلدان نامية لا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحوار والتفاهم بين البلدان.

393 - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، وكل الأشكال الأخرى من التدابير القسرية الاقتصادية بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، وأعادوا التأكيد على الحاجة الملحة لإلغائها على الفور. وأكدوا أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشكل خطير أيضا حرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، أهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

394 - وأعرب الوزراء عن رفضهم الشديد لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. وأعادوا تأكيد دعوتهم حكومة الولايات المتحدة إلى أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ ستة عقود، والذي يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق تنميتها الكاملة. وفي الوقت نفسه، أعرب الوزراء عن أسفهم للتدابير التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة منذ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، والتي تعزز الحصار. وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا من حيث طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، ورفضوا تعزيز التدابير المالية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار.

395 - وأعرب الوزراء عن رفضهم إدراج كوبا بشكل تعسفي في القائمة الموضوعة بطريقة انفرادية للدول التي يُزعَم أنها ترعى الإرهاب والتي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أدى ذلك الإجراء إلى تشديد آثار الحصار، بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها كوبا في تنفيذ العمليات المالية والتجارية، مما يهدد معيشة السكان الكوبيين وسلامتهم. وفي هذا الصدد، طلبوا باستبعاد كوبا فوراً من هذه القائمة.

396 - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على السودان، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب السودان، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

397 - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية إيران الإسلامية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

398 - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء هذا البلد، وشددوا في هذا الصدد على أهمية الحوار ودعوا إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

399 - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب الجمهورية العربية السورية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

400 - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

401 - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على زمبابوي، والتي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء هذا البلد، وشددوا في هذا الصدد على أهمية الحوار، ودعوا إلى رفع تلك الجزاءات فورا.

402 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم باعتماد قرار الجمعية العامة 135/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، الذي يطلب إلى الأمين العام أن يرصد ما يُفرض من تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي وأن يدرس، اعتمادا على دعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتعاونهم، أمورا منها أثر تلك التدابير على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية.

403 - وأشار الوزراء إلى الطلب إلى رئيس مجموعة الـ 77 إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة السبل والوسائل الممكنة لتعزيز مجموعة الـ 77 وأمانتها، بما في ذلك تحديد الطرائق المشتركة لتسهيل التعاون فيما بين الفروع، بالإضافة إلى الأساليب المبتكرة لتلبية متطلبات أمانة مجموعة الـ 77 من الموارد والموظفين حتى تتمكن من تلبية احتياجات مجموعة الـ 77 بأكملها، وتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري السنوي في الوقت المناسب.

404 - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXXVI)/2024/2، وأيدوا ما جاء فيه من توصيات. وأثنوا على رئيس الصندوق لما أبداه من التزام مستمر، وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق. وناشدوا كل دولة عضو أن تقدم تبرعا سخيا للصندوق لكي يحافظ على استجابته للطلبات المتزايدة على الدعم المالي لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

405 - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية لمجموعة الـ 77 الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXXVI)/2024/3، بصيغته التي عرضها رئيس مجموعة الـ 77، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد الاشتراكات المستحقة عليها على بذل جهود خاصة لتسديدها.

406 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بانتخاب جمهورية العراق بالتزكية لتولي رئاسة مجموعة الـ 77 لعام 2025.

407 - وألقى الوزراء الضوء على التقدم المحرز والتحديات التي صودفت منذ اعتماد ميثاق الجزائر، وشجعوا الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجموعة الـ 77 على الاضطلاع بأنشطة لمتابعة اعتماد ميثاق الجزائر، وأكدوا قائلين إننا في مجموعة الـ 77 والصين لا نزال ملتزمين بتطلعاتنا ومبادئنا المتمثلة في الوحدة والتكامل والتعاون والتضامن. وأعلن الوزراء تعهدهم الثابت بمواصلة إجراءاتهم المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل، ولا سيما القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.